

قضايا مجتمعية من منظور الشباب الفلسطيني

ضمن مشروع

تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب الفلسطيني



غزة - فلسطين
فبراير 2020

Canada
بتمويل من حكومة كندا



قضايا مجتمعية من منظور الشباب الفلسطيني

ضمن مشروع "تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب الفلسطيني"

غزة - فلسطين

فبراير 2020

بتمويل من حكومة كندا

Canada 

إنَّ المُسميات المُستخدمة والمواد في هذه الأوراق لا تستتبع الإعراب عن أي رأي من قبل حكومة كندا.

المحتويات

4.....	مقدمة
6.....	مشاركة الشباب في لجان الأحياء...الواقع والمأمول
30	البحث العلمي في فلسطين... الواقع والمأمول
45	واقع تمثيل المحاميات في نقابة المحامين الفلسطينيين
59	هجرة الشباب الغزي في قوارب الموت
70	عمالة الأطفال في قطاع غزة
88	الشباب بين الإعلام الرقمي والتقليدي
103.....	العدالة الانتقالية من منظور الشباب الفلسطيني
121.....	آليات تعزيز الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني
135.....	الشباب والعمل التطوعي بين الضرورة والإحجام
148.....	خريجو قطاع غزة والعمل الحر عبر الإنترنت
163.....	نحو مواءمة مخرجات التعليم في كليات الإعلام مع سوق العمل

مقدمة

يأتي هذا الكتاب تنويجًا لثمار جهود مؤسسة بال ثينك للدراسات الإستراتيجية ضمن مشروع "تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب الفلسطيني"، وبالشراكة مع حكومة كندا. خلال المشروع؛ نفذ البرنامج التدريبي "مهارات التعبير والكتابة الفكرية"، واستمر لمدة ثمانية أشهر، بدءًا من يوليو 2019 وحتى فبراير 2020م، واستهدف البرنامج الشباب من كلا الجنسين؛ ليتم في النهاية الخروج بإحدى عشرة ورقة بحثية أنتجها الشباب الواعد حول قضايا مجتمعية تهم المجتمع الفلسطيني عامةً، والشباب خاصةً.

تسعى مؤسسة بال ثينك بشكلٍ دائمٍ ومستمرٍ إلى الاستثمار في فئة الشباب، حيث نفذت العديد من البرامج الشبابية، والتي تهدف إلى تعزيز قدراتهم ومهاراتهم؛ فالممارسة، والسلوك، والإبداع تُشكّل ركائز تحقيق التقدم في المجتمع، علاوةً على دورها في الاستجابة السريعة لمتطلبات التغيير نحو الأفضل، وهذا يستدعي العمل المستمر على تحسين وتفعيل تطوير القدرات البشرية، من خلال التدريب والتعليم والتحفيز والتمكين.

يضمُّ الكتاب إحدى عشرة ورقة بحثية للمتدربين/ات الشباب، وتناولت الأوراق موضوعات مختلفة من منظور شبابي، بشكل تحليلي وفق منهجية "IMRAD"، وهي الأحرف الأولى للأقسام الأربعة الرئيسية للمقالة العلمية: المقدمة Introduction، وطرق البحث Methods، والنتائج Results، والمناقشة Discussion. هذا بالإضافة إلى الأقسام الفرعية الأخرى التي تأتي سابقًا ولاحقًا في تلك الأوراق؛ كالعنوان، واسم مُعدِّ الورقة، وملخص الورقة، والمراجع. تمكّن المتدربون/ات من خلال تلك

المنهجية عرض القضايا المجتمعية من منظور شبابي، وإشراكهم في عملية صنع القرار، والتأثير، ومن ثم التغيير الإيجابي للمجتمع.

تمّ تنفيذ المشروع عبر مجموعة مراحل متتالية؛ لتمكين المتدربين/ات من عرض قضاياهم وآرائهم، والتي جاءت على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: خضع المتدربون لدورة تدريبية استهدفت بشكلٍ أساسيٍّ صقل مهاراتهم في "الكتابة الإبداعية" و"مهارات الإلقاء والخطابة"، والتي استهدفت تعزيز مهاراتهم الشخصية، والتحليل المنطقي لمشكلاتهم، وكان الهدف إعادة ثقتهم بأنفسهم، وإشراكهم بشكل فاعل في تعزيز المشاركة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

المرحلة الثانية: عرض المتدربين/ات للموضوعات والإشكاليات المجتمعية في حلقات إذاعية.

المرحلة الثالثة: تطوير الأوراق البحثية، والموضوعات التي اختارها المتدربون/ات بأنفسهم، مع طاقم إشراف، وتدريب على الكتابة الإبداعية، واستخدمت معظم الأوراق أدوات البحث الكيفي للوصول للمعلومات، وكان أهمها إجراء مقابلات مع ذوي العلاقة.

المرحلة الرابعة والأخيرة: عقد ورش عمل لعرض الأوراق التي كتبها المتدربون/ات أمام المختصين، ومؤسسات المجتمع المدني.

عمر شعبان

مدير بال تينك للدارسات الإستراتيجية

مشاركة الشباب في لجان الأحياء ... الواقع والمأمول

سحر لبد

ملخص:

تناولت هذه الورقة مدى المشاركة الشبابية الحقيقية في لجان الأحياء داخل قطاع غزة، والتحديات التي تُعيق انخراط الشباب في العمل المجتمعي، علاوةً على ذلك؛ تحاول هذه الورقة من خلال البحث والمقابلات الشخصية التي تمت مع ذوي الاختصاص (الشباب، لجان الأحياء، وزارة الحكم المحلي) تعزيز مشاركة الشباب في لجان الأحياء بأدوات ووسائل فعالة، وقد توصلت الورقة إلى بعض النتائج، منها النقص الكبير في وعي الشباب بأهمية وجودهم في لجان الأحياء.

تبين من خلال إجراء المقابلات مع الشباب عدم معرفتهم بشكلٍ كليٍّ بلجان الأحياء، ودورها المُغيَّب عنهم، وغياب الانتخابات منذ عام 2005م، والتي تعد عائقًا أمام تفعيل مشاركة الشباب، وكذلك الوضع الاقتصادي والسياسي الذي فُرض عليهم؛ ما قلل من انخراطهم ضمن العمل البلدي، وهذا يستوجب على البلديات تعزيز مشاركة الشباب من كلا الجنسين، بتخصيص مكافآت مادية ومعنوية تحفّزهم على الاستمرار في لجان الأحياء.

مقدمة:

لقد أصبحت عملية مشاركة الشباب في الحياة العامة ضرورةً ملحةً، خاصة في العمل المجتمعي الذي يتمثل في إحدى جوانبه بلجان الأحياء، والتي تعزز الاتصال بين المواطن والبلدية، ولكن هذه المشاركة تختلف من لجنة إلى أخرى على أرض الواقع، والتي أنتت مخالفة لشروط العضوية في المادة الخامسة من قانون البلديات 1997م، والذي نص على أن لا يقلّ عمر الشاب العضو عن 21 عامًا¹.

تعرف المشاركة حسب دليل الإجراءات للتخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات الفلسطينية (وزارة الحكم المحلي، 2009) بأنها: الاعتماد على مشاركة المواطنين، والمجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وذوي الشأن في تحديد القضايا والاحتياجات². وتبرز أهميتها باعتبارها إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض والارتقاء بالمجتمع، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيًا، واقتصاديًا، وبيئيًا، حيث تساهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب، وزيادة الكفاءة والتنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والانسجام المجتمعي³.

يُعدُّ قطاع غزة من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في العالم، وإنّ مفهوم المشاركة قد غاب في بعض الأحيان عن كثير من المؤسسات الخدمائية التي تُعنى بأمر المواطنين، منها لجان الأحياء، حيث لا يقتصر هذا الحق على فئة دون غيرها، كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان؛ لتشمل مشاركة الشباب من الذكور والإناث وذوي الإعاقة، وقد اتضح من البحث الميداني

1 المادة (5) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة، (قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م)، ص3.
2 دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات الفلسطينية، (وزارة الحكم المحلي، أيلول، 2009م)، ص8.
3 أمجد سكيك، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة "حالة دراسية" تجربة أحياء بلدية غزة"، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2012م)، ص31.
4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير حول (أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، 12 أغسطس 2019)، في: <https://bit.ly/39r6v8b>

أنه لا وجود لهم في لجان الأحياء على أرض الواقع؛ لذلك تطرح الورقة تساؤلاً رئيساً: هل هناك مشاركة حقيقية للشباب في لجان الأحياء في قطاع غزة؟

تستهدف هذه الورقة الشباب من سن 18 إلى 29 عامًا، وفق تصنيف الشباب الوارد في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لفئة الشباب⁴، كونهم الفئة الأكثر نشاطاً وقدرةً على التغيير المجتمعي³. وتسعى الورقة إلى الكشف عن العوامل المشجعة والمعيقة لمبدأ المساهمة الشبابية، وأيضاً إمكانية أن تكون مرجعاً للمهتمين والقائمين على النهوض بمبدأ المشاركة الشبابية في وزارة الحكم المحلي، فهي تبحث مشكلة المشاركة الشبابية من منظور شبابي. أمّا أهدافها، فتتصدر في رُصد مدى تطبيق هذا الانخراط الشبابي في لجان الأحياء، والضغط على البلدية من أجل توحيد رؤية للمشاركة الشبابية، والمساهمة في زيادتها.

اعتمدت الورقة منهجية التحليل الكيفي لمشاركة الشباب في لجان الأحياء، وتأثيرها على المجتمع، والتعرّف على التحديات التي تحول دون مساهمة الشباب، من خلال المقابلات مع أشخاص من ذوي الاختصاص (البلدية، لجان الأحياء في محافظة غزة، الشباب الأعضاء في لجنة حي الرمال)، والتي استخدمت كعينة، باعتباره أكبر أحياء مدينة غزة.

أولاً: الشباب ولجان الأحياء:

تَحظى فلسطين بوجود شريحة واسعة من الشباب ضمن نسيجها المجتمعي، حيث بلغت نسبة الشباب ما بين 18-29 عامًا نحو 23% من إجمالي السكان، وفقاً لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني¹. ويعدُّ الشباب المحرِّك الأول في عملية التغيير المجتمعي الإيجابي، من خلال انخراطهم في العمل التطوعي المتنوع، منها: حملات مجتمعية، فرق شبابية، ولجان الأحياء التي

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق.

تعدُّ شكلاً من أشكال المشاركة المجتمعية في البلديات التي تهدف إلى إعادة تفعيل مفهوم التعاون والتعاقد.

تُعرف لجان الأحياء بأنها حلقة وصل بين المواطنين والبلدية، حيث تتضمن ممثلين من شخصيات فاعلة ومؤثرة في محيطها الاجتماعي المحلي، والتي تغطي كلُّ لجنة منها حدوداً جغرافية معينة، لا يزيد عدد أعضائها عن (13) عضواً، حسب نظام وزارة الحكم المحلي، ووفقاً لقانون البلديات لعام 1997م¹.

تتمثل مهامها وصلاحياتها في²:

1. إيجاد الحلول المناسبة لاقتراحات وشكاوى المواطنين بالتنسيق مع البلدية والجهات الأخرى.
2. تعمل اللجان بالوسائل المتاحة لها على تسهيل مهمة موظفي البلديات.
3. وضع الخطط والدراسات الخاصة بتطوير الحي، وعرضها على البلدية لتنفيذها.
4. جمع التبرعات والمساعدات من سكان الحي أو الخارج؛ للمساهمة في تطوير الحي، بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومن ثم إيداعها في صندوق البلدية لصالح لجنة الحي.
5. عقد اللقاءات الجماهيرية والجلسات الحوارية؛ لتحقيق التواصل بين المجالس البلدية والمواطنين.
6. تنفيذ الأنشطة والفعاليات المجتمعية وتعزيز روح العمل التطوعي.

¹ مقابلة شخصية، مدير العلاقات العامة في بلدية غزة، حسين أبو عودة، (غزة، 7 تشرين الأول، 2019م).
² المادة (4) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة (قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م)، ص2.

الشكل القانوني للجان الأحياء	
جدول رقم (1) يوضح عدد اللجان في محافظة غزة ¹	
عدد أعضاؤها	اسم اللجنة
12	1- لجنة حي الشيخ راضون
12	2- لجنة حي الزيتون
12	3- لجنة حي الشاطئ الجنوبي
14	4- لجنة حي الشاطئ الشمالي والنصر الغربي
12	5- لجنة حي التفاح الغربي
12	6- لجنة حي التفاح الشرقي
10	7- لجنة حي الدرج
10	8- لجنة حي الشجاعة
14	9- لجنة حي تل الهوى
14	10- لجنة حي الصبرة

¹ عدد اللجان في محافظة غزة، (بلدية غزة، 2019).

14	11-لجنة حي الرمال الشمالي
14	12-لجنة حي المنارة
-	13-لجنة حي تل الإسلام

من خلال الجدول السابق، يتبين عدم توحيد أعداد أعضاء اللجنة، وهذا مخالف لما نصَّ عليه قانون البلديات، ألا يزيد عددهم عن ثلاثة عشر عضوًا، حيث يتم انتخابهم مباشرة من سكان الحي، وفي حالة تعذر ذلك يتم تعيينهم بقرار من وزارة الحكم المحلي، ولكن حتى هذه اللحظة لم تعقد الانتخابات في لجان الأحياء، مع العلم أنها تُعقد كل سنتين حسب الإطار القانوني للجان الأحياء¹.

تتباين لجان الأحياء في أنشطتها حسب احتياجات الحي، والتي تتمثل في معرفة الحالة الاجتماعية، وأنشطة توعوية بالمدارس، وعقد ورشات، وعمل حملات ضغط ومناصرة لقضايا مهمة؛ من أجل توصيل صوت الناس للبلدية، وتنظيف الشوارع، والاستعدادات اللازمة لفصل الشتاء، وغيرها من الأنشطة المجتمعية².

تسعى لجان الأحياء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف³:

1. تسهيل عملية التنسيق مع البلدية التي يقع فيها الحي دون المساس بصلاحيات واختصاصات البلدية.

2. تمثيل سكان الحي أمام البلدية والجهات الرسمية الأخرى.

¹ المادة (3) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م، ص2.

² مقابلة شخصية، حسين أبو عودة، مصدر سابق.

³ المادة (4) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة (قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م)، ص2.

3. تقديم الخدمات والمساعدات للسكان، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض سكان الحي.

4. البحث في مشاكل المواصلات والأسواق الداخلية في الحي، وتقديم الاقتراحات اللازمة للبلدية التي يقع فيها الحي.

5. وضع الخطط والدراسات المتعلقة بتطوير الحي من (نظافة، صحة عامة، حل النزاعات، مشاكل المياه والكهرباء، المجاري) ورفعها للبلدية؛ لمعالجتها حسب صلاحيتها.

6. ممارسة الرقابة الشعبية والمحاسبة والمساءلة للمجالس المحلية.

العلاقة بين لجان الأحياء والبلدية:

تعدُّ العلاقة بين لجان الأحياء والبلدية علاقة تكاملية، وعلاقة الجزء بالكل لتحقيق الأهداف المشتركة، حيث إنَّ لجنة الحي ليست بديلة عن البلدية بأي حال من الأحوال، ولا يمكن الاستغناء عنها، باعتبارها قناة التواصل الفعال والهادفة مع البلدية، والاطلاع على احتياجات المواطنين، والحدّ من معاناتهم قدر الإمكان، من خلال التعاون المشترك والتنسيق مع البلدية حول جميع متطلبات المواطنين في مناطقهم المختلفة من الخدمات المطلوبة لهم، والاستماع إلى ملاحظاتهم والشكاوى، والرد عليها حسب القوانين المتبعة لدى البلدية، حيث يعد حرص البلدية على التواصل الدائم مع لجان الأحياء مقياساً لرغبة البلدية في تطوير مناطق النفوذ؛ لما فيها من قوة ذاتية لها في عملية تقديم الخدمات والتطوير والتنمية¹.

¹ علاقة البلدية بلجان الأحياء، (بلدية القرارة ، 27 يوليو 2015م) في : <https://bit.ly/37hAH3x>

واقع لجان الأحياء في قطاع غزة¹:

تُعاني لجان أحياء بلدية غزة من واقع صعب؛ نظرًا لظروف الحصار التي أثّرت على جميع الخدمات والمرافق في المدينة، وانعكس ذلك على كثرة المشاكل في الأحياء كافةً، من اهتراء للبنية التحتية، وتعطل مضخات المياه وغيرها، فوقع على كاهل هذه اللجان ضغطٌ كبيرٌ من أفراد المجتمع.

تتمثل تحديات لجان الأحياء في:

1. عدم وجود مقرٍ ثابتٍ لعقد الاجتماعات الشهرية.
2. عدم وجود ميزانية محددة من اتصالات وغيرها، باعتبار هذه المشاركة عمل تطوعي مجتمعي.
3. تفكير المواطن بأن لجان الأحياء لها سيادة على البلدية.
4. محدودية قدرات البلدية خاصة في ظل ظروف الحصار.

ثانيًا: مشاركة الشباب في لجنة حي الرمال:

حتى نتحدث أكثر عن مشاركة الشباب في لجان الأحياء، نتطرق إلى لجنة حي الرمال الجنوبي²، والذي يعد أرقى أحياء مدينة غزة، حيث تبلغ مساحته 2765 دونمًا، ممتد من شارع عمر المختار إلى بداية حي تل الهوى، أما لجنة هذا الحي التي أنشئت منذ عام 2008م، فهي مكونة من 10 أعضاء؛ منهم مخاتير، ورجال عشائر، وثلاثة شباب تبدأ أعمارهم من سن الثلاثين فما فوق،

¹ مقابلة شخصية، مسؤول لجنة حي الرمال، عماد الأعرج، (غزة، 8 تشرين الأول 2019م).
² أحياء ومناطق مدينة غزة، (بلدية غزة)، في: <https://bit.ly/2F42F6Y>

وتسعى هذه اللجنة إلى إيصال هموم ومشاكل المواطن الغزي، واقتراحاته إلى دوائر صنع القرار؛ لإيجاد حلول مناسبة وطرحها على البلدية¹.

كما تحدثنا سابقاً عن وجود ثلاثة شباب في لجنة الحي، حيث قمنا بمقابلة مع الشاب سهيل عمار أحد أعضاء لجنة الرمال الذي يبلغ عمره 32 عاماً، فقد تم انخراطه في اللجنة منذ سنتين من خلال دورة تدريبية متخصصة في مشاركة الشباب المجتمعية التي نُفّذت عن طريق الجمعية الألمانية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي، ومن بعدها استمر في عمل اللجنة، في محاولة لإثبات قدراته وإبداعاته في العمل المجتمعي، مضيفاً أن مجال المشاركة مفتوح لجميع الشباب؛ لتنفيذ الأنشطة والفعاليات من تنظيف للشوارع، وعقد ورشات عمل، مؤكداً أن آخر فعالياتهم كانت في مؤتمر الانتخابات الذي انعقد في فندق المشتل، بمشاركة من صنّاع القرار، والقيادات السياسية والمجتمعية، والعمل التطوعي، مبيّناً أن هذه الخطوة هي خطوة فعلية في توصيل صوتهم؛ لإجراء الانتخابات في مجالس البلديات ولجان الأحياء، لافتاً إلى أن الانقسام الفلسطيني هو التحدي الأكبر في عملية الانتخابات².

تتمثل مشاركة الشباب من خلال مساهمتهم في الأنشطة والفعاليات التي برزت في³:

1. أنشطة توعويّة في المدارس.

2. المساهمة في وضع خطة الطوارئ لفصل الشتاء.

3. المشاركة في الاجتماع التوعويّ عن المخدرات، الذي انعقد السنة الماضية في نادى اليرموك.

¹ مقابلة شخصية، عماد الأعرج، مرجع سابق.

² مقابلة هاتفية، عضو في لجنة حي الرمال، سهيل عمار، (غزة، 8 تشرين الأول 2019م).

³ مقابلة شخصية، عماد الأعرج، مرجع سابق.

أشار عضو اللجنة عماد الأعرج إلى وجود مشاركة حقيقية للشباب في لجنة الحي التي تبلغ 30%، ولكن لا يوجد مشاركة للمرأة في لجنة الحي، معتبراً تشكيل نواة ضغط ومناصرة على التواصل الاجتماعي تعمل على التشبيك مع لجان الأحياء؛ لعقد جلسات يتم فيها ترشيح شباب بناءً على النوع الاجتماعي، وأيضاً إشراك ذوي الإعاقة يعزز وصولهم إلى مراكز صنع القرار وخاصة اللجان، مطالبين بالمواءمة بين الشباب والمخاتير في لجان الأحياء¹.

ترجع أهمية المشاركة المجتمعية في عمل لجان الأحياء إلى²:

1. تساهم المشاركة المجتمعية في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب، وزيادة الكفاءة في التنفيذ.

2. زيادة الشفافية والمساءلة.

3. تنمية روح العطاء وحب العمل التطوعي.

ثالثاً: الشباب في لجان الأحياء... واقع وتحديات:

تكتسب مشاركة الشباب في الانتخابات أهمية كبيرة مُستمدة من مشاركة الشباب في تشكيل السياسات العامة والتشريعات، وتتضاعف هذه الأهمية بالنسبة للمجالس المحلية التي ستُتيح الفرصة لتطبيق تلك السياسات والتشريعات في واقع ملموس، إضافة إلى أن المجالس المحلية التي تمس وبشكل مباشر واقع الحياة المعاش، والاحتياجات الضرورية للمواطن من خدمات؛ كالمياه، والصحة العامة، وخدمات الصرف الصحي، وغيرها³.

¹ المرجع السابق.

² أمجد سكيك، مصدر سابق، ص 71.

³ فرج الصرغندي، ورقة عمل (تمثيل الشباب في المجالس البلدية)، ص 8.

لقد كانت آخر مرة لتشكيل لجان الأحياء في قطاع غزة عام 2005م، وبعدها لم يجر تشكيل لجان حسب القانون. فسّر فرج الصرّفندي منسق لجان الأحياء في وزارة الحكم المحلي ذلك قائلاً: "نتيجة الاستقطاب الحاد بين الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية الذي انعكس على قطاعات المجتمع كافة، فبعد عدة محاولات؛ حصلت وزارة الحكم المحلي على تمويل من مؤسسة معاً للعمل التنموي؛ لإجراء انتخابات في مدينتي خانينونس وبيت حانون، ولكن بدون إبداء أي أسباب تم تجميدها قبل فترة بسيطة، حيث تم في عام 2017م ولأول مرة انتخابات في بلدية خانينونس، بعدما كانت المجالس البلدية خلال السنوات الماضية تُعين أشخاصاً في اللجان دون انتخاب؛ ما سيؤثر على فعاليتها ونشاطها"¹.

يتم اختيار الشباب المشاركين في لجان الأحياء عن طريق دورات تدريبية تتفّدها بلدية غزة ومبادرات مجتمعية، منها "صار وقتها" التي نفذتها جمعية الخريجات الجامعيات مستهدفة 30 شاباً وشابةً على نطاق لجان غزة؛ من أجل تعريفهم بالتنظيم المجتمعي، وآليات الحشد والتعبئة لبناء قدرات الشباب².

إنّ عدم وجود لجانٍ منتخبة في قطاع غزة يُعيق مشاركة الشباب، والحصول على بطاقة لعضوية التي تؤهلهم في العمل بدون تقييد، وتتمثل شروط الحصول على هذه العضوية في أن لا يقل عمر الشاب عن 21 سنة، وفي بعض اللجان ألا يقل عمره عن 25 سنةً وفقاً لقانون البلديات (4) لعام 1997، يأتي ذلك خلافاً لتعريف جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للشباب التي حددت الفئة العمرية لهم بـ 18_29 عاماً، كونهم الفئة الأكثر نشاطاً وقوةً بدنية وجسدية، وهذا يفسر وجود خلط وضبابية في تنفيذ القوانين المحلية التي تعطي سناً كبيراً للشباب؛ لمشاركتهم في عملية التنمية المجتمعية.

¹ مقابلة شخصية، مسؤول لجان الأحياء في وزارة الحكم المحلي، فرج الصرّفندي، (غزة، 1 ديسمبر 2019)

² مقابلة هاتفية، عضو في لجنة حي الشجاعية، أسماء ضاهر، (غزة، 13 تشرين الأول 2019م)

يمثل حق المشاركة بجميع أشكالها ومجالاتها حقًا من حقوق الإنسان الأساسية، كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان؛ ما يكفل مشاركة جميع أفراد المجتمع بما فيهم الشباب، والمرأة، وذوي الإعاقة، حيث لا يوجد في لجان الأحياء أشخاص من ذوي الإعاقة حتى يتسنى لهم التعبير عن همومهم ومشاكلهم، وأتى ذلك مخالفًا لنص المادة العاشرة من حقوق المعوقين لسنة 1999م، والتي تُلزم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الأشخاص من ذوي الإعاقة لا يقل عن 5%¹، بما في ذلك العمل المجتمعي في لجان الأحياء التي تكمن فكرتها الأساسية في الترسخ من أجل تعزيز العدالة الجندرية في التوزيع بين أعضاء لجان الأحياء، بدون تمييز بين شاب وشابة وفقًا لنص المادة التاسعة من القانون الفلسطيني المعدل (4) لعام 2003م، والتي تنص على أنّ "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا يميز بينهم العرق، أو الجنس، أو اللون، أو الرأي السياسي، أو الإعاقة"²، حيث إن مشاركة المرأة في لجان الأحياء يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، وهو من دعائم الديمقراطية.

تتمثل هذه المساهمة في رأيين، هما:

رأي البلدية: الذي جاء مؤخرًا في ترميط أعضاء لجنة الحي من خلال وجود الجندرية في التوزيع⁵، على الرغم من وجود وحدة شؤون المرأة في وزارة الحكم المحلي أواخر عام 1996م؛ لدعم وتفعيل وتطوير مشاركة المرأة في الحكم المحلي والهيئات المحلية، استنادًا لقرار مجلس الوزراء رقم (12)، والتي من المفترض أن تطالب منذ نشأتها بالعدالة الجندرية³.

¹ إسلام التميمي، الإطار القانوني لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق، (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2019)، في:

<https://bit.ly/2Q6LNCI>

² المادة (9) من القانون الفلسطيني المعدل لعام 2003.

³ النوع الاجتماعي، (وزارة الحكم المحلي: 2008م) في: <https://bit.ly/2MEFILz>

رأي اللجنة: حاليًا، هناك مشاركة موسمية للمرأة في أنشطة اللجنة من خلال تنفيذ لقاءات توعوية للنساء، خاصة ونحن نلامس مناسبة شهر أكتوبر الوردية¹.

يبدو أن مشاركة المرأة غير فعّالة إلا في المناسبات والفعاليات الخاصة للمرأة، على العكس من أن تكون بجانب الشاب والمخاتير في جميع أنشطة الحي من تنظيف للشوارع، وعقد حملات ضغط ومناصرة مع إلغاء السن المشارك لهن.

تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في لجان الأحياء من خلال زيادة الشفافية والمساءلة، التي تتمثل في تشكيل لجان محلية متخصصة في المساءلة المجتمعية في كل من منطقة الشجاعة المكونة من 6 أعضاء، ولجنة حي شباب جباليا للمساءلة التي تتضمن 19 عضوًا، ولكن يبقى التساؤل: لم يتم توحيد الجهود وانضمام هذه اللجان إلى لجان الأحياء، مثلما حصل في لجنة حي الشجاعة التي احتضنت 10 شباب وشابات تحت مسمى لجنة شباب الشجاعة؟!².

¹ مرجع سابق، مقابلة شخصية، عماد الأعرج.

² مقابلة مراسلة على شبكة الإنترنت، المدير التنفيذي لجمعية رؤيا، ميسر الحسنات (الإيميل الإلكتروني ، 11 تشرين الأول 2019م).

جدول توضيحي يوضح عدد أعضاء لجان الأحياء والشباب وأعمارهم¹

اسم اللجنة	عدد أعضاء اللجنة	عدد الشباب	أعمارهم
لجنة حي الشيخ رضوان	12	4	35-30 عام
لجنة حي الشاطئ الجنوبي	12	1	40-30 عامًا
لجنة حي الشاطئ الشمالي والنصر الغربي	14	5	30 عامًا
لجنة حي التفاح الغربي	12	6 ذكور 2 إناث	29-22 عام
لجنة حي الدرج	10	2 ذكور 2 إناث	35-30 عامًا
لجنة حي المنارة	11	9	40-25 عامًا
لجنة حي الشجاعة	10	10 شباب وشابات تم إشراكهم من قبل مشروع مع جمعية الخريجات	25-20 عامًا

¹ تم جمع معلومات الجدول من:

- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي الشيخ راضون، محمد المدهون، (11 تشرين الأول).
- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي، الشاطئ، عدنان أبو عودة، (11 تشرين الأول).
- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي، الشاطئ، عدنان أبو عودة، (11 تشرين الأول).
- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي الدرج، ضياء الدين الشرفاء، (11 تشرين الأول).

يلاحظ من الجدول السابق وجود تباين في عدد الشباب في لجان الأحياء، وتتراوح أعمار الشباب من سن 30 عامًا فما فوق. ومن هنا، تجد الورقة التحديات التي تعيق الشباب من المشاركة في لجان الأحياء التي تتمثل في الواقع السياسي الفلسطيني، والذي أثر على إجراء انتخابات في جميع محافظات قطاع غزة، وفقدان الثقة ما بين الشباب ولجان الأحياء؛ ما سيولد لديهم حالة من الإحباط واليأس في المشاركة في العمل المجتمعي، واختيار أعضاء لجان الأحياء بناءً على اللون السياسي من قبل رؤساء المساجد في مناطقهم، أو تزكية من قبل شخص.

بالإضافة إلى عدم وجود صدى إعلامي قوي خاص بلجان الأحياء؛ لنشر نشاطات الشباب في الحي، والفجوة العمرية ما بين أعضاء لجان الأحياء؛ ما سيؤثر على عدم تفهم الأعضاء لاحتياجات الشباب في الحي، عدم إدراك ووعي المجلس البلدي وأعضائه لدور الشباب؛ ما أدى إلى هدر جميع طاقاتهم، وأولوية الشباب في العمل بمقابل مادي عن العمل المجتمعي التطوعي، وهذا ناتج عن الفهم الخاطئ لمفهوم العمل التطوعي، والظروف الاقتصادية التي يعيشها الشباب¹.

تجارب شبابية في لجان الأحياء:

ظهرت العديد من الحملات الشبابية التي تُساند العمل المجتمعي المتمثل في لجان الأحياء، ومن بين هذه الحملات:

حملة أنا مشارك:

هي حملة وطنية تنفذها مجموعات شبابية من جميع محافظات قطاع غزة، تم اختيارهم من خلال مؤسسات مجتمع مدني وملتقى الشراكة الشبابي، تدربوا لمدة ثلاثة أيام حول "حملات الضغط والمناصرة، كتابة المبادرات، المسائلة المجتمعية"².

¹ مصدر سابق، فرج الصرغندي.

² مقابلة عبر شبكة الإنترنت، منسق الحملة، محمد الشاويش، (11 تشرين الثاني).

تهدف هذه الفكرة_ كما تحدث محمد الشاويش منسق الحملة_ إلى زيادة تمثيل الشباب داخل لجان الأحياء؛ لتعزيز مشاركتهم في إطار عمل الحكم المحلي في مناطق "بيت حانون، بني سهيلا"، من خلال تنفيذ انتخابات ديمقراطية لعضوية لجان الأحياء في هذه المناطق، مع كوتا شبابية تضمن 25% من المقاعد لفئة الشباب، وستعمل هذه المبادرة على تمكينهم في هذه المناطق من خلال ممارسة حقهم في الترشح والتصويت؛ لرفع تمثيلهم ومستوى مشاركتهم في لجان الأحياء في المناطق المستهدفة¹.

تتفد الحملة على عدة مراحل؛ تتمثل المرحلة الأولى في توقيع اتفاقيات مع وزارة الحكم المحلي والبلديات، أما الثانية فهي اختيار البلديات التي وافقت على تنفيذ الانتخابات داخل لجان الأحياء بشكل نزيه تحت رقابة وزارة الحكم المحلي، ونقابة المحامين، ومؤسسة معاً، وبإشراف من لجنة الانتخابات المركزية، والثالثة البدء بعمل جلسات توعية في المناطق المستهدفة (بيت حانون، بني سهيلا، دير البلح) من خلال إطلاق حملة إلكترونية على صفحة الحملة، ولوحات إعلانية في الشوارع العامة. أما الرابعة فهي تشكيل لجنة مشرفة على الانتخابات مكونة من مؤسسة معاً، ووزارة الحكم المحلي، ونقابة المحامين، وائتلاف أمان كمشرين على سير الانتخابات. والمرحلة الخامسة تصمم فيها دليلاً انتخابياً ينظم عملية سير الانتخابات داخل لجان الأحياء، وأخيراً تتفد الانتخابات من خلال الإعلان عنها بشكل رسمي وتوزيع جدول الانتخابات على المناطق².

نتائج تنفيذ الحملة³:

1. تشكيل لجنة انتخابات مكونة من عدة جهات للإشراف على عقد انتخابات لجان الأحياء في منطقتي حي صلاح الدين في بني سهيلا وحي الزيتون في بيت حانون.

¹ المرجع سابق .

² المرجع سابق .

³ المرجع سابق .

2. مشاركة الشباب من مناطق بيت حانون وبنى سهيلا في عملية انتخابية ديمقراطية لانتخاب أعضاء لجان الأحياء في مناطقهم.

3. ارتفاع تمثيل الشباب في لجان الأحياء في مناطق بيت حانون وبنى سهيلا بنسبة 25%.

4. برنامج لبناء قدرات بواقع (25 ساعة تدريبية) يستهدف (22) شاب/ة من لجان الأحياء المنتخبين حول (التدقيق الاجتماعي على أداء حاملين المسؤوليات - تصميم وكتابة المبادرات - إدارة جلسات الاستماع - العمل البلدي مهام ومسؤوليات) تم تنفيذه.

5. ميثاق مواطن عدد (2) يتم توقيعه بين البلدية وأعضاء لجنة الحي المنتخبين وممثلي المجتمع المحلي.

بعد كل هذه المحاولات؛ تم إيقاف الانتخابات بعدما تمت في منطقة بنى سهيلا حسب ما تحدث به فرج الصرغندي مسؤول لجان الأحياء في وزارة الحكم المحلي، نظراً للواقع السياسي، والانقسام الفلسطيني الذي يعيشه قطاع غزة منذ سنوات.

المجالس الشبابية:

جسم شبابي تطوعي منظم قائم على التوزيع الجغرافي، يعمل داخل المجتمع الفلسطيني؛ لدفع عجلة التنمية والتطوير تحت رؤية واضحة وثابتة لقدرتهم على التأثير والتغيير¹.

بدأت فكرة المجالس وفقاً لأكرم مهدي منسق المجالس الشبابية في عام 2015م من خلال تنفيذ حملة "شارك شعبك" في حرب 2014م بشكل عشوائي ودون أي تأهيل؛ لتوحد هذه الجهود تحت

¹ مقابلة عبر الانترنت، منسقة المجالس الشبابية في خانيونس، ابتهاج شراب، (25 كانون الأول 2019).

إطار واحد، بعيدًا عن أي لون سياسي، يغطي 55 منطقة من جميع محافظات قطاع غزة، مكونًا من 15_20 شخصًا¹.

إنجازات المجالس الشبابية:

1. مبادرة "غطاء دافئ" التي تمثلت في تغطية عدد من أسطح البيوت المتعففة في مخيم الشابورة برفح.
2. مبادرة "قطف الزيتون" في قطاع غزة.
3. رسم جدارية عن سرطان الثدي في مدينة غزة.
4. تنفيذ جلسة مساءلة مع بلدية خانينونس حول "استعدادات بلدية خانينونس لفصل الشتاء".
5. تنفيذ مبادرة "المخيم الطلابي للأحداث في مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية.

النتائج:

بعد عرض ما سبق، يمكننا طرح النتائج التي توصلت إليها الورقة على النحو الآتي:

1. النقص الكبير لوعي الشباب بأهمية وجودهم في لجان الأحياء، وهذا ما تبين من خلال إجراء المقابلات مع الشباب، حيثُ عدم معرفة الشباب كليًا بلجان الأحياء، ودورها المغيب عنهم.
2. تسبب غياب الانتخابات في حصر أدوار الشباب، وهذا منع ضخ دماء جديدة في لجان الأحياء ضمن جميع المستويات خصوصًا من الشباب ولجان الأحياء.

¹ مقابلة شخصية، منسق المجالس الشبابية في غزة، أكرم مهدي، (11 كانون الأول 2019)

3. موسمية الحملات والمشاريع التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني؛ ما قلل وأثر على استمراريته وأهميتها لجهود الشباب المبذولة.
4. أعمار الشباب في لجان الأحياء تزيد عن 30 سنة، فلا بدّ من الانتباه لسنّ الشباب من 18_29 عامًا حسب الجهاز المركزي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
5. عدم وجود لجان أحياء منتخبة في قطاع غزة، وهذا يفسر تشكيل لجان الأحياء من لون سياسي واحد، نظرًا للحالة الفلسطينية التي يعيشها القطاع، وأيضًا عدم التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى من خلال مشاريعها لتنفيذ انتخابات نزيهة.
6. عزوف الشباب عن المشاركة في لجان الأحياء، والذي يعود إلى ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب التي تقدر بـ 47% في قطاع غزة¹. وذلك نتيجةً للأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الشاب الفلسطيني.

التوصيات:

توصي الورقة الشباب ومؤسسات المجتمع المدني بما يلي:

- القيام بعمل جلسات توعية للشباب من خلال تدخلات مع مؤسسات المجتمع المدني والبلديات؛ لإشراك الشباب في لجان الأحياء.
- تشكيل قوائم انتخابية شبابية جديدة تسمح بضخ دماء جديدة، من خلال العمل على تخفيض سن الترشح للمجالس البلدية، وفق قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2005م، إلى أقل من 25 سنة حتى لا نحرم الشباب القيادي الفاعل من المشاركة في رسم السياسات وصنع القرار.

¹ نسبة البطالة في فلسطين، (جريدة الاقتصادي، 8 أغسطس 2019م)، في: <http://www.aliqtisadi.ps>

- استمرار مؤسسات المجتمع المدني في الأنشطة التي تتناسب مع تعزيز وتفعيل الإرادة العامة السياسية، بإشراك الشباب ضمن المستويات كافة.
 - ضرورة فتح البلديات دائرة لاستقبال جميع المبادرات الشبابية في لجان الأحياء، وأيضاً على وزارة الشباب والرياضة تعزيز دورهم ضمن العمل البلدي.
 - تشجيع الشباب من كلا الجنسين للمشاركة في لجان الأحياء، وتخصيص بعض المكافآت المادية والمعنوية من خلال ميزانية المشاريع.
- يتوجب على وزارة الحكم المحلي والبلديات إتاحة الفرصة للمشاركة الشبابية في لجان الأحياء:**
- تبني الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مجموعة من البرامج والأنشطة الإبداعية التي تهدف إلى تمكين الشباب، وبناء قدراتهم ودعمهم في المشاريع الريادية.
 - تشكيل قوائم انتخابية شبابية؛ من أجل مشاركة فاعلة وناجحة نحو تعزيز حقوقهم في الترشح والاقتراع في انتخابات الهيئات المحلية.
 - تأسيس مجالس شبابية مناظرة للهيئات المحلية في تركيبها ووظائفها، تتيح للشباب فرصة المشاركة في الحكم المحلي، والاطلاع على آليات عمل هيئات الحكم المحلي ومسؤولياتها.
 - وجود تطبيق إلكتروني يتعاون فيه الشباب والبلدية، بحيث يتم رصد كل التجاوزات والعقبات التي تحدث، والتي لا تكون المجالس البلدية على دراية بها.
 - ترسيخ مفاهيم وممارسات المشاركة الشبابية في أعمال الهيئات المحلية.

- تنفيذ ممارسات المشاركة الشبابية بمستوياتها المختلفة مع المحافظة على التدرج في مستويات هذه العملية.

تطوير مشاركة الشباب في عمل لجان الأحياء من خلال:

- عقد اجتماعات دورية لشباب الحي مع اللجنة والاستماع لمشاكلهم، وعدم اقتصار ذلك على المناسبات الموسمية.
- وضع استراتيجية واضحة لتعريف سكان الحي بدور الشباب، والتعرف عليهم من خلال (خطة إعلامية) توضح في وسائل الاعلام أنشطتهم ومشاركتهم الفعالة.
- محاكاة ليوم أو فترة قصيرة يتم فيها تمثيل شاب عضو في اللجنة منصب رئيس اللجنة.
- تقسيم لجنة الحي إلى لجان فرعية (لجنة إعلامية، لجنة شبابية، لجنة الأسواق) يمثلها شاب من الحي نفسه.

قائمة المراجع

أولاً: المقابلات:

- 1-مقابلة شخصية، مدير العلاقات العامة في بلدية غزة، حسين أبو عودة، (غزة، 7 تشرين الأول، 2019م).
- 2- مقابلة شخصية، مسؤول لجنة حي الرمال، عماد الأعرج، (غزة، 8 تشرين الأول 2019م).
- 3-مقابلة هاتفية، عضو في لجنة حي الرمال، سهيل عمار، (غزة، 8 تشرين الأول 2019م، 2:00م).
- 4- مقابلة شخصية، مسؤول لجان الأحياء في وزارة الحكم المحلي، فرج الصرغندي، (غزة، 1 ديسمبر 2019، 10:00ص).
- 5- مقابلة هاتفية، عضو في لجنة حي الشجاعية، أسماء ضاهر، (غزة، 13 تشرين الأول 2019م، 5:26 م)
- 6- مقابلة مراسلة على شبكة الإنترنت، المدير التنفيذي لجمعية رؤيا، ميسر الحسنات (الإيميل الإلكتروني، 11 تشرين الأول 2019م، 6:28م)
- 7- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي الشيخ راضون، محمد المدهون، (11 تشرين الأول، 5:20م)
- 8-مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي، الشاطئ، عدنان أبو عودة، (11 تشرين الأول، 5:30م).
- 9-مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي الدرج، ضياء الدين الشرفا، (11 تشرين الأول، 5:44م).
- 10-مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي الشجاعية، سالم السوسي، (13 تشرين الأول، 5:00م).
- 11-مقابلة عبر شبكة الإنترنت، منسق الحملة، محمد الشاويش، (11 تشرين الثاني، 2:00م).

- 12- مقابلة شخصية، منسق المجالس الشبابية في غزة، أكرم مهدي (11 كانون الأول 2019، 4:00م).
- 13- مقابلة عبر الإنترنت، (منسقة المجالس الشبابية في خان يونس، ابتهاج شراب، غزة، 25 كانون الأول 2019، 7:00ص).
- 14- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة الشاطئ الجنوبي، نور الدين عقيلان، (30 تشرين الأول، 5:00م).
- 15- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي التفاح، جمال البراوي، (30 تشرين الأول، 5:30م).
- 16- مقابلة هاتفية، مسؤول لجنة حي المنارة، أحمد أبو حلبية، (30 تشرين الأول).

ثانياً: القوانين:

- 1- المادة (5) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة، (قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م)، ص3.
- 2- المادة (4) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة (قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م)، ص2.
- 3- المادة (3) من نظام صلاحيات لجان الأحياء في قطاع غزة قانون البلديات، وزارة الحكم المحلي، 1997م)، ص2.
- 4- دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، (وزارة الحكم المحلي، أيلول 2009م)، ص8.

ثالثاً: الدراسات:

1- أمجد سكيك، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة "حالة دراسية" تجربة أحياء بلدية غزة"، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2012م)، ص 31.

رابعاً: أوراق العمل:

1- فرج الصرفندي، ورقة عمل (تمثيل الشباب في المجالس البلدية، ص8).

خامساً: المنشورات الإلكترونية:

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير حول (أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، 12 أغسطس 2019)، في: <https://bit.ly/39r6v8b>.

2- علاقة البلدية بلجان الأحياء، (بلدية القرارة، 27 يوليو 2015م) في: <https://bit.ly/37hAH3x>

3- أحياء ومناطق مدينة غزة، (بلدية غزة)، في: <https://bit.ly/2F42F6Y>.

4- إسلام التميمي، الإطار القانوني لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق، (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2019) في: <https://bit.ly/2Q6LNCl>

5- النوع الاجتماعي، (وزارة الحكم المحلي: 2008م) في: <https://bit.ly/2MEFILz>

البحث العلمي في فلسطين... الواقع والمآمل

فكري يحيى محمد

أيمن خضر فياض

ملخص:

تتناول هذه الورقة موضوع البحث العلمي في فلسطين؛ واقعه والتحديات التي تواجهه، والمآمل لهذا المجال في ضوء التقدم العلمي الحاصل في الكثير من الدول، وتظهر كذلك الواقع العربي العام. كما وتستعرض أهم أهداف البحث العلمي؛ كونه أداة مهمة لبناء الدول والتقدم في شتى المجالات.

علاوةً على ذلك؛ تحاول هذه الورقة عرض عدد من التجارب العالمية الناجحة التي ارتكزت على البحث العلمي، وتحليلها، وبيان أهميته في تحقيق التقدم العلمي في جميع المجالات للعديد من الدول.

وقد تم ذلك من خلال البحث والتحليل للدراسات السابقة، والإحصاءات، والمقابلات الشخصية. وقد توصلت هذه الورقة إلى أن هناك حركة متواضعة للبحث العلمي في فلسطين، ولكنها لا زالت بحاجة إلى المزيد من العمل على تطويره ودعمه؛ للارتقاء إلى المستوى المطلوب، وتحقيق التقدم المأمول.

المقدمة:

في ظلّ التسارع الكبير في البحث العلمي، والتقدم التكنولوجي في العالم، واستخدام التقنيات الحديثة في شتى المجالات، وأهمها التعليم؛ تبقى فلسطين والوطن العربي في حالة من التراجع والضعف المستمر من اللحاق بركب التقدم والتطور. وبعد إعلان الصين نيّتها إدخال الذكاء الاصطناعي في مناهج التعليم، لا زلنا في صراع حول هل نستخدم التعليم الإلكتروني أم لا. وبالنظر إلى معدل الإنفاق على البحث العلمي العربي في معظم البلدان العربية، فإننا نجد لا يتجاوز 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي، وتتفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته 4% من ناتجها القومي¹. أما نسبة الإنفاق على البحث العلمي في فلسطين، فإنّ 80 مليون دولار ترصد في ميزانية السلطة يتم صرفها على الرسوم الدراسية فقط².

بعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي، وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية وصناعة القرار؛ أولته الكثير من الاهتمام، وقدمت له كل ما يحتاج من متطلبات مادية ومعنوية، حيث إنه أصبح أهم أعمدة تقدم الدول وتطورها.

وفي ظل ما تعيشه فلسطين من أزمات اقتصادية وسياسية أُلّمت بكل جوانب التقدم والحضارة، وأثّرت سلبيًا على العملية التعليمية، وفي ظلال التقدم غير المسبوق لإسرائيل في شتى المجالات العلمية، وبقاء الأنظمة العربية في صراع العروش غير المنتهي، كان لا بد لنا من إعادة النظر في أهمية هذا المجال، وتسليط الضوء والنظر بعمق إلى أسباب هذا التراجع والضعف في ضوء فهمنا لأهمية البحث العلمي، وأنه مفتاح من مفاتيح التقدم واللحاق بركب الحضارات، وتحقيق الموازنة الحقيقية بين الدول والمجتمعات.

¹ تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، (منشورات اليونسكو، 2018)، ص 424.

² أيمن حسين، البحث العلمي في فلسطين معوقات وتحديات، مؤتمر استشراق مستقبل الدراسات العليا في فلسطين، (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2009).

بحسب تصنيف شنغهاي؛ وهو تصنيف أكاديمي يضم ألف جامعة على مستوى العالم، ويعتمد على عدة معايير؛ أهمها التطوير والبحث العلمي، حيث يُعدّها ضامناً للجودة والتميز، فإن الجامعات العربية تأتي في مراحل متأخرة، ولا وجود للجامعات الفلسطينية كما ستبين الورقة.

إضافة لذلك، تبيّن من معطيات موقع SCIMAGOJR.COM أنّ فلسطين تحتل المرتبة 107 من بين 239 بلد من ناحية الأبحاث المنشورة، وهذا يُدلّل على وجود نشاط بحثي أثره متواضع، فمنذ 5 سنوات إلى الآن لم تتقدم 10 مراتب، وهذا يضعنا أمام تساؤل رئيس، هل نحن لا نتقدم؟ أم غيرنا يتقدم ويسبقنا؟

أولاً: ماهية البحث العلمي في فلسطين:

يُعرّف البحث العلمي بأنه: عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث؛ من أجل تقصي الحقائق بشأن ظاهرة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة منظمة تسمى منهج البحث؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على الظواهر المماثلة تسمى نتائج البحث¹.

ولكن لم يتفق العلماء والباحثون على تعريفٍ واحدٍ للبحث العلمي، فهناك عدة تعريفات، ومن أبسطها أنه كل نشاط ذي منهج يهدف إلى إنتاج معارف جديدة. ويقول " كلنجر": البحث العلمي هو عمليات مستمرة ومتصلة تهدف إلى التعرف على المشكلات وتحديدها، ثم تكوين الفروض وتحققها، واستخلاص النتائج وتعميمها، وفيه يقرر الباحث لماذا أجرى دراسته؟ وما هي الخطوات التي تم اتباعها؟ وما أهم النتائج التي تم التوصل إليها؟ وما هي الإسهامات التي قدمتها تلك النتائج لبناء تلك المعرفة العلمية، أو التراث العلمي؟

¹ فؤاد علي العاجز. البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية. (غزة، الجامعة الإسلامية، 2003)، ص 4.

هناك من عرف البحث العلمي على أنه عملية منظمة تخرج بنتائج يمكن تطبيقها، وتكون ذات فائدة للإنسان، وليس هناك تقدمٍ علميٍّ إلا عن طريق البحث. وهذه التعريفات تشترك في أمرين، الأول هو اكتشاف المعرفة والوصول إلى حقائق جديدة، والثاني هو تطبيق هذه المعرفة والحقائق في الحياة العملية، وتحقيق التقدم وحل المشكلات.

واقع البحث العلمي في المراحل الأساسية:

يسهم البحث العلمي في تطوير المجالات الفكرية الإنسانية والتطبيقية سواء، وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعدُّ أيضًا وسيلة فاعلة لتزويد الطلبة بالمهارات العملية، وتطوير النقد والتحليل الإبداعي لديهم، وليس فقط تطبيق قواعد بحثية، وترتيب صفحات، وتجميع مصادر، بل بالبحث والنقد تُبنى المجتمعات، ويبني المتعلم حرية للرأي يتفرد فيه، ويمنحه المجال لإطلاق العنان والإبداع. فكم من نظرية علمية كانت قويةً وجاء آخرُ ونقدها، في حين أننا ظننا أنها هي الصواب ولا صواب بعدها! وهذا لم يأتِ إلا كنتاجٍ لتراكمات طويلة من تطوير الأفكار، وطريقة التفكير البحثية الإبداعية.

منذ بداية تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994م، وبناء مؤسسات التعليم التابعة لها؛ لم يشهد البحث العلمي في المدارس الكثير من التغيير، رغم تغيير المناهج الدراسية وتحديثها. صحيح أنها أصبحت أكثر تطورًا، لكنها لم ترعَ تعليم طلبة المدارس البحث العلمي بما يتناسب مع مراحل الدراسة الأساسية.

من خلال سؤال مجموعة من الطلبة والمدرسين في المدارس الإعدادية والثانوية عن استخدام أساليب البحث المختلفة في العملية التعليمية وإطلاق المجال للتفكير، كانت الإجابة بأنَّ الأبحاث التي تجرى هي عبارة عن مهام بسيطة تُكَلَّف للطلاب، تتحدث عن سؤال أو موضوع تم طرحه في

الكتاب أو الحصة الدراسية، ويقومون بالبحث عن إجابته على الإنترنت، والغريب أن هذه المواضيع المطلوب بحثها والأسئلة هي نفسها منذ سنوات عديدة¹.

كذلك قمنا بالنظر للتجارب العلمية العملية التي يقوم الطلبة بإجرائها وعرض نتائجها، والتي تكون مبنية على أسس علمية هدفها تنمية مهارات التفكير والبحث، فتبين أيضاً أن الطلبة يقومون بإجرائها كنوعٍ من التكليف المدرسي، دون النظر في النتائج المُستخلصة، والتنبؤ بما سيجري عليها، فتجربة زراعة حبة الفول في القطن كانت ولا زالت منذ زمن، ونبتت حبة الفول وغرست جذورها، ونحن لم نغرس جذورنا إلى الآن، ولا زالت أساساتنا سطحية وتقليدية مكررة وغير واعدة.

واقع البحث العلمي في المرحلة الجامعية (مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا):

تعدُّ الأبحاث العلمية في المرحلة الجامعية أداةً مهمة لتطوير الإبداع والاكتشاف لدى الطلبة، وليس لإتمام متطلب جامعي، أو متطلب تخرج من كلية أو تخصص، أو إنهاء رسالة دراسات عليا، فالأبحاث العلمية في الجامعات الفلسطينية لا تضيف قيمةً علميةً معرفيةً؛ لأنها لا تجد الاهتمام والمتابعة من قبل صناعات القرار، وهذه مشكلة تؤدي إلى تكديس الأبحاث العلمية على الأرفف دون جدوى.

من المعروف بديهياً أن الإنسان بطبيعته يرغب في المعرفة، وتطبيق تلك المعرفة للاستفادة منها، وهذا يعود إلى الرغبة البشرية في البحث عن المعرفة والوصول إليها وتطبيقها، ومكان التطبيق هو مؤسسات التعليم العالي والجامعات، والازدهار، والتقدم الاقتصادي الذي تتمتع به المجتمعات

¹ مقابلة شخصية، مدرس وطالب، غزة، 10 أكتوبر 2019.

الصناعية موجود بسبب القدرة الفائقة على تطبيق المعرفة (البحث العلمي التطبيقي)، وتسخيرها لخدمة الإنسان¹.

كانت أولويات الجامعات في قطاع غزة مُنذ تأسيسها هي التوسع الكمي لاستيعاب أكبر قدر من الطلبة، إلى جانب انشغالها في تشكيل هيئات دراسية، وكان هذا كله على حساب جوانب أخرى من ضمنها البحث العلمي².

تعدُّ أبحاث مرحلة البكالوريوس، وكذلك الماجستير والدكتوراة في فلسطين بمثابة تدريب على البحث تحت إشراف أستاذ معين، بناء على قواعد وأسس معينة تتبع مناهج البحث العلمي، وغالبًا ما يلجأ الطلبة إلى تناول أبحاث سهلة وميسورة، وهنا تكمن المشكلة. بحيث قلّمًا يجد الباحث صعوبة في إتمام البحث بالسرعة الممكنة، وذلك لأنّ المواضيع المختارة هي مواضيع سهلة بسيطة أشبعت بحثًا³.

لذلك؛ فإن البحث العلمي في فلسطين غير موجّه للتنمية والعمل على معالجة القضايا الكبرى، وإيجاد الحلول الجذرية، أو المحاولة في إيجاد حلول جذرية، أو النقد البناء لإيجاد قيمة معرفية، بل يكون في الغالب متطلبًا جامعيًا للتخرج، أو لإنجاز مادة معينة، ولا يكون له تبعات مستقبلية تنعكس على تطوير قطاع ما، أو زيادة إنتاجية، أو حل إشكالية، ولذلك أيضًا تكون الأبحاث المنتجة منها هي أبحاث بسيطة وصفية، وتفتقر للأصالة، وتستخدم أدوات إحصائية بسيطة، والجهد المبذول فيها أيضًا بسيط، فتخرج بفائدة بسيطة، ويكون تحكيمها الدولي ضعيفًا؛ لذلك لا يتم قبولها في المجالات العلمية.

¹ UNESCO: Higher Education in the Twenty- first Century Vision and Action, Higher Education and Research: Challenges and Opportunities, Paris.5-9 October 1998, p6.

² عادل عوض الله، أولويات البحث العلمي في فلسطين (غزة، الجامعة الإسلامية، 2015)، ص 3.

³ فؤاد علي العاجز. البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية (غزة، الجامعة الإسلامية، 2003)، ص 10.

وهناك مشكلة أخرى في الأبحاث نفسها، وهي أنها تتناول قضايا تم بحثها مرارًا وتكرارًا، وتخرج بنتائج لا تستطيع تفسيرها بالكامل، ولا تستطيع استخلاص المؤشرات الهامة، وفي النهاية تخرج بصفر من الحلول.

ومن المهم أن ننظر لأبحاثنا ومكانة جامعاتنا بين جامعات العالم، وهذا ما يبينه تصنيف شنغهاي للعام 2019م، وهو تصنيف أكاديمي يعتمد بشكل أساسي على البحث العلمي والتطوير، ومن المعايير التي ترفع من مكانة تصنيف الجامعات فيه عدد الأبحاث العلمية المحكمة، وعدد الباحثين المنتمين لها، فمثلًا جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية لديها 179 باحثًا ينتمي لها بشكل رئيس، وتأتي في المرتبة الأولى، وتليها جامعة هارفارد، ولديها 107 باحث.

يشمل تصنيف العام 2019م ألف جامعة، في حين أنه كان يشمل (500) جامعة فقط في الأعوام السابقة، ويمكن تقسيم التصنيف إلى أول (500) جامعة، وثاني (500) جامعة لتسهيل الأمر. في النصف الأول؛ كان هناك 7 جامعات إسرائيلية، وهذا يعد حضورًا قويًا مقارنة بحجم إسرائيل بالنسبة للوطن العربي، حيث تشكل 2% من ساكنة الوطن العربي، في حين أن هناك 5 جامعات عربية فقط، منها 4 سعودية، وواحدة مصرية. وفي النصف الآخر؛ تبين حضور 8 جامعات عربية لكل من لبنان، والسعودية، وتونس، ومصر، وسلطنة عمان، وهذا يبين أنه لا يوجد مكان للجامعات الفلسطينية ضمن الألف (1000) جامعة التي شملها التصنيف.

وعلى الرغم من حضور الجامعات السعودية في المقدمة، إلا أن هذا الحضور للجامعات السعودية هو في الواقع مجرد وهم بصري، حيث سلكت الجامعات السعودية طرقًا غير أخلاقية لبلوغ هذه الغاية؛ وذلك عبر "شراء" هذه المرتبة، عوضًا عن "كسبها" عن جدارة واستحقاق¹.

¹ مراد ديان. الجامعات العربية في ضوء تصنيف شنغهاي 2019 (المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2019)، ص16، في:

<https://2u.pw/87GnG>

إنّ العوائق الكبرى أمام الجامعات العربية، وبما في ذلك الفلسطينية تظلّ بنيوية ومركّبة ومرتبطة بالأساس بمعضلة الإنفاق في البحث العلمي والتطوير، وهي معضلة قائمة ومستدامة وعصية على الحلّ في ظلّ غياب رؤية و/أو إرادة سياسية¹.

ثانياً: التقدم والبحث العلمي:

يهدف البحث العلمي إلى تنمية وزيادة القدرة العلمية والفكرية للأفراد والمجتمعات، ويعطي للعقول مساحة واسعة من التفكير، والإبداع، والإنتاج الجديد، وكذلك التطوير للأفضل على ما هو قائم. وفي هذا الإطار؛ يعدّ البحث من أهم سمات تطوير طرق التعليم على مستوى المدارس والجامعات على اختلاف الدرجات العلمية فيها، فهو ركيزة التقدم وفتح أفق معرفية جديدة بعيداً عن التلقين والنمطية. ويُسهّم كذلك التفكير البحثي في خلق حلول إبداعية للظواهر، والمشكلات العلمية والبيئية والمجتمعية على حد سواء، وكذلك مواكبة التقدم، واللاحق بسبق التطور العلمي والتكنولوجي العالمي.

وقد أصبح البحث العلمي أساس التطور والتجديد في التعليم بجميع مراحلها، فلكي تتحقق جودة التعليم والتفكير الإبداعي؛ لا بدّ من وجود شبكة متداخلة من الإجراءات الهادفة لتأمين الوصول إلى المدرسة ثم الجامعة، فالبحث العلمي هو السبيل إلى تحقيق التجديد في جميع مجالات الحياة، سواء كانت اقتصادية، أم عسكرية، أم ثقافية، أم بيئية؛ لذا فإنّ على الجامعات التي تدعو للتجديد أن تدرب طلابها على البحث ومهاراته.

وللتأكيد على أهمية البحث العلمي؛ تُشير النسبة الكبيرة من رؤوس الأموال التي تستثمرها الشركات الصناعية في مجال البحث والتطوير؛ وذلك بسبب التنافس الكبير بين العديد من الشركات المنتجة

¹ مرجع سابق، مراد ديباني. الجامعات العربية في ضوء تصنيف شنغهاي 2019.

في العالم لتطوير تكنولوجيات جديدة، ولإنتاج مواد واستخدامات جديدة؛ ما يحقق نموًا اقتصاديًا¹، يشير إلى أنه من أهم حلقات التطور العلمي والتكنولوجي.

التجربة اليابانية: في إطار التقدم والتجارب المميزة لا ننسى اليابان، فقد خرجت بتجربة غير تقليدية للعالم، نقلت التعليم والبحث فيها نقلة نوعية، وأسهمت في بناء دولة جديدة تركز على قواعد قوية، فعندما تنظر إلى طلاب المرحلة الابتدائية هناك، تجد فيهم الباحث والمخترع والمكتشف، فهذه الدولة قامت ببناء عقول حرة، تبحث وتخوض في شتى المجالات، وتقدم تجارب جديدة في كل يوم، فقد قطعت مسافات كبيرة في هذا المجال، وتجاوزت العديد من الدول.

وضعت اليابان خطة عشرينية (1970م - 1990م) لتطوير جامعاتها ومراكزها البحثية، وقامت بتنظيم الجامعات ومراكز الأبحاث استنادًا على الهيكلية والهيكلية الوزارية للوزارات ذات العلاقة. قامت في البداية بتنظيم المؤسسات، وكانت كل وزارة وهيئة لها مهام وأوليات كالآتي:

1- مجلس سياسة العلوم والتقنية: حيث إنَّ وظيفته هي التخطيط لسياسات البحث والتطوير، ووضع سياسات الحكومة؛ لاعتماد موارد البحث، والتقنية المالية والبشرية، وتقييم المشروعات الهامة.

2- وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم التقنية: وتتولى إجراء دراسات مستقبلية، وتحديد أولويات البحث العلمي، وتنظيم نفقات الحكومة للبحث والتطوير.

3- وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة: وهي مسؤولة عن رصد ميزانية للأبحاث والتطوير، ودعم المعاهد والجامعات ماليًا.

¹ يسرى محمد حنفي المقادمة. البحث العلمي في جامعات فلسطين: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الإسرائيلية، (قسم أصول التربية جامعة القاهرة، مصر، 2012)، ص3.

4- التعليم العالي: يساهم في 20 % من الأبحاث، ويقوم بعمل مسابقات للجامعات، وتقديم التمويل لدعم الأبحاث، واستضافة الباحثين البارزين، وإقامة الندوات الدولية، وتوفير المُعدّات.

5- مؤسسات الأبحاث الحكومية: توفر الباحثين والذين تجاوز عددهم 16000 باحثٍ، منهم (70%) في معاهد البحث الوطنية ذات الأهداف المحددة، و(30 %) في الشركات العامة للأبحاث ذات الأهداف الخاصة، والتي تعمل على نطاق واسع، مثل معهد الأبحاث الفيزيائية والكيميائية، والمعهد الياباني لأبحاث الطاقة النووية.

6- الجمعية اليابانية لتطوير العلوم: الهدف الرئيس لها هو رفع مستوى العمل، والتقدم به بشكل فاعل، وذلك في نطاق واسع من المجالات، ابتداء بالعلوم الإنسانية والاجتماعية حتى العلوم الطبيعية.

7- الشركة اليابانية للعلوم والتقنية: وتهتم بتطوير العلوم التقنية، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وبعد هذا الترتيب والتنظيم والدعم الذي قامت به الحكومة اليابانية، استطاعت إنجاز خطة العشرين عامًا، ونهضت بشكل سريع وقوي.

تجربة تركيا: لا بُدَّ من السعي لربط البحث في الجامعات باحتياجات المجتمع وقطاعاته المختلفة، على طريق بناء اقتصاد المعرفة. في هذا الإطار؛ يمكن استلهام تجارب مماثلة في الدول المجاورة، ولربما الاستفادة من خبرتها. ولعل في التجربة التي مرّت بها تركيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة من خلال مؤسسة العلوم والتكنولوجيا التركية ما يمكن الاستئناس به.

تلك التجربة التي ساهمت في نقل البلاد نقلةً نوعيةً على صعيد البحث والإنتاج العلمي والتطوير الصناعي والتقني خلال ثلاثة عقود، عن طريق اتباع سياسة ممنهجة؛ لتحفيز وتمويل البحث

العلمي، ومكافأته في الجامعات والمؤسسات بشكل أدّى إلى أن يرتفع عدد الأبحاث العلمية المنشورة سنويًا في تركيا من ثلاثة آلاف في أوائل الثمانينيات، إلى ما يزيد عن خمس وثلاثين ألفًا حاليًا، وهو رقم يضاهي ما ينشر من جميع الدول العربية حسب قواعد المعلومات ذات الصلة.

كذلك؛ فقد تم القيام بخطوات وتسهيلات متعددة لفتح مجالات التعاون بين قطاعين الأكاديمي والصناعي، من خلال استراتيجيات متنوعة من بينها تأسيس مراكز التميز والحاضنات التقنية، والتي تتضمن إيجاد حيزٍ مكاني داخل الجامعات مفتوحٍ للشركات والمؤسسات؛ من أجل القيام بنشاطات البحث والتطوير، مستفيدة من مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية، ومن الخبرات البحثية المتوفرة داخل الحرم الجامعي. كل ذلك ما كان لئتم لولا الرعاية التي وفّرتها مؤسسة التعليم العالي والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة¹.

فهذه تركيا خرجت بتجربة جديدة إلى العالم في ثلاثين عامًا، فقد أدركت أنه لا توجد حلول سريعة، وأن هذا الأمر يحتاج إلى الكثير من الجِدِّ، والكثير من الرقابة والمتابعة بشكل مستمر، حتى وصلت إلى مرحلة متقدمة جدًّا، قادرة فيها على المنافسة على المستوى العالمي، وتقديم الجديد والمميز للبشرية أجمع.

ثالثًا: المأمول:

للبحث العلمي أهمية عظمى في رفعة الدول والمجتمعات وتقدمها، وتحقيق التفوق على غيرها من الدول المنافسة لها، فقد أصبحت المواجهة العلمية أقوى من المواجهات السياسية والعسكرية على حد سواء. فقد تتميز دولة على أخرى بالتكنولوجيا، وقد تتقدم الأخرى على الأولى في مجالات العلوم والطب وغيرها الكثير من المجالات، ولكن لا زال هناك أمل، فنحن نشهد حركةً متواضعةً

¹ طلال شهوان. في الحاجة لمؤسسة مركزية لرعاية ودعم البحث العلمي في فلسطين (جامعة بيرزيت، 2019)، في :

<https://bit.ly/2JJfmGQ>

من التقدم في هذا المجال. ففي ظلّ الانفتاح العالمي ووسائل التواصل الاجتماعي؛ أصبح هناك وعي أكثر لدى الشباب حول هذه المجالات وأهمية البحث فيها، وكذلك الجامعات فقد أصبح لديها وعي أكبر تجاه هذا الأمر، وبدأت تقدم دعماً متواضعاً للبحث والتطوير، فنرى كمثال كلية الطب البشري في الجامعة الإسلامية، فقد تمكّن مجموعة من طلابها من تقديم إحصائيات ونتائج بحثية لوزارة الصحة، والجهات المعنية بالمجالات الطبية بعدد كبير لم تشهد هذه الجهات، ولم تتوقع أن يكون لديها هذا الكم من المعلومات المتعلقة بالأمراض والمشكلات الصحية، وكذلك تم نشر عدد كبير منها في عدة مجلات عالمية، مثل *The Lancet* , *NCBI*, *Cochrane Library*، وكذلك في العديد من المجلات المحلية مثل مجلة جامعة النجاح، فهذا يعطينا نوعاً من التفاؤل بأن هناك من يبحث بأقل الإمكانيات، ويحصل على نتائج تسهم في تطوير عدة قطاعات.

لكن هناك مشكلة تكمن في أن غالبية الأبحاث التي تخرج بصورة دولية وعلى مستوى عالٍ هي نتائج فرديّة، أو لطلاب فلسطينيين يدرسون في جامعات خارجية في أوروبا وأمريكا وكندا، ويخرجون بأبحاث نوعية لا تُنسب إلينا، وتكون في رصيد الجامعات والدول الأخرى. فلذلك؛ لا بد من استيعاب هذه الخبرات، والعمل معها، وخلق أجواء مناسبة لهم للعمل في أوطانهم، والعمل على رفعتها وتقدمها، وهذا يتطلب تحسين المنظومة البحثية ككل، وعلى عدة مراحل تبدأ بإعادة تفعيل دور البحث المتعطلة، وتقديم الدعم لها، وتنتهي بإخراج أبحاث يتم تحكيمها بشكل علمي؛ ليكون نتاجها ذا فائدة، ويمكن تطبيقه على أرض الواقع بعيداً عن النمطية والتكرار.

النتائج والتوصيات:

1. النمط الدراسي المتبع في المراحل الدراسية الأولى هو نمط تقليدي لا يرقى لمستوى التطور في القرن العشرين، بحيث يعتمد بشكل أساسي على التلقين.

لذلك نوصي بالتغيير في نمط التعليم والبحث في المراحل الدراسية الأولى، وتعليم الطلاب لعملية تطوير بما يتلاءم مع متطلبات التطور، من إطلاق العنان والبحث بدون قيود.

2. سياسات ومعايير قبول الأبحاث في الجامعات هي سياسات ومعايير بسيطة، وغالبية الأبحاث يتم قبولها، وتبقى حبيسة الأرفف؛ لنمطيتها وتكرارها.

لذلك لا بد من تغيير سياسات قبول الأبحاث في الجامعات، والعمل على توجيه الباحثين؛ للخوض في غمار الظواهر المستجدة، وتضيف قيمة معرفية مع التركيز على أولويات البحث العلمي، وليس موضوعات تم بحثها مسبقاً في إطار رقابة من قبل الجهات الحكومية.

3. الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية عددها قليل، وأغلبها نتاج فردي.

توصي الورقة بدعم النشر العلمي في الكتب والمجالات العلمية العالمية، فهي طريقة لتعريف العالم على القضية.

4. ضعف مخصصات البحث العلمي من مخصصات السلطة، حيث بلغت 80 مليون دولار، تصرف لتمويل الرسوم الدراسية.

لذلك نوصي برصد ميزانية مناسبة ومخصصة للبحث العلمي منفرداً.

5. كثير من المراكز والمجلات العلمية غير معتمدة ومحكمة.

توصي الورقة باعتماد المراكز والمجلات العلمية غير المحكمة في إطار سياسة المتابعة والرقابة.

6. التركيز على التقنيات الناشئة الواعدة أكثر من غيرها.

وذلك سعيًا لتحويل فلسطين إلى بلد قيادي على مستوى العالم في بعض المجالات، والتي ستحقق إنجازات علمية، واستقطاب استثمارات مهمة ترفع من مستوى الاقتصاد المتدني، والمعتمد على المانحين.

الخاتمة:

البحث العلمي هو القاعدة والمرتكز لأي عملية تنمية علمية وتكنولوجية، في ظل التقدم والتسارع العالمي في شتى المجالات، وذلك لقدرته على إجراء التنبؤ العلمي، والتعامل مع المستقبل. فعلى سبيل المثال، تبلغ ميزانية وكالة ناسا 22 مليار دولار سنويًا، معظمها تُصرف لأغراض البحث والاكتشاف، وهدفها هو أن تعيش يومًا واحدًا تسبق فيه الزمن!

لذلك؛ يتوجب السعي نحو تطوير البحث العلمي؛ لمعالجة إشكاليات المجتمع الفلسطيني، إن كانت تطبيقية أو إنسانية، وهي مهمة مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية، وتقع المهمة الأساسية على عاتق السلطة الوطنية ومؤسساتها، من خلال إصدار القوانين واللوائح، ومن ثم الرقابة المستدامة في فلسطين.

المرجع والمصادر

أولاً: التقارير: تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، (منشورات اليونسكو، 2018).

ثانياً: الكتب:

- يسرى محمد حنفي المقادمة. البحث العلمي في جامعات فلسطين: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الإسرائيلية، (قسم أصول التربية جامعة القاهرة، مصر، 2012).

ثالثاً: الدراسات:

- عادل عوض الله، أولويات البحث العلمي في فلسطين (غزة، الجامعة الإسلامية، 2015).
- فؤاد علي العاجز. البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية (غزة، الجامعة الإسلامية، 2003).
- طلال شهوان. في الحاجة لمؤسسة مركزية لرعاية ودعم البحث العلمي في فلسطين (جامعة بيرزيت، 2019).
- مراد ديانى. الجامعات العربية في ضوء تصنيف شانغهاي 2019 (المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2019).
- أيمن حسين. البحث العلمي في فلسطين معوقات وتحديات، مؤتمر استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2009).

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- UNESCO: Higher Education in the Twenty- first Century Vision and Action, Higher Education and Research: Challenges and Opportunities, Paris.5-9 October 1998, p6.

واقع تمثيل المحاميات في نقابة المحامين الفلسطينيين

مريم حسن أبو عمرة

هديل عبد الله جاد

ملخص:

سعت الورقة إلى تسليط الضوء على واقع تمثيل المُحاميات في نقابة المحامين الفلسطينيين خلال الفترة 2003-2019م، وتبيّن وجود فجوة واضحة في التمثيل النسبي داخل النقابة، حيث تحظى المحاميات حاليًا بمقعد واحد فقط في مجلس النقابة من أصل 15 عضوًا. وخلصت الورقة لمجموعة من التوصيات أهمها: اعتماد نظام الكوتا النسوية المُقررة من منظمة التحرير الفلسطينية (30%) كخطوة أولى نحو زيادة نسبة المحاميات في النقابة.

مقدمة:

إنَّ أكبر التحديات والعقبات التي تُواجه المرأة في العمل أنَّ الرجل والمجتمع بشكل عام لديهم نظرة نمطية بأنها غير قادرة على العمل، أو غير مؤهلة، وتأخذ فرصة رجل يحتاج للعمل بشكل أكبر¹، سواء في الوظائف العامة أو العمل المهني.

حيث تتناول الورقة واقع تمثيل المرأة المحامية في نقابة المحامين الفلسطينيين، والتي تعدُّ إطارًا نقابيًا مهنيًا يساعد فيه المحامون والمحاميات على إحقاق العدالة وإنصاف المظلومين، كما تعدُّ النقابة التي يحق للمحاميات فيها الترشح والانتخاب لمجلس النقابة.

أظهرت الورقة من خلال ما راجعته من الدراسات والمقابلات أنه يوجد فارق واضح في عدد المحامين والمحاميات المنتسبين للنقابة، وعدم تكافؤ الفرص في نقابة المحامين الفلسطينيين، حيث انتخبت امرأة واحدة كعضو في مجلس النقابة، وهي المحامية رنا الحداد، والممثلة في الدورة الحالية لعام (2018_2021).

ومن المؤسف القول بأن القوى السياسية والمؤسسات الأهلية لم يكن لها مساع ملحوظة لتحسين النسبة، وذلك في إطار تنافس المحامين الرجال على المقاعد²، على الرغم من أن المرأة لا تقل كفاءة عن الرجل، وأن نقابة المحامين وأعضاءها هم الأكثر دراية من غيرهم بعملية التشريع وتطبيق النصوص القانونية؛ فكان لزامًا عليهم مراعاة الاتفاقات والمعاهدات الدولية الموقعة عليها فلسطين؛ كاتفاقية سيداو "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة".

¹ محمد أبو ضفلة. نساء من غزة: نستطيع، (فلسطين، ultra، 2019)، في: <http://bit.ly/2WdokRP>
² مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة. ورقة حول موقف الالتزام بمشاركة المرأة في مجلس إدارة نقابة محامي فلسطين لا لإقصاء المحاميات عن التمثيل بمجلس النقابة (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة- فلسطين، 2015)، في: <http://bit.ly/34cSY0z>

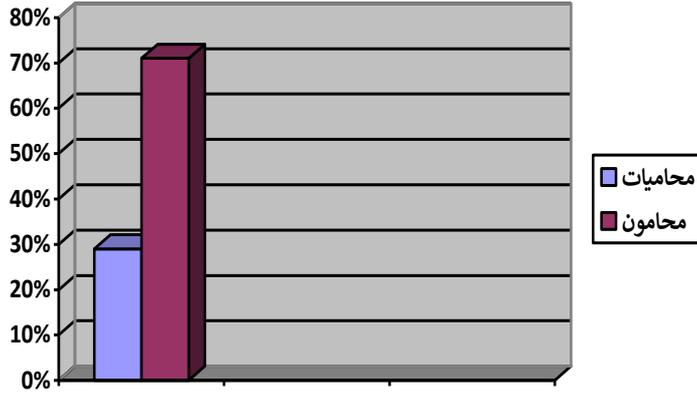
تتبع أهمية الورقة من أهمية الموضوع الذي تتضمنه، حيث تهدف إلى توضيح ومناقشة واقع المحاميات في نقابة المحامين الفلسطينيين خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2003م، والذي تم فيه انتخاب أول محامية كعضو في مجلس النقابة إلى العام الحالي 2019م، وتشخيص الأسباب والمُعيقات التي تحول دون انتخاب المرأة المحامية بشكل متساوٍ مع الرجل في مجلس النقابة، والوصول إلى منصب النقيب؛ للتوصل أخيراً إلى مقترحات يمكنها تحقيق العدالة، والنهوض بالنقابة من خلال استثمار كفاءاتها من المحامين والمحاميات على حد سواء .

تثير الورق عدّة تساؤلاتٍ، وهي: ما مدى تمثيل المحاميات في نقابة محامي فلسطين؟ وهل يراعى النوع الاجتماعي في انتخابات المجلس والنظام الداخلي للنقابة؟ وما الأسباب وراء تدني نسبة المحاميات المنتسبات للنقابة وأعضاء مجلس الإدارة فيها، وكيف يمكن دعم مشاركة المرأة في العمل النقابي؟

أولاً: تمثيل النساء في نقابة المحامين:

بلغ عدد المحامين المزاولين للمهنة 5087، وفقاً لتقرير النقابة لعام (2018_2019 مركز القدس)، وكان عدد الإناث 1453 محامية، وعدد الذكور 3639 مُحامياً، أي تشكل المحاميات ما نسبته 29% فقط¹.

¹ نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين. التقرير المالي والإداري مركز القدس 2018-2019 (نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين، القدس- فلسطين، 2018) ص14.



شكل (2) التوزيع النسبي للنساء والرجال المحامين المزاولين للمهنة وفقاً للنوع الاجتماعي

على الرغم من الوضع السياسي غير المستقر في فلسطين، والانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن نقابة المحامين الفلسطينيين حافظت على وحدتها على مدار السنوات الماضية، فكان يتم العمل بشكل متوازٍ بين مركز القدس وغزة. ومن الجدير ذكره أن للنقابة ثلاث أجناس أساسية، وهي كالاتي¹:

- 1. الهيئة العامة:** تضم جميع المحامين المزاولين للمهنة، ويُناط بها انتخاب مجلس النقابة، ويبلغ نسبة المحامين المزاولين الذكور للمهنة فيها حالياً 71%، بينما نسبة المحاميات 29%، وهنا يظهر تدنٍ في عدد المحاميات أعضاء الهيئة العامة مقارنة بالمحامين.
- 2. مجلس النقابة:** يتألف من خمسة عشر عضواً من بينهم النقيب، تسعة أعضاء من المحافظات الشمالية، وستة أعضاء من المحافظات الجنوبية، يتم انتخابهم من أعضاء الهيئة العامة

¹ نقابة المحامين الفلسطينيين. التقرير المالي والإداري مركز غزة لعام 2018 " المحامون يحافظون على وحدتهم في الوطن" (نقابة المحامين الفلسطينيين، غزة - فلسطين، 2018) في: <http://bit.ly/2PjhZ5V>

المسجلين لدى النقابة في سجل المحامين المزاويلين للمهنة¹، ويوجد محامية واحدة فقط في المجلس، أي ما نسبته 6.67% تقريباً².

3. لجان النقابة: وهي لجان يعهد إليها القيام ببعض الأعمال الداخلية في موضوع معين دون غيره، والمنصوص عليها وفقاً للقانون، وهي 21 لجنة حالياً، وقد توصلت الورقة إلى وجود قلة في عدد المحاميات بشكل ملحوظ في عدد من لجان النقابة، ومن هذه اللجان ما يلي مقررناً بنسبة تواجد النساء المحاميات فيها: لجنة التدريب، تمثل فيها المحاميات بنسبة 19.2%، اللجنة القانونية بنسبة 10.5%، لجنة المالية والتقاعد بنسبة 12.5%، اللجنة الاجتماعية بنسبة 18.75%، لجنة شؤون المهنة بنسبة 10.526%، لجنة الشكاوى بنسبة 6.976%، لجنة شؤون المرأة 80%، واللجنة الثقافية بنسبة 58.333333%³.

ثانياً: المحاميات في انتخابات النقابة من عام 2003 إلى 2019:

تُعقد الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس النقابة خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط كل عامين⁴، وقد أجريت أول انتخابات في نقابة محامي فلسطين 2003م بإشراف اتحاد المحامين العرب، وأفرزت مجلس نقابة محامي فلسطين المنتخب وفقاً لقانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 3 لسنة 1999م⁵.

تقدمت المحاميات بالترشح منذ عام 2003م لانتخابات مجلس النقابة، وكانت الأستاذة إصلاح حسنية أول امرأة تفوز بمقعد في عضوية المجلس بغزة من أصل 6 مقاعد، ولم تحظ أي من المحاميات في الضفة الغربية بأي مقعد.

¹ نص المادة (3) من قانون تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني رقم (5) لسنة 1999.

² مقابلة شخصية، محامية في العيادة القانونية بالجامعة الإسلامية، فاطمة حمدان، (غزة، 10 نوفمبر، 2019).

³ مرجع سابق، زياد النجار، (غزة، 18 نوفمبر، 2019).

⁴ نص المادة (40) "4/4" من قانون تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني رقم (3) لسنة 1999.

⁵ مرجع سابق، نقابة المحامين الفلسطينيين، <http://bit.ly/2PihZ5V>.

كانت تجري الانتخابات بشكل دوري في مركزي القدس وغزة، إلا أنه بسبب الانقسام السياسي تعطلت الانتخابات لعدة سنوات، وتم وقف إجراءات بقرارات صادرة عن المحكمة العليا بغزة¹، وبقي الوضع كنتقليد متبع في قطاع غزة أن يكون للمرأة مقعد واحد في مجلس النقابة، حيث تعدُّ الأستاذة رنا الحداد المرأة الوحيدة في الدورة الحالية (2018_2021)².

وهنا يثور التساؤل حول سبب ضعف نسبة المحاميات الممثلات في مجلس النقابة، وفي الهيئة العامة واللجان ككل، وعدم تقلدهن لمناصب عليا، وخاصة منصب النقيب. وفي هذا الجانب يمكن رصد أهم الأسباب بما يلي:

1. ضعف القوانين التي تحمي وتعزز دور المرأة في العمل النقابي، وعدم تحديد كوتا نسائية وفق نظام الانتخابات الساري في النقابة.
2. عدد المحامين الذكور أكثر بكثير من المحاميات الإناث³.
3. سوء الأوضاع الاقتصادية التي تحدُّ من منافسة المحاميات في الترشح لانتخابات المجلس، والذي يعدُّ المنصب فيه فخرياً دون أي عائد مادي.
4. الفكرة النمطية السائدة في المجتمع بأن المرأة أقل كفاءة من الرجل⁴.
5. عدم دعم المرأة للمرأة في انتخابات مجلس النقابة، وقلة هذا الوعي بينهم.

¹ مرجع سابق، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، <http://bit.ly/34cSY0z>.

² مرجع سابق، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، <http://bit.ly/34cSY0z>.

³ مقابلة شخصية، محامي، شريف عودة، (غزة، 25 أكتوبر 2019).

⁴ مقابلة عبر الفيس بوك، رئيس لجنة المرأة رنا الحداد، (غزة، 20 أكتوبر 2019).

ثالثاً: الأساس القانوني لمراعاة النوع الاجتماعي في نقابة المحامين:

الجنـدر في ظل قوانين فلسطين:

لقد ساوى القانون الأساسي الفلسطيني بين المرأة والرجل في حق التصويت والترشح في الانتخابات، وتقلد المناصب والوظائف على قاعدة تكافؤ الفرص¹. ولم يضع قانون تنظيم مهنة المحاماة رقم 3 لسنة 1999م في نص المادة (3) شروطاً تقيد المرأة في الالتحاق بسجل المحامين المزاولين².

بدورها تراعي نقابة المحامين الفلسطينيين النوع الاجتماعي "الجنـدر" في التوظيف، والأنشطة، والمشاركة في التدريب والعملية الانتخابية³، وهناك تمثيل للمحاميات في بعض المشاريع يعادل نسبة الرجل⁴، ويتم تثمين دور المرأة ولجنتها في احتفالات النقابة، وغيرها من الفعاليات التي قادتها المرأة المحامية⁵.

مع ذلك، فإنّ الفجوة لم تزل قائمة في نسبة المحامين والمحاميات داخل النقابة وفي تقلد المناصب العليا؛ لذا ترى الورقة بأهمية العمل على زيادة فاعلية الدور الأساسي الذي تؤديه القوانين في تنظيم العمل والعملية الانتخابية، وتقلد الوظائف في فلسطين، بأن يتم إعداد مشاريع قوانين؛ لتصبح أحكامها مواد نافذة وملزمة، تراعي التوزيع العادل، وعلى أساس النوع الاجتماعي؛ لضمان استثمار عدد أكبر من كفاءاتها وتحقيق العدالة.

¹ المادة (26)، (القانون الأساسي المعدل، 2013).

² المادة (3)، قانون تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني رقم (5) لسنة 1999.

³ مقابلة شخصية، رئيس مجلس إدارة مركز الحق والعدالة، باسل العاجز، (غزة، 24 أكتوبر 2019).

⁴ مقابلة عبر الفيس بوك، نائب نقيب المحامين السابق ومستشار قانوني، صافي الدحوح، (غزة، 20 أكتوبر 2019).

⁵ مرجع سابق، شريف عودة، (غزة، 25 أكتوبر 2019).

إضافة إلى ذلك، ضرورة العمل على زيادة الوعي المجتمعي وفكر أعضاء النقابة بكفاءة المحاميات، من خلال استعراض القضايا الكبرى التي تم حلها على يد المحاميات، وقصص النجاح التي كان في طليعتها النساء؛ ما يزيد الثقة بقدراتهن، ويمكن عمل حملات مناصرة في سياق ذلك على سبيل استثمار سرعة انتشار المعلومات عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت.

هل تشكل الكوتا حلاً؟

إن الكوتا بالمفهوم المقصود في الورقة هي تخصيص عدد محدد من المقاعد في مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين، تشغلها النساء المحاميات بما يضمن تمثيلهن بشكل عادل وموازٍ للرجل.

وتعدّ الكوتا الحلّ الأمثل لزيادة عدد المحاميات في مجلس النقابة، ولم يحدد النظام الداخلي لنقابة المحامين أي عدد أو كوتا للمحاميات في التمثيل داخل المجلس، أو حتى في الوظائف الإدارية؛ وبالتالي فإنّ تبني هذا النظام يحتاج إلى تعديل قانون نقابة المحامين، وتخصيص كوتا نسائية تلائم عدد المحامين والمحاميات نسبةً وتناسباً، فإذا ما قلنا أن المحاميات في النقابة يمثلن ثلث الهيئة العامة على سبيل المثال، فيكون لهن نصيب مقعدين في عضوية المجلس من أصل ستة أعضاء في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)¹، وثلاثة مقاعد من أصل تسعة في الضفة الغربية، كذلك تم إقرار نظام الكوتا الانتخابية للمرأة الفلسطينية (30%) من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، فلماذا لا تنطبق نسبة الكوتا على المؤسسات الحكومية، والمنظمة، ومؤسسات المجتمع المدني؟

يمنع الانقسام الفلسطيني تعديل قانون نقابة المحامين بعد حلّ المجلس التشريعي². تقول رنا الحداد عضو مجلس النقابة ورئيسة لجنة المرأة بأنه تقدم مؤخراً نائب نقيب المحامين جواد عبيدات بمقترح

¹ مقابلة عبر الفيس بوك، محامية قانونية، إصلاح حسنية، (غزة، 8 نوفمبر، 2019).

² مرجع سابق، شريف عودة، (غزة، 25 أكتوبر 2019).

لزيادة عدد أعضاء مجلس النقابة في فلسطين ككل؛ وبالتالي الأمر الذي سيضمن معه تمثيلاً أكبر للنساء، وسيتم عرض هذا الأمر على الرئيس لعمل اللازم.

تؤيد الورقة موقف مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في ورقة موقف تم تقديمها رفضاً لإقصاء المحاميات عن التمثيل بمجلس النقابة في العام 2015، والذي طالب فيه بتطبيق نظام الكوتا بالقياس لما أقرّ في الانتخابات العامة التشريعية والبلدية، وعملاً بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيانه الصادر في مارس 2015، حيث أكد فيه المجلس على ضرورة إشراك المرأة في المؤسسات كافة، وألاً تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30%¹، إلا أنه في الحقيقة لا تشكل المرأة ما نسبته 10%²، وتبلغ نسبة النساء في عضوية مجلس إدارة النقابة 6.67% فقط، وهو مقعد واحد من أصل 15 مقعداً، بالتالي لو تمّ اعتماد نسبة 30% سيكون للنساء ما لا يقل عن 4 مقاعد.

اتفاقية سيداو.. والمساواة بين الجنسين:

وفقاً لاتفاقية سيداو "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز بين الرجل والمرأة" والموقعة عليها دولة فلسطين، فإن الدول الأطراف فيها يجب أن تتخذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل، بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، وبما يضمن للنساء نفس الحقوق في العمل باعتباره حقاً لجميع الأدميين، واختيارهم على أسس ومعايير واحدة، وللمرأة الحق في اختيار المهنة، ونوع العمل، وحق الترقية، والأمن على العمل والتدريب، وجميع مزايا وشروط الخدمة³.

يعدّ العمل النقابي للمحاميات أحد مجالات العمل الذي بسطت الاتفاقية حمايتها عليه؛ لذا ترى الورقة إمكانية تحقق المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس في عضوية النقابة والعمل

¹ مرجع سابق، (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة)، <http://bit.ly/34cSY0z>.

² مرجع سابق، رنا الحداد، (غزة، 20 أكتوبر 2019).

³ المادة(11)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 1979).

فيها، سواء في مجلس الإدارة أو رئاسة اللجان وغيره، بتطبيق نصوص اتفاقية سيداو بشكل فعال في جميع الأنشطة، تقلد الوظائف والمناصب في النقابة، وبما فيها أيضًا من كفالة حق المرأة في فرص العمل والتدريب المتاحة، والتعليم الذي يحقق هذا التكافؤ، وتوفير أنماط اجتماعية وثقافية تمكن جميع أفراد المجتمع من تقبل فكرة تواجد المرأة في هذا النوع من المهن وجدارتها¹، والمخاطبين بالأخص هم الدارسين للقانون، باعتبارهم أكثر فئة مسؤولة عن تطبيقه؛ لما تفرضه عليهم قواعد الالتزام.

النتائج:

خلصت الورقة إلى النتائج الآتية:

1. لم تمثل المحاميات في النقابة منذ بدء الانتخابات عام 2003 حتى اليوم سوى بمحاميتين فقط، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى عدم تبني النظام الداخلي للنقابة لنصوص تحدد عددًا من المقاعد للمحاميات (الكوتا).
2. تدني نسبة المحاميات المزاويات للمهنة مقارنةً بالمحامين الذكور.
3. الاعتبارات الدينية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها المرأة الفلسطينية بشكل عام، والمحاميات بشكل خاص.

التوصيات:

1. تعديل النظام الداخلي للنقابة، وتطبيق نظام الكوتا النسائية؛ لضمان زيادة تمثيل المحاميات في مجلس النقابة، وبنسبة لا تقل عن ٣٠% كما هو منصوص عليه في منظمة التحرير

¹ وزارة شؤون المرأة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، (وزارة شؤون المرأة، فلسطين، 2015)، ص ٢٨.

الفلسطينية. (تجدر الإشارة إلى أن في مركز غزة كانت تمثل المرأة بمقعد واحد في كل دورة انتخابية، وهو عرف اتبعته كتلة فتح في نقابة المحامين بأن هناك خمسة رجال وسيدة، استمرت عضوية السيدة إصلاح حسنية لمجلس النقابة سنوات عديدة، كما أن السيدة رنا الحداد فازت بعضوية مجلس النقابة في دورتين متتاليتين الدورة السابقة والدورة الحالية").

2. عمل أنشطة بالتعاون مع الهيئات المحلية ووسائل الإعلام؛ لتغيير الصورة النمطية، وإثبات قدرة النساء على التواجد في أماكن صنع القرار، وعقد ورش عمل للمحامين والمحاميات بالشكل الذي يكفل تحسين النسب في اللجان الداخلية والهيئة العامة.

3. العمل على زيادة فعالية دور لجنة المرأة في النقابة بما يخدم مطالب المرأة المحامية، وتكثيف أنشطتها بالشكل الذي يصقل مهارات المحاميات، ويجعلهن أكثر كفاءة لتقلد المناصب العليا، وتخصيص جزء من ميزانية النقابة لذلك.

4. وضع تدابير من شأنها تحسين نسبة المحاميات ضمن الهيئة العامة ومجلس النقابة، كتخفيض نسبة رسوم المزاولة للمحاميات، وتسهيل إجراءات تسجيلهم، وتقديم منح تشغيلية تسعى من خلالها النقابة إلى تمكين المحاميات اقتصادياً.

المراجع والمصادر

أولاً: القوانين والمعاهدات الدولية:

- قانون تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني رقم (5) لسنة 1999م.
- قانون تنظيم مهنة المحاماة الفلسطيني رقم (3) لسنة 1999م.
- القانون الأساسي المعدل، 2013م.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 1979)، في <http://bit.ly/3410POp>.
- وزارة شؤون المرأة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية. وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، (وزارة شؤون المرأة، فلسطين، 2015).

ثانياً: المقابلات:

- مقابلة شخصية، أمين سر النقابة، زياد النجار، (غزة، ١٨ نوفمبر، ٢٠١٩).
- مقابلة شخصية، محامية في العيادة القانونية بالجامعة الإسلامية، فاطمة حمدان، (غزة، ١٠ نوفمبر، ٢٠١٩).
- مقابلة عبر الفيس بوك، رئيس لجنة المرأة، رنا الحداد، (غزة، 20 أكتوبر 2019).
- مقابلة شخصية، محامي، شريف عودة، (غزة، 25 أكتوبر 2019).

- مقابلة شخصية، رئيس مجلس إدارة مركز الحق والعدالة، باسل العاجز، (غزة، 24 أكتوبر 2019).
- مقابلة عبر الفيس بوك، نائب نقيب المحامين السابق ومستشار قانوني، صافي الدحوح، (غزة، 20 أكتوبر 2019).
- مقابلة عبر الفيس بوك، محامية قانونية، إصلاح حسنية، (غزة، 8 نوفمبر، 2019).
- عبد الله شرشرة، مقابلة إعلامية حول "واقع تمثيل المحاميات في نقابة المحامين الفلسطينيين"، (راديو ألوان، الإثنين ٢ ديسمبر ٢٠١٩).

ثالثاً: المنشورات الإلكترونية:

- محمد أبو ضفلة. نساء من غزة: نستطيع، (فلسطين ultra, 2019)، في <http://bit.ly/2WdokRP>
- مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة. ورقة حول موقف الالتزام بمشاركة المرأة في مجلس إدارة نقابة محامى فلسطين لا لإقصاء المحاميات عن التمثيل بمجلس النقابة (مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة - فلسطين، 2015) في <http://bit.ly/34cSY0z>
- المركز الإحصائي الفلسطيني. تقرير حول المرأة والرجل قضايا وإحصائيات، (المركز الإحصائي الفلسطيني، رام الله - فلسطين، 2018) في <http://bit.ly/31IH2lv>

- نقابة المحامين الفلسطينيين. التقرير المالي والإداري مركز غزة لعام 2018 "المحامون يحافظون على وحدتهم في الوطن" (نقابة المحامين الفلسطينيين، غزة - فلسطين، 2018) في <http://bit.ly/2PjhZ5V>.
- نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين. التقرير المالي والإداري مركز القدس -2018 2019 (نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين، القدس - فلسطين، 2018) في <http://bit.ly/2PjR5ec>.

هجرة الشباب الغزي في قوارب الموت

أمل أبو قمر

ياسمين المبحوح

المُلخص:

تسعى الورقة البحثية للكشف عن أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب وتأثيرها على بنية المجتمع الفلسطيني، كما تتطرق إلى مدى خطورة الطرق التي يسلكها الشباب في هجرتهم غير الشرعية، وذلك من خلال تجارب المهاجرين الشباب السابقة، والإحصائيات والمقابلات التي أجرتها الورقة مع المختصين بهذا الشأن.

توصلت الورقة إلى أن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعود إلى انعدام الأفق السياسي أمام الشباب الغزي، وسوء الأوضاع الاقتصادية.

المقدمة:

يعتمد بناء أي مجتمع بشكل كبير على الشباب وطاقاتهم ومؤهلاتهم؛ كونهم أكثر الفئات نشاطاً وقدرة على الإنتاج والعمل، وأكثر تطلعاً نحو المستقبل؛ ومن ثم فإنهم أكثر عرضة للإحباط مع تفشي البطالة، وتدني مستويات المعيشة في هذه المجتمعات؛ الأمر الذي ينعكس على الواقع الذي يعيشون فيه، وعلى جوهر علاقاتهم مع المجتمع. وتعدّ قضية الهجرة من القضايا التي تغزو المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والتي بدأت تأخذ منحىً سلبياً في التأثير على البنية المجتمعية، والاقتصادية، والتنمية في قطاع غزة بشكل خاص.

بناءً على ذلك؛ تحاول الورقة الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما هي الأسباب التي تدفع الشباب لتبني الطرق غير شرعية للهجرة ودفع أموال باهظة، كما تحاول الورقة الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى تأثير الظروف السياسية على هجرة الشباب؟
 - ما هي الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة هجرة الشباب؟
- تكمن أهمية هذه الورقة في الكشف عن أسباب ميل الشباب للهجرة من قطاع غزة، كما وتلقي الضوء على الهجرة غير الشرعية، وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني.

أولاً: الهجرة غير الشرعية:

تؤكد الشرائع السماوية والمؤسسات الدولية على أن "الهجرة" حقّ من حقوق الإنسان، من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حال مخالفة هذه الأطر تتحول "الهجرة" من حق إلى عمل غير مشروع¹. ويعرف البعض الهجرة غير الشرعية بأنها:

¹ حمدي شعبان. الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، (مركز الإعلام الأمني)، ص 4.

"الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة، بطريق مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول، طبقاً لأحكام القانونين الدولي والداخلي"¹.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية في المعالجة القانونية؛ لأن فيها مخالفات للقوانين والنظم المعنية بالهجرة، وحركة الأفراد وتقلاتهم بين الدول؛ ما جعل عدداً كبيراً من الشباب يُقدمون على الهجرة مع ما تحمله من مخاطر حياتية، فالانتقال غير الشرعي تحقق باستخدام وسائل النقل بطرق غير مسموحة قانونياً، وعدم المرور على إجراءات السفر القانونية؛ ولهذا ينطوي مفهوم الهجرة غير الشرعية على مضمون قانوني من خلال:

دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، ويقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدولة المضيفة². تختص الورقة في الهجرة غير الشرعية عبر البحر، خاصة من الجمهورية التركية إلى أوروبا وبلدانها، أي أنها تبحث عن الهجرة غير الشرعية في "القوارب" عبر البحر المتوسط.

ثانياً: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية للشباب:

تتعدد أسباب هجرة الشباب وتترابط فيما بينها، حيث الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تدفع الشاب للهجرة، ترتبط بالدوافع الاجتماعية، فعلى الرغم من أن البطالة وتدني مستويات المعيشة أسباب اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاس اجتماعي ونفسي وأمني أيضاً؛ لذلك نجد أن الأسباب السياسية والاقتصادية من أهم الأسباب التي تدفع الشباب في قطاع غزة للهجرة، وتنعكس بشكل مباشر على جميع الأسباب الأخرى.

¹ أحمد الريس. الإعلام والهجرة غير الشرعية دراسة منشورة في مؤتمر القانون الإعلام الرابع، (جامعة طنطا، 2017)، ص8.

² سماح بلعيد. التفسير الشرعي والقانوني للهجرة غير الشرعية، ورقة بحثية (جامعة الشاذلي بن جديد، أبريل 2018)، ص11.

1. أسباب سياسية:

إنّ أية مشكلة يمكن الحديث عنها داخل قطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي اليد الرئيسة والكبيرة في إحداثها، حيث ترجع الأسباب السياسية وراء الهجرة إلى:

- ممارسات إسرائيل على أهالي قطاع غزة من حصار اقتصادي ومكاني؛ ما دفع الأفراد إلى تبني طرق غير مشروعة للهجرة، إضافة الى أنه يسعى جاهداً لتفريغ فلسطين من ساكنيها، ويحفّز الشباب على الهجرة بشتى الطرق.
- الانقسام وانسداد الأفق السياسي، والتحريض المستمر بين الطرفين على السلطة؛ ما أفقد الشباب ثقتهم بالطرفين.
- ضعف الخطاب السياسي، وتركيزه على الخطابية والشعارات دون تحقيق فعلي، أو تغيير يأتي بنتائج إيجابية تلقي بتأثيراتها على واقع الشباب بشكل إيجابي.
- التقصير الواضح من قبل المسؤولين، حيث لم يتم وضع برامج واضحة لتشغيل الشباب، فرغم البرامج التي ظهرت مؤخراً؛ أمثال البرامج التشغيلية المقدمة من وزارة العمل وبرنامج التشغيل المؤقت (المال مقابل العمل)، إلا أنّ هناك أعداد كبيرة من الخريجين الذين لم تحن لهم الفرصة للعمل.

2. أسباب اقتصادية:

تعد البطالة أحد العوامل الرئيسة المؤدّية لظاهرة الهجرة غير القانونية، حيث ارتفع معدل البطالة بين الشباب (18-29 سنة) في فلسطين عام 2018؛ ليصل إلى (45%)¹. في حين أن عمال قطاع غزة يعيشون ظروفًا صعبة وكارثية منذ أكثر من (12) عامًا، مذ فُرض الحصار الإسرائيلي على

¹ الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، في: <http://bit.ly/2JJpL5A>.

قطاع غزة. هذا بالإضافة إلى الزيادة غير المسبوقة في معدلات الفقر، حيث فاقت (80%) كمؤشر خطير يعبر عن تردي الوضع الاقتصادي، وتدهور القطاعات الحياتية المتعددة في غزة، في حين بلغ عدد العاطلين عن العمل ما يزيد عن 295 ألف عامل خلال العام (2018)¹.

أظهر الاستطلاع الخاص بجامعة الأقصى بغزة منتصف العام الماضي (2018) على عينة بلغت (1280) شخصاً ممن تجاوزت أعمارهم الـ (18)، استعداد (51%) منهم للهجرة خارج القطاع في حال أتاحت لهم الفرصة لذلك، وأوضح (83%) أن العامل الاقتصادي هو السبب في لجوء شباب القطاع إلى الهجرة، مقابل ما نسبتهم (12%) أرجعوها إلى العوامل السياسية².

وقد أكد الدكتور محمد أبو عودة عميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الأقصى أن لجوء الشباب للهجرة لخارج الوطن ليس ضعفاً في الانتماء الوطني والعقائدي للشباب، ولكن ما يدفع الشباب إلى الهجرة من أوطانهم إلى الخارج بلا شك هي أسباب وتحديات قاهرة، من أهمها استمرار الانقسام الفلسطيني، والذي أدى إلى الكثير من المشكلات؛ من أهمها انتشار البطالة والفقر في قطاع غزة، وهذا هو الذي أدى إلى تفكير الشباب بالهجرة والاعتراب، والبحث عن فرص أفضل للحياة خارج فلسطين³.

ولا يخفى على أحد أن الأمور يوماً بعد يوم تزداد سوءاً مع انسداد المستقبل أمام الشباب الفلسطيني الغزي، وأصحاب الكفاءات والخبرات المهنية خاصة، ما اضطرَّ بعضهم للهجرة "غير المشروعة"، حيث نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أنه حتى شهر نوفمبر (2018) غادر من قطاع غزة (82) طبيباً ولم يعودوا إليها. "منتصر إسماعيل، طبيب جراح عمل في المستشفى الأوروبي بغزة، ويعدُّ أحد الأطباء الكبار في القطاع، استغلَّ قبل عدة أشهر فتح معبر رفح، وهاجر من

¹ "معدلات الفقر تفوق (80%) والبطالة تزيد عم (54%)"، (وكالة سما الإخبارية 2019\1) <http://bit.ly/2ChSHxr>

² نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني بقطاع غزة حول أسباب هجرة الشباب وأثرها على المجتمع الفلسطيني، (مركز

الدراسات وقياس الرأي العام بجامعة الأقصى 2018\7)، نتائج الاستطلاع رقم (6) <http://bit.ly/2PiceVc> .

³ المرجع السابق.

القطاع، مؤكداً على أنه كان يستطيع العيش في ظل هذا الوضع، لكن ما دفعه للهجرة هو: المستقبل الذي أريده لأولادي"¹.

ثالثاً: سماسة الهجرة غير الشرعية - تجار الموت:

تحدثت الورقة مسبقاً عن الأسباب التي دفعت الشباب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة إلى اتباع طرق مجهولة للخروج من القطاع، بصورة تجعلهم يصابون الموت، وتعد تركيا واليونان وبلجيكا من أكثر الدول رواجاً للهجرة لدى الشباب، تبدأ رحلة المهاجر غير الشرعي عندما يتعامل الشاب مع مكاتب ذات مسميات معينة "مكاتب سفر، أو تأمين، أو مكاتب لتقديم خدمات تعليمية للطلاب"، يطلق عليهم "سماسة الهجرة، أو تجار الهجرة"، لديهم مندوبين في أماكن أخرى لتسهيل عملهم، وبيع الوهم للشباب، ونقلهم إلى العالم الخارجي - تحديداً أوروبا، ولتحقيق ذلك الحلم الذي يروج له سماسة الهجرة، يحتاج الشاب - المهاجر إلى آلاف الدولارات للتسيق، وما شابه ذلك.

تعمل تلك المكاتب بطرق ملتوية لتسهيل هجرة الشباب بصورة غير شرعية وغير آمنة، يبيع هؤلاء السماسرة أو التجار الوهم للشباب عن طريق تجميل صورة رحلة الهجرة، ويعرضون بطولات قصص النجاح الكاذبة لهم، من ثم يدفع المهاجر مبلغاً طائلاً، وفي النهاية يتركه المهرب في نقطة مجهولة داخل البحر، ويهرب على اعتبار أن مهمته قد انتهت، ولعلّ هذا هو السبب الذي سميت به تلك الورقة بقوارب الموت.

تقول العشرينية مروة محمد (اسم مستعار) من شمال قطاع غزة: أنه تم الاتفاق مع وسيط على 1400 يورو نسلّمها إلى مكتب تأمين، حينما يبلغنا أن السيارة التي سوف تقلنا إلى شواطئ تركيا جاهزة، ونأخذ بدلاً منها إيصلاً بالدفع؛ لنعطه للسائق، وقد تمت هذه العملية، وذهبنا إلى الشاطئ لنجهز القارب المطاطي (البلم)، ولكننا لم ننح من خفر السواحل التركية أربع مرات، وتُضيف: في

¹ "الهروب من غزة: تبادل الاتهامات"، (مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية 2019)، <http://bit.ly/2WlxPc0>.

كل مرة نتجاوز الأربعين شخصًا (عدا الأطفال) غير أن القارب لا يتحمل أكثر من ستة عشر شخصًا، ولكن في المرة الخامسة نجونا، ولم يعثروا علينا، ولحسن حظنا كنا اثني عشر شخصًا فقط¹.

ذكرت التقارير أنّ (100) غزي تقريبًا في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر (2014) تم فقدان أثرهم، منهم (27) شخصًا من عائلة بكر²، ويتّضح بأن الوضع السياسي قد ساهم في زيادة معدلات البطالة لدى الشباب وأصحاب الكفاءات، فكان له الدور الأكبر في ارتفاع معدلات الهجرة من قطاع غزة لدول أوروبا، واقتناع آخرين بذات الفكرة للهروب من الواقع دون هدف محدد أمامهم، قاصدين السفر بطرق غير شرعية، وأن هذه الوسيلة إحدى وسائل الموت المجاني التي يمنحها سماسة يستنزفونهم ماليًا دون اهتمامهم بالأرواح.

ليست قوارب الموت الوسيلة الوحيدة للهجرة غير الشرعية، بل هناك وسائل متعددة، غير أن أخطرها هجرة الشباب غير الشرعية عبر البحر، وثاني أخطر وسيلة هي البر. "وجدت نفسي عند الخامسة صباحًا مع قرابة 12 فردًا، ودخلنا حافلة صغيرة من نوع جولف. كان منهم 7 أفراد من غزة، والباقي سوريين من أصول فلسطينية. قرب الحدود التركية يظهر المهرب على حقيقته، وبعد أن اجتزنا الحدود التركية، وجدنا أنفسنا وسط غابات، وبعد مشي 5 ساعات قبضت علينا قوات دولية متواجدة بعد الغابات، وتم ترحيلنا لتركيا بعد خمسة أيام من التحقيق والإهانة". هكذا يلخص الشاب أحمد حمودة (25 عامًا) من بيت لاهيا قصة محاولته الهجرة من غزة في عام 2018م،

¹ مقابلة شخصية ، مهاجرة، مروة محمد (اليونان 2020).

² عمر فروانة. غزة قوارب الهجرة.. مصير مجهول وعائلات بانتظار أي خبر عن أبنائها المفقود، (وكالة وطن للأبناء

<http://bit.ly/36sIHPD> (2014/11)

التسويق مع مهربين، مقابل مبلغ مالي وصل إلى 1400 يورو، دفعها مقابل الوصول لولاية سالونيك اليوناني،. بعد أن فتحت السلطات المصرية معبر رفح المغلق منذ سنوات¹.

النتائج:

أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في قطاع غزة أبعادًا خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة لتلك الظاهرة وسط المهاجرين غير الشرعيين، والتي بدأت تؤثر بشكل قوي ومباشر على جميع البنى الفلسطينية بمختلف تصنيفاتها، ويمكن القول بأنَّ السبب الرئيس والعام لمشكلة الهجرة يرجع أساسًا إلى مستوى ازدهار وتقدم الدول التي يتطلع المهاجر غير الشرعي للوصول إليها، مقارنة بواقعة الحالي.

بعد عرض ما سبق، يمكننا طرح النتائج التي توصلت إليها الورقة على النحو الآتي:

- الهجرة غير الشرعية طريق محفوف بالمخاطر، والكثير من المهاجرين هم من فئة الشباب؛ ما يترتب عليها فقدان المجتمع سواعده وعنصر قوته.
- فقدان العائلات مصدر الدخل في البيت؛ ما يؤدي إلى صعوبة تأمين احتياجاتهم، إضافة إلى سوء الوضع النفسي خصوصًا على زوجات وأبناء المهاجر.
- تعرض حياة الشباب للخطر أثناء سلوكهم طرق غير شرعية، بالإضافة إلى الخسارة المالية الكبيرة؛ للهروب من واقع سياسي واقتصادي سيء إلى مجهول في قوارب الموت.

¹ أمجد ياغي. سماسة هجرة غير شرعية ينشطون مجددًا في غزة، (موقع الترا فلسطين 2018/7) <http://bit.ly/339SIER>

التوصيات:

توصي الورقة بـ:

- الاهتمام بالشباب الفلسطيني ومتطلباته، ومحاولة حمايته، والعمل على توعيته من مخاطر الهجرة غير الشرعية.
- تنظيم فعاليات وطنية من أجل تعزيز الانتماء الوطني، متضمنة جلسات مناقشة وحوار مع أهالي شباب ممن خاضوا مثل هذه الهجرة، والحديث عن مدى خطورتها، ومعاناة الحياة في أوروبا؛ لتوعية الشباب عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، والمصير المجهول الذي ينتظرهم.
- الاهتمام بالشباب، وإقامة مشاريع لتوفير فرص عمل حكومية وغير حكومية تحتاج إلى أيدي عاملة تقوم على تشغيل العاطلين عن العمل وغير المتعلمين، وتقديم التسهيلات لحصول الشباب على قروض بشروط ميسرة للدفع؛ لمساعدتهم على فتح مشاريع صغيرة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الدراسات:

- أحمد الرئيس. الإعلام والهجرة غير الشرعية دراسة منشورة في مؤتمر القانون الإعلام الرابع، (جامعة طنطا، 2017).
- حمدي شعبان. الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، (مركز الإعلام الأمني).
- سماح بلعيد، التفسير الشرعي والقانوني لمفهوم الهجرة غير الشرعية (جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر، 2018).

ثانياً: التقارير:

- الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019\8).
- نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني بقطاع غزة حول أسباب هجرة الشباب وأثرها على المجتمع الفلسطيني، (مركز الدراسات وقياس الرأي العام بجامعة الأقصى، 2018\7).

ثالثاً: المقابلات:

- مقابلة شخصية، مهاجرة، مروة محمد (اليونان، 26 يناير 2020م).

رابعاً: مواقع الإنترنت:

- "الهروب من غزة: تبادل الاتهامات". (مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، 2019)
<http://bit.ly/2WlxPc0>

- أسباب هجرة الشباب من غزة للخارج؟ (شبكة راية الإعلامية 2018)،
[.http://bit.ly/2qduSnC](http://bit.ly/2qduSnC)
- سماسة هجرة غير شرعية ينشطون مجددًا في غزة. أمجد ياغي (موقع الترا فلسطين،
2018) [.http://bit.ly/339SIER](http://bit.ly/339SIER)
- غزة قوارب الهجرة.. مصير مجهول وعائلات بانتظار أي خبر عن أبنائها المفقودين. عمر
فروانة (وكالة وطن للأبناء، 2014) [.http://bit.ly/36siHPD](http://bit.ly/36siHPD)
- معدلات الفقر تفوق (80%) والبطالة تزيد عم (54%)، (وكالة سما الإخبارية 2019)،
[.http://bit.ly/2ChSHxr](http://bit.ly/2ChSHxr)

عمالة الأطفال في قطاع غزة

منى المصدر

المُلخَص:

تهدف هذه الورقة إلى تقصي عمالة الأطفال في قطاع غزة، من خلال فهم مسيبتها ونتائجها وإمكانية حلها. وفقاً لإحصائية 2017م؛ فقد شكل الأطفال ما نسبته 45.3%¹ من المجتمع الفلسطيني، وكان منهم 48% في قطاع غزة، وبهذا يكون ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني من الأطفال. فمن خلال الإحصائيات والمقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة (الأطفال من عمر 10-17، الأطفال من عمر 7-9) حيث تباينت نسبة الفئة الأولى بكونها الأكثر عرضة للعمل مقارنة بالفئة الثانية؛ ما يؤثر سلبيًا على كلٍ من الطفل والمجتمع، سواء على صعيد تفشي الأمراض المجتمعية؛ كالتدخين والإدمان، بالإضافة إلى تزايد حالات عدم الاستقرار النفسي للأطفال، والذي بدوره يضر المجتمع بشكل كبير.

تمّ التوصل إلى تزايد الأطفال العاملين أثناء العطلة الصيفية، مقارنة بالأوقات المختلفة أثناء السنة، في محاولة جادة للتعامل مع هذه الظاهرة بشكل حذرٍ ومدروسٍ، فإنه من خلال تحليل الظاهرة فقد وقفت الورقة على مجموعة من التوصيات، على رأسها التزام الحكومة بمشاريع تشغيلية، وضمانات اجتماعية للأسر الفقيرة؛ من أجل وصولهم إلى الاكتفاء الذاتي.

¹ بيان صحفي بمناسبة الطفل الفلسطيني، (جهاز الإحصاء المركزي، رام الله، 2018/4/5). في: <http://bit.ly/2WxEvte>

مقدمة:

يعيش قطاع غزة أوضاعاً مزريّةً تؤثر على هيكلية المجتمع ككل، وعلى احتمالية تدميره المستقبلية، وتعدّ عمالة الأطفال من أشرس هذه الأوضاع، فالعديد من الأطفال منهم من يتوجه للشوارع بعد دوامهم المدرسي؛ للعمل بين السيارات وإشارات المرور، وآخرون يتركون الدراسة ويعملون بأعمال شاقةً بدنيًا عليهم؛ كأعمال البناء والحدادة التي من الممكن جدًا أن تؤذيهم على المدى الطويل. تشهد هذه الظاهرة ازديادًا ملحوظًا، وقد بدأت بالانتشار في الأسواق الشعبية في مدينة غزة، حتى وصلت إلى مفترقات الطرق بين السيارات؛ ورغم ارتفاعها المطرد، إلا أن هناك فجوة حقيقة بين الظاهرة على أرض الواقع والإحصائيات المتوافرة، إما لعدم ثبوت الأطفال في مكان عمل واحد، أو لهروب الأطفال من إجراء المقابلات عن عملهم. وهذا الأمر يعزز التساؤل الحقيقي حول ضرورة وجود مرصد وطني يسجل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وحقوقهم.

ناقشت دراسة ختام أبو عيطة ومفيد الشامي¹ عمالة الأطفال من منظور تحليلي يتعلق بالخصائص الرئيسية لظاهرة عمالة الأطفال؛ من حيث مسبباتها، والخصائص الديمغرافية للأطفال العاملين وأسره وظروف عملهم. وفي ضوء ذلك؛ توصلت دراستهما إلى أنّ عمالة الأطفال لها أبعادها السياسية، والاقتصادية، والتنموية، وتؤثر سلبًا على المجتمع الفلسطيني من جوانب مختلفة، أهمها الجانب التنموي.

تهدف الورقة إلى معرفة عوامل عمالة الأطفال في قطاع غزة، وتأثيرها على الطفل والمجتمع. إضافةً إلى سبل التعامل مع هذه الظاهرة المتفشية في المجتمع الفلسطيني، وكيفية تدارك أثارها السلبية؛ للنهوض بوعي الطفل الفلسطيني الذي سيؤدي بدوره إلى وعي المجتمع ككل؛ لذلك حاول القانون الأساسي الفلسطيني والقانون الدولي كفل حق الطفل في حياة كريمة، وجرّم عمل الطفل

¹ مفيد الشامي، ختام أبو عيطة، عمالة الأطفال في فلسطين دراسة تحليلية، (جامعة النجاح الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، 2002) العدد6، نابلس- فلسطين.

تحت أي شرط أو مسمى، إلا أنّ العديد من أرباب العمل يوظفون الأطفال للاستفادة من العمالة الرخيصة. هذا الأمر يطرح التساؤل الرئيس الذي تتناوله هذه الورقة، والمتعلق بالأسباب الرئيسة لتنامي هذه الظاهرة في قطاع غزة، الأمر الذي يقودنا للكثير من الأسئلة الفرعية والمتشابهة، نذكر منها: ما تأثير عمالة الأطفال على بنية الطفل الجسدية والعقلية؟ وما تأثيره على المجتمع باعتبار أنّ المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي يركز على الأطفال في كينونته؟ علاوة على ذلك؛ ما هو دور القانون في إطاره؛ المحلي والدولي تجاه هذه الظاهرة؟

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الظاهرة، خصوصاً في ظل تنامي العوامل المساهمة، سواء من تفاقم مستويات الفقر والبطالة، وتردي الوضع السياسي الذي يشلّ الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وتتبع أهداف الورقة من فحوى المشكلة التي تتعامل مع الطفل كطرف حقيقي وجاد، يهدده خطر العمل في سن مبكرة، وتناقش تأثير عمل الأطفال عليهم من نواحٍ مختلفة، وتعمل على طرح حلول مناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة.

بينما تكمن أهمية الورقة في كونها تخلق أساساً متيناً لمساعدة المهتمين في جانب الأطفال، وجانب التنمية والوعي المجتمعيين. ومن زاوية أخرى، فهي تشكّل مرجعاً لصناع القرار؛ من أجل اتخاذ وتفعيل القرارات الرادعة التي من شأنها تخفيف حدة هذه الظاهرة.

تتبع الورقة المنهجين الكمي والكيفي، فالأول من خلال الإحصائيات المستمدة من جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي حول الموضوع قيد الورقة. أما الثاني من خلال محاولة عقد مقابلات مع الأطفال بعيداً عن أرباب عملهم؛ كي يستطيع الطفل الحديث بحرية وموضوعية.

أولاً: عمالة الأطفال في قطاع غزة:

الطفل هو كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشر من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه¹. وعمالة الأطفال هي أعمال تضع عبئاً ثقيلاً على الأطفال، وتعرض حياتهم للخطر، ويوجد في ذلك انتهاك للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، فهي إما تحرم الأطفال من التعليم أو تتطلب منهم تحمل العبء المزدوج المتمثل في الدراسة والعمل².

علاوة على ذلك؛ يمكن تعريفه على أنه العمل الذي يؤديه طفل دون الحد الأدنى للسِّن المخول لهذا النوع من العمل بالذات (كما حدّده التشريع الوطني، ووفقاً للمعايير الدولية المعترف بها)، الذي من شأنه إعاقة تعليم الطفل ونموه التام، والذي بدوره يهدد الصحة الجسمية والفكرية والمعنوية للطفل.

تعدُّ ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر القديمة في فلسطين، من منطلق عمل الابن مع والده، أو عمل الطفل للاعتماد على نفسه وجلب قُوّته. قَدِمُ هذه الظاهرة له علاقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والطبقية في المجتمع الفلسطيني على فترات مختلفة. في السنوات المنصرمة؛ أصبحت هذه الظاهرة مصدر قلق للمجتمع الفلسطيني وللمحقوقيين، بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل اليونيسف، بسبب تفاقمها والتخوفات من تداعياتها على المدى الطويل.

وفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني المركزي، فإن نسبة الأطفال العاملين في قطاع غزة لعام 2018 قد وصلت 1.3% (5.5% أطفال ذكور مقارنة بـ 0.2% من الأطفال إناث)³. وبالتالي، انخرط نحو 4,840 طفلاً من بين 372,600 طفل تتراوح أعمارهم من 10 أعوام إلى 17 عامًا في أعمال بدوام كامل في غزة خلال العام 2018. وإضافة إلى ذلك، كان 1,490 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 17 عامًا يعملون في أثناء التحاقهم بالمدارس. وعلى وجه العموم، كان ما نسبته 2% من

¹ المادة (1)، اتفاقية حقوق الطفل، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989) ص3.

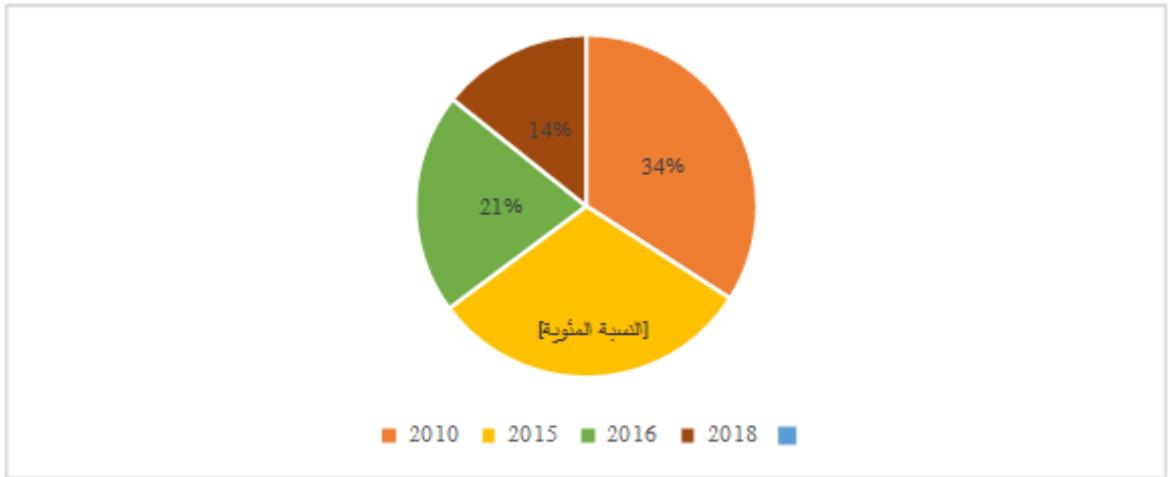
²اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال- معلومات أساسية-، الأمم المتحدة، في: <http://bit.ly/2C2JoBd>.

³ أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، (جهاز الإحصاء المركزي، 2019/4/5) في:

<http://bit.ly/36mOWo0>

أطفال غزة ممن يقعون في الفئة العمرية من 10 أعوام إلى 17 عامًا يُستخدمون في أعمال بدوام كامل أو دوام جزئي في العام 2018.

يُتوقع أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك، بالنظر إلى أن عدد الأطفال ممن تقلّ أعمارهم عن 10 أعوام، وينخرطون في عمالة الأطفال بشكل غير معروف. ويظهر الشكل البياني رقم (1) هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة كبيانات إحصائية.



الشكل البياني رقم (1) نسبة عمالة الأطفال في قطاع غزة خلال السنوات 2010 - 2018¹

وفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA)¹، فإن غالبية الأسر التي لديها أطفال عاملون تعيش تحت خط الفقر. ويزيد عدد أفراد الأسرة من هذه الأسر عن المتوسط،

¹ راجع في ذلك:

- جهاز الإحصاء المركزي، أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات- التقرير السنوي، (جهاز الإحصاء المركزي، 2012)، ص66.
- جهاز الإحصاء المركزي، بيان صحفي بمناسبة يوم الطفل العالمي (جهاز الإحصاء المركزي، 2016/11/20) في: <http://bit.ly/338Qm3t>
- جهاز الإحصاء المركزي، بيان صحفي بمناسبة يوم الطفل العالمي (جهاز الإحصاء المركزي، 2017/11/20) في: <http://bit.ly/36ocZ66>
- جهاز الإحصاء المركزي، أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، (جهاز الإحصاء المركزي، 2019/4/5) في: <http://bit.ly/36mOWo0>

كما تتسم بمعدلات بطالة مرتفعة لدى كِلا الأبين فيها. ويستخدم الأطفال العاملون في غزة بصورة رئيسة في التجارة، وخدمات المطاعم، والزراعة. كما يعمل الأطفال في مهن تتسم بقدر أكبر من الخطورة، من قبيل جمع الحصى، ورشّ المبيدات الحشرية، وفي أعمال البناء/ الهدم. ويعمل معظم الأطفال العاملين لمدة خمس ساعات في اليوم مقابل مبلغ يصل في المتوسط إلى 100 شيكل (28 دولارًا) في الشهر. في ظل كل هذه التداعيات؛ تحاول بعض منظمات ال. NGOS تدارك هذه الظاهرة من خلال استقطاب الأطفال العاملين، وإعطائهم الملجأ الآمن، وبعض الدروس التكميلية، في محاولة للقضاء على ظاهرة التسرب في آنٍ واحدٍ، ومن أبرز هذه المشاريع المشروع الذي تقوم به مؤسسة أرض الإنسان لحماية الأطفال.

ثانيًا: الحماية القانونية للحدّ من عمالة الأطفال:

1. الإطار الدولي:

تقع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني؛ لذلك هناك العديد من الانتهاكات بحق مواطنيها، بالإضافة إلى الضغوط التي ترسخ تحتها. وفقًا للمعطيات السابقة؛ فلا بدّ من تدخل القوانين والاتفاقيات الدولية، بالإضافة للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسف. تقوم القوانين الدولية على حماية المضطهدين وضحايا النزاعات، وبما أن قطاع غزة هو السجن الأكبر على الإطلاق بسبب الحصار الصهيوني العنيف له برًا وبحرًا وجوًا؛ فإنّ منظومة العمل والاقتصاد قد انهارت تمامًا مع منظومات أخرى.

لذلك؛ اضطر بعض الأطفال التوجه للعمل في ظروف غير مناسبة فقط من أجل بعض المال. على الرغم من رفض القوانين الدولية لعمل الأطفال، ومحاولتها التركيز على مصالحهم الفضلى،

¹ تزايد عمالة الأطفال في قطاع غزة، نشرة الشؤون الإنسانية، (OCHA، عدد نيسان/ إبريل عام 2019)، في:

<http://bit.ly/36qWW7A>

كما في المادة (3)¹ من اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن هذه الظاهرة تطرد بشكل كبير؛ لذلك وجب على الدول اتخاذ التدابير التي تكفل الحدّ من تعرض الأطفال للاستغلال على جميع المستويات، وقد رتبَّ القانون الدولي ضمن اتفاقية حقوق الطفل عناية خاصة به، بحيث ذكره ضمن المواد (19-32).

تركز المادة (19)² من اتفاقية حقوق الطفل على حماية الأطفال من كل أشكال العنف، والضرر، والإساءة التي يمكن أن يوقعها الآباء، أو أوصياء الطفل، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير رادعة بهذا الشأن. من أهم المواد التي تناولت عمالة الأطفال بشكل تفصيلي وواضح هي المادة (32)³ من اتفاقية حقوق الطفل، والتي تعترف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يحتمل أن يكون خطيرًا، أو يعيق تعليمه، أو أن يكون ضارًا بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

من الجدير ذكره أنّ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966م، يتناول عمالة الأطفال، حيث تتمحور المادة (10) من العهد حول الآتي: "وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين، دون أي تمييز بسبب النسب أو غيره من الظروف. ومن الواجب حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. كما يجب جعل القانون يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم، أو الإضرار بصحتهم، أو تهديد حياتهم بالخطر، أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي. وعلى الدول أيضًا أن تفرض حدودًا دنيا للسن، يحظر القانون استخدام الصغار الذين لم يبلغوها في عمل مأجور، ويعاقب عليه"⁴.

¹ المادة (3) من اتفاقية حقوق الطفل، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989)، ص.3.

² مرجع سابق، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989)، ص.7.

³ مرجع سابق، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989)، ص.12.

⁴ المادة (10)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1966)، ص.5.

2. الإطار المحلي:

يحاول القانون الأساسي الفلسطيني حماية جميع شرائح المجتمع، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، ويعتني بهم جميعاً في مواده وبالذات الأطفال، فقد صدرت العديد من القوانين في باب قانون الطفل الفلسطيني لحماية الطفل. تتناول الورقة فقط القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال، ومنها:

- المادة (14) من قانون الطفل الفلسطيني، والمادة (93) من قانون العمل الفلسطيني اللتان تتصان كلاهما على نفس النص، وهو: "يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر"¹.

وقد تم تعديل قانون الطفل الفلسطيني، وإدراج عمل الطفل لدى الأقارب من الدرجة الأولى ضمن عمالة الأطفال.

- ينص قانون الطفل الفلسطيني المعدل، المادة (14) على الآتي:

1. مراعاة المعايير والضوابط الواردة في قانون العمل واللوائح الصادرة بموجبه.
2. يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر.
3. يحظر تشغيل الأطفال، أو استخدامهم، أو تكليفهم بأي أعمال، أو مهن خطيرة، أو غيرها من الأعمال والمهن التي تحددها وزارة العمل، ومن شأنها إعاقة تعليمهم، أو إلحاق الضرر بسلامتهم، أو بصحتهم البدنية، أو النفسية؛ بما في ذلك العمل لدى الأقارب من الدرجة الأولى.
4. يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد عن ألفي دينار أردني، كل من يخالف أحكام هذه المادة؛ وتتعدد العقوبة بتعدد الأطفال الذين وقعت في شأنهم المخالفة، وتضاعف في حالة التكرار. وفضلاً عن ذلك؛ يجب على وزير العمل في حال التكرار، وبتنسيب من وزير الشؤون الاجتماعية إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً.

¹ المادة (14)، قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 المعدل، (الدائرة القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية مع الدستور الفلسطيني، 2012) ص5.

- المادة (37) من قانون الطفل الفلسطيني، والتي تنص على¹:
 - أنه لكل طفل الحق في التعليم في مدارس الدولة حتى إتمام مرحلة التعليم الثانوي.
 - التعليم إلزامي حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسية العليا كحد أدنى.
 - تتخذ الدولة جميع التدابير المناسبة لمنع التسرب المبكر للأطفال من المدارس.
- تشهد الحالة القانونية في قطاع غزة في باب عمالة الأطفال تهاونًا كبيرًا، فيوجد الكثير من القوانين الرادعة بحق عمالة الأطفال، ووجود الغرامات المالية التي تفرض على رب العمل، حتى لو كان والد الطفل/ة.

لكن مع الأسف، هذه القوانين غير مطبقة، وغير فاعلة على الرغم من تعديل المادة 14 من قانون الطفل الفلسطيني عام 2012م، إلا أنه لم يتم العمل بنودها، وهذا يرجع بأسبابه إما إلى جهل الرأي العام بهذه القوانين وبمدى فاعليتها، أو لسبب أكثر تعجرًا، وهو عدم اهتمام أرباب العمل بالمساءلة القانونية أو الأخلاقية لعمل كهذا. في ضوء القانون الدولي؛ حاولت الأمم المتحدة عقد الكثير من المشاريع التنموية لمحاربة عمالة الأطفال بشكل عام، وأطلقت مشروعًا مركزيًا تحت عنوان الصندوق الإنساني- مشروع حماية الأطفال في غزة. ولحل ظاهرة كعمالة الأطفال، ينبغي التطرق لكل جوانب الحياة في قطاع غزة، فالأمر لم يعد متعلقًا فقط باضطرار الأطفال إلى العمل، بل أصبح متعلقًا بمستقبلهم وتعليمهم، وأي فرص قادمة.

¹ المادة (37) من قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لعام 2004 المعدل، (الدائرة القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية مع المجلس التشريعي، 2012) ص9

ثالثاً: عوامل وتداعيات عمالة الأطفال في قطاع غزة:

1. العامل الاقتصادي:



يشهد قطاع غزة ارتفاعاً ملحوظاً وكارثياً في معدلات الفقر، الذي يُعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعدُّ ضرورية لحياة بشرية كريمة¹. علاوة على ذلك ارتفاع معدل البطالة 15 سنة فأكثر إلى 45%². وزيادة عمالة الأطفال الرخيصة مقابل العمالة الكلية. في قطاع غزة، لم يقتصر الفقر فقط على عدم توفير الحد الأدنى من الدخل، بل تهادى ليصل إلى وجود العديد من العائلات التي لا تمتلك مأوى، إما بسبب ارتفاع أجور البيوت، أو بسبب قصف بيوتهم بالحروب، وعدم تعويض أضرارهم. علاوة على ذلك؛ استغلال العمالة الرخيصة من أرباب العمل. كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في انهيار الاقتصاد الفلسطيني، وتبعه سوق العمل، وبالتالي اضطرار الأطفال إلى العمل في مهن غير محبذة لهم، وتحولهم من مجرد حالة إلى ظاهرة؛ الأمر الذي يهدد بنية المجتمع كافة.

¹ وفا. تعريف الفقر وطرق قياسه، (وكالة الأنباء الفلسطينية- وفا، بدون)، في: <http://bit.ly/2WHP0KM>.

² جهاز الإحصاء المركزي، مسح القوى العاملة 2019، (تموز - أيلول 2019)، الربع الثالث 2019. تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة. رام الله- فلسطين (جهاز الإحصاء المركزي، 2019).

2. العامل الاجتماعي:

إنّ نظرة المجتمع للطفل العامل على أنه "رجل العائلة" دفع الكثيرين من الأطفال للعمل، في محاولة منهم لملاءمة التوقعات العائلية عنهم. بالإضافة للمشاكل العائلية، ومنها رفض الأب الإنفاق على ابنه، أو احتداد الأمور فيما بينهما، فيلجأ الطفل إلى العمل، بالإضافة إلى زيادة عدد أفراد الأسرة الذي قد يزيد عن 9 أشخاص في بيت واحد. من ثاني الأسباب اجتماعيًا، والتي تؤدي إلى عمل الطفل هو تمزق الأسرة - الحاضنة الأولى-، وتشتت الطفل بين أمه وأبيه، وزواج الأم والأب من آخرين، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تراجع اهتمام الطفل بنفسه، وربما نفسيًا يلجأ لعقاب نفسه بالعمل، وعدم العودة إلى البيت، إن وجد أصلًا.

علاوة على ذلك، فإنّ وفاة أحد الوالدين أو مرضه/ ترغم الطفل/ة على العمل. ويلعب الجانب الاجتماعي دورًا مهمًا في عمالة الأطفال، حيث يمكن مكافحة عمالة الأطفال بشكل نسبي من خلال تثقيف المجتمع حول خطورة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الإلزام القانوني بتداعيات انتهاك حرمة الطفل/ة وحقوقه/ا.

3. العامل السياسي:

يشهد قطاع غزة وضعًا سياسيًا استثنائيًا، بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومنها قطاع غزة، بالإضافة إلى الحصار الذي تمارسه قوات الاحتلال الصهيوني على القطاع، والعقوبات المتصلة به؛ مثل إغلاق المعابر، وتقنين البضائع، وتقليص مساحة الصيد. علاوة على ذلك؛ العدوان المتكرر منذ عام 2008 حتى عام 2014، ويلحق بها "التصعيدات" المختلفة بين الاحتلال والفلسطينيين في قطاع غزة.

إنّ تردي الأوضاع الداخلية للفلسطينيين بسبب الانقسام ووجود حكومتين؛ حكومة الأمر الواقع في غزة وحكومة السلطة في الضفة الغربية أدى إلى تراجع الخدمات المقدمة في مؤسسات الدولة، وأيضًا أعاق العملية التنموية لهذه المؤسسات، وأدت السياسات المتضاربة الصادرة عن الحكومتين إلى شرخ المجتمع الفلسطيني، وازدياد عجزه في مواجهة الأزمات المختلفة ومنها أزمة الرواتب،

حيث إن 138871¹ من سكان قطاع غزة هم موظفون سابقون لدى السلطة قبل الانقسام، وطولبوا بترك مناصبهم بعد الانقسام مع جريان رواتبهم حتى عام 2014م، حيث بدأت الخصومات على الرواتب. أكدت دراسة محمد نصار ووفاء عابد إلى أن 95,5 % من أفراد العينة لا يوجد لهم مصدر دخل آخر غير الراتب الشهري، فيما يقوم 34.7% من الموظفين بتسديد أقساط شهرية لبنك أو...².

ومع تفاقم الأزمة؛ تضرر هؤلاء الموظفين من سياسة خصم الرواتب، الأمر الذي بدوره ساعد في تفاقم نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني، واضطر الأطفال على العمل بدلاً من أولياء أمورهم، وبالذات أهليهم الذين أحيلوا للتقاعد. وبالتالي تردت الأوضاع المعيشية بالكامل، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة في ملاحقة هذه التجاوزات، أو حتى في إقرار سياسات تراعي تحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وحمايته من الاستغلال.

4. العامل التعليمي:

طريقة التلقين المتبعة في المدارس بالإضافة إلى طبيعة المنهاج المهمة بالكم لا الكيفية، وهذا أدى لضمور النمو العقلي للطفل الفلسطيني مقارنة بغيره من أطفال دول العالم المتقدم. بالإضافة إلى ظاهرة التسرب المدرسي الذي عرفته منظمة اليونسكو على أنه "كل شخص لا يكمل دراسته، ويترك مقاعد التعليم قبل انتهاء سنوات الدراسة".

رابعاً: الآثار المترتبة على عمالة الأطفال:

1. الآثار المترتبة على الأطفال:

¹ محمد نصار، ووفاء عابد. الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أزمة عدم صرف رواتب الموظفين الحكوميين

في غزة (وزارة الشؤون الاجتماعية 2015) غزة- فلسطين، ص4.

² مرجع سابق، (وزارة الشؤون الاجتماعية 2015) ص 3

تم قياس الآثار المترتبة على عمالة الأطفال بناءً على متغيرين، وهما: "الطفل، المجتمع" لأن كلاً منهما يكمل الآخر. بالنسبة للآثار المترتبة على الطفل بسبب عمالة الأطفال، فيمكن اختزالها بالآتي:

- حرمان الطفل أثناء فترة العمل من الرعاية الأسرية، ومن طفولته.
- الأعمال الشاقة تؤثر سلباً على النمو الجسدي والبدني للطفل.
- التعرض لإصابات العمل التي من المحتمل أن تكون بالغة.
- تأثر الطفل نفسيًا، وانغلاقه على نفسه، بالإضافة إلى تراجع مهاراته الاجتماعية.
- انحصار تفكير الطفل فقط في المال، وقد يشرع لنفسه السرقة.
- تراجع القيم الأخلاقية عند الأطفال.

2. الآثار المترتبة على المجتمع:

- انتشار العادات السيئة بين الأطفال؛ كالتدخين والمخدرات وغيرها.
- الإهانات التي يتعرض لها الطفل تولد لديه نظرة عدائية ضد المجتمع.
- اعتماد أرباب العمل على عمالة الأطفال يرفع معدل البطالة بين الشباب، كون الطفل يتلقى أجرًا متدنياً مقارنة بالشباب.

النتائج:

خلصت الورقة إلى النتائج الآتية:

بعد عرض ما سبق، يمكننا طرح النتائج التي توصلنا إليها على النحو الآتي:

1. الفقر والعوز في قطاع غزة هو المسبب الرئيس لعمالة الأطفال.

يعدُّ الفقر المسبب الرئيس لعمالة الأطفال في قطاع غزة، ويليه الوضع الاجتماعي الأسري الذي بدوره يرتبط بظاهرة التسرب المدرسي. حيث هناك العديد من العائلات في قطاع غزة تحت خط

الفقر، أو بمسمى آخر الفقر المدقع، وهذا الأمر يجبر الأطفال على العمل في محاولة لكسب قوت حياتهم البسيطة، وخوض ما لا يرغبون به في فترة عمرية صغيرة. علاوة على ذلك؛ فإن الوضع الأسري يلعب دورًا هامًا في هذه القضية؛ فيؤثر انفصال الوالدين سلبيًا، فلا يجد الطفل بدءًا إلا من خلال التوجه إلى العمل، إما لعدم قيام والده بدفع النفقات المتفق عليها، أو لزواج كلٍ من الأم والأب من آخرين، وبقاء الطفل عند الجد والجدّة، وهذا يزيد من احتمالية توجه الطفل للعمل، وعدم اهتمامه بدراسته أو بنموه. يمكن قياس الوضع الأسري الاجتماعي من جانب آخر، وبالذات في العائلات الممتدة سواء التي تعمل بالزراعة أو الصيد؛ لكونهم من أكثر المهن الأساسية في قطاع غزة، فإن الأطفال في هذه الحالة يقومون بالعمل بجوار أهليهم، وهذا الأمر يقع تحت احتمالين؛ إما للمساعدة العائلية، وللتوفير على رب الأسرة من استئجار عمال خارجيين؛ أو كنوع من الاعتماد على النفس، وتلقيهم أجرًا على أعمالهم بجوار أهاليهم، ويكثر هذا الأمر في مواسم الحصاد الزراعية.

2. تزداد عمالة الأطفال بين الفئة العمرية من (10-17).

معظم الأطفال العاملين تتراوح أعمارهم بين الـ 10 - 17 عامًا، وهذه الفترة العمرية التي تبلور وتصل فكر الإنسان وشخصيته، بالإضافة إلى وعيه من جوانب سيكولوجية وذهنية. الأمر الذي بدوره يؤثر على الثقافة المجتمعية والعامّة على المدى الطويل، وفي أسوأ سيناريو مقترح؛ سيؤدي إلى خلخلة بناء المجتمع الفلسطيني بجوانبه المختلفة. حيث تعدّ فترة المراهقة من أخطر الفترات التي يمر بها الإنسان، والتي بدورها تشكل هويته وطريقة تفكيره، فانخراط الطفل في العمل في هذه الفئة العمرية يضعف من فرص نموه العقلي ووعيه، وقد يؤدي إلى انجرافه مع رفاق السوء، سواء في تعاطي السجائر أو المخدرات، وبالتالي تفاقم الأمراض الاجتماعية، وتدمير جيل ومجتمع كامل، من المفترض أنه في مرحلة النضج أو الاستقرار، فيتحوّل الأمر إلى كارثة اجتماعية مستمرة.

3. الجهل بالقانون الفلسطيني.

الكثير من أرباب العمل يجهلون بالقانون الفلسطيني ومواده الرادعة التي لا تتفد في هذا الباب، لكن الجهل المستمر في هذا الأمر يقود إلى تفاقم هذه الظاهرة، وفي أسوأ الحالات تحولها إلى ظاهرة طبيعية واعتيادية. في المقابل؛ هناك العديد من أرباب العمل يتوجهون للعمال الرخيصة (عمال الأطفال) رغم معرفتهم بالقانون الفلسطيني، لكنهم يحاولون التغاضي عنه سواء بالمحسوبية، أو الواسطة، أو الرشوة. وهذا يشير بشكل كبير إلى فساد الأنظمة الداخلية والقانونية على حد سواء.

4. تؤثر عمالة الأطفال في قطاع غزة سلبًا على الفرد والمجتمع على حد سواء.

الطفل العامل يجبر على ترك طفولته، والتصرف بنضج من أجل الحصول على لقمة العيش، وبالتالي لا يكاد يمر بطفولة سليمة، وعليه تتأثر تنشئته بالكامل. أما بالنسبة للمجتمع، فهو عبارة عن أفراد وجماعات يؤثرن ويتأثرون ببعضهم البعض؛ نتيجة لكون الطفل العامل فقد جزءًا كبيرًا من التنشئة الصالحة، فإنه يضر بأساس المجتمع ككل، كون المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة كما سبق ذكره يعتمد بالكامل على الأطفال في تكوينه الديموغرافي.

التوصيات:

1. تعزيز ودعم البرامج الحكومية الهادفة إلى التقليل من حدة الفقر، والتنسيق مع مؤسسات الـ NGO لدعم المشاريع التشغيلية الصغيرة، في محاولة للوصول إلى الاستقرار المعيشي.
2. العمل على وجود بيوت أو مؤسسات صغيرة حاضنة للأطفال، وبالأخص "أطفال الشوارع".
3. التنسيق مع وزارة التربية والتعليم؛ لتفعيل دور المرشدين التربويين للحد من ظاهرة التسرب.
4. تقوية سلطة وشرعية القانون، وتوعية المواطنين قانونيًا في هذا الجانب.

قائمة المراجع

أولاً: المقابلات:

1. راديو ألوان، استطلاع رأي حول "عمالة الأطفال في قطاع غزة"، (راديو ألوان، الإثنين 2019/11/25).

ثانياً: الدراسات:

1. محمد نصار، وفاء عابد. الأثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أزمة عدم صرف رواتب الموظفين الحكوميين في غزة (وزارة الشؤون الاجتماعية 2015) غزة- فلسطين.
2. مفيد الشامي، ختام أبو عيطة، عمالة الأطفال في فلسطين دراسة تحليلية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) العدد 6 لعام 2002م.

ثالثاً: المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

1. المادة (1)، اتفاقية حقوق الطفل، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989).
2. المادة (10)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1966).
3. المادة (14)، قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004 المعدل، (الدائرة القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية مع الدستور الفلسطيني، 2012).
4. المادة (3) من اتفاقية حقوق الطفل، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989).

5. المادة (37) من قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لعام 2004 المعدل، (الدائرة القانونية في وزارة الشؤون الاجتماعية مع المجلس التشريعي، 2012).
6. الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1989م.

رابعًا: المنشورات الإلكترونية:

1. تزايد عمالة الأطفال في قطاع غزة، نشرة الشؤون الإنسانية، (OCHA، عدد نيسان/ إبريل عام 2019)، في: <http://bit.ly/36qWW7A>.
2. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. معدلات الرسوب والتسرب حسب المنطقة والمرحلة والجنس، (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2016)، في: <http://bit.ly/36oJ11M>.
3. جهاز الإحصاء المركزي، أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات - التقرير السنوي، ص 66 (جهاز الإحصاء المركزي، 2012).
4. جهاز الإحصاء المركزي، أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، (جهاز الإحصاء المركزي، 2019/4/5) في: <http://bit.ly/36mOWo0>.
5. جهاز الإحصاء المركزي، بيان صحفي بمناسبة يوم الطفل العالمي (جهاز الإحصاء المركزي، 2016/11/20) في: <http://bit.ly/338Qm3t>.
6. جهاز الإحصاء المركزي، بيان صحفي بمناسبة يوم الطفل العالمي (جهاز الإحصاء المركزي، 2017/11/20) في: <http://bit.ly/36ocZ66>.

7. جهاز الإحصاء المركزي، مسح القوى العاملة للربع الثاني 2018، (جهاز الإحصاء

المركزي، 2018) في: <http://bit.ly/338anqN>.

8. وفا. تعريف الفقر وطرق قياسه، (وكالة الانباء الفلسطينية- وفا، بدون)، في:

<http://bit.ly/2WHP0KM>.

9. اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال- معلومات أساسية-، الأمم المتحدة، في:

<http://bit.ly/2C2JoBd>

الشباب بين الإعلام الرقمي والتقليدي

أحمد السماك

المُلخَص:

تهدف الورقة إلى الكشف عن اتجاهات الشباب بشكل عام، والفلسطيني بشكل خاص، نحو وسائل الإعلام التقليدية والإعلام الرقمي ومحتواه التفاعلي. حيث توصلت الورقة إلى عدة نتائج، أهمها: أن وسائل الإعلام الجديدة وفرت متسعًا من الحرية للشباب، وأن الإعلام الرقمي له قدرة أكبر من التقليدي في الوصول لجمهور متنوع من كل الجنسيات والفئات العمرية. وقد لجأت وسائل الإعلام التقليدية كالتقنيات الإخبارية إلى توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، وباتت تنتج برامجٍ تفاعلية، وتخصص من وقت هذه البرامج لتعليقات المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي. وجاء اتجاه الشباب نحو الإعلام الجديد أكثر منه تجاه وسائل الإعلام التقليدية.

قدمت الورقة مجموعة من التوصيات، أهمها: سنُّ قوانين تنظم عمل صحفيي الإعلام الجديد، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة في الإعلام الرقمي، وإنشاء صفحات إخبارية وصناعة محتوى تفاعلي باللغة الإنجليزية لمخاطبة العالم وتعريفه بالقضية الفلسطينية.

مقدمة:

لم يبق مجال علمي إلا وطورته التكنولوجيا، وربما من أبرز ما أنتجته التكنولوجيا، وله التأثير الأكبر على حياتنا هو الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي بأنواعها المختلفة. فقد أصبحت وسائل التواصل ضرورية للفرد؛ ليبقى على معرفة بأخر التطورات التي تجري حوله.

يناهز عدد سكان الكرة الأرضية 7.3 مليارات نسمة، 3.17 مليارات منهم مرتبطون بشبكة الإنترنت أي ما يقارب النصف، ولكل فرد منهم 5.54 حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي. من بين كل هذه الأرقام يتربع موقع الفيسبوك على سلم الترتيب بـ1.71 مليار حساب، واليوتيوب بمليار، أما عدد مستخدمي "الواتس أب" فهم في حدود 900 مليون مستخدم، ولينكدإن بـ450 مليون¹. إن القارئ لهذه الأرقام يجد أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت شيئاً رئيساً في حياة البشر، بل أصبح حساب الفرد على مواقع التواصل الاجتماعي يمثل جزءاً من هويته الحقيقية.

إن قوام مواقع التواصل الاجتماعي هو المعلومات والأخبار ونشرها، فنشر الأخبار والأحداث الجارية والتعليق عليها لم يعد حكراً على وكالات الأنباء، بل على العكس، فقد أصبحت وكالات الأنباء تعتمد بشكل كبير على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات.

بدأت وسائل الإعلام التقليدية في المنطقة العربية تخرج عن النمط التقليدي، سواء في تصميمها أو في نقل المعلومة؛ من خلال عملية ربط صفحاتها الإلكترونية بمواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل الفيس بوك، والتويتر، واليوتيوب، والمدونات، وعرض شرائح الفيديو، وفتح المجال لتفاعل الجمهور مع بعضه البعض؛ فأصبحت وسيلة مؤثرة في تشكيل الثقافة السياسية للجمهور، وخاصة فئة الشباب التي تُعدُّ من أكثر روادها ومتصفيها على المستوى المحلي أو الإقليمي العالمي². وعليه،

¹ جمال زرن، الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، (موقع مركز الجزيرة للدراسات،

مارس/3/2017) في: <https://2u.pw/5Ig9D>.

² رامي الشرافي، دور وسائل الإعلام التفاعلية في التنشئة السياسية لدى الشباب، (غزة، جامعة الأزهر، 2012). ص3.

تتمحور مشكلة الورقة حول التساؤل الرئيس، وهو: لماذا يتجه الشباب للإعلام الرقمي بدلًا من الإعلام التقليدي؟

حتى تجيب الورقة عن سؤالها الرئيس؛ تعتمد على المنهجين، الكمي والنوعي لدراسة اتجاه الشباب تجاه الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي.

أولاً: الشباب والإعلام التقليدي:

تعني كلمة "إعلام" الإخبار وتقديم معلومات، ويتضح في هذه العملية وجود رسالة إعلامية (أخبار - معلومات - أفكار - آراء) تنتقل في اتجاه واحد من مرسل إلى مستقبل. يُعرف الإعلام التقليدي بأنه: وسائل الاتصال والتعبير التقليدية من التلفزة، وقنوات الكابل، والإذاعة، والسينما، واستوديوهات الموسيقى، والصحف، والمجلات، والكتب، والنشرات المطبوعة¹.

أما الإعلام الرقمي فهو، مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الحديثة التي تمكننا من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الإعلامي بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية "الوسائط" المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت². ويعرف أيضًا بأنه تحقيق الاتصال من فرد إلى فرد، أو من فرد إلى جماعة أو من جماعة إلى جماعة أكثر، بهدف الاستفادة من التكنولوجيا في الإقناع والتوجيه عبر البرامج السياسية والاجتماعية والثقافية، وأيضًا في التسلية، حيث يتمكن الإنسان من الوصول إلى ما هو متوافر، بعيدًا عن تدخل أية سلطة، وأن يُشارك إما في الحوار، أو في الشراء والبيع، أو التسلية. كما يُتيح الإعلام التفاعلي فرصة الاستفادة من خاصية استرجاع المعلومات ونشرها في جميع أنواع العلوم والفنون والآداب³.

¹ صلاح سالم، العلاقة بين الإعلام التقليدي والإعلام القديم، (صحيفة الأنباء، ديسمبر 2014/5)، في:

<https://cutt.us/C8EUV>

² قيتان عبدالله الغامدي. التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، بحث منشور في مؤتمر الإعلام والأمن

الإلكتروني، (جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)، ص 6-7.

³ أحمد عبد الملك، الإعلام التفاعلي.. التباس المفهوم، (صحيفة الاتحاد، مايو 2014/1)، في: <https://2u.pw/LL6: It>.

الإعلام الرقمي: هو إعلام يتجاوز سيطرة المؤسسة الإعلامية التقليدية، المحكومة بدرجة عالية من الهيمنة السياسية أو الاقتصادية؛ لتستثمر التطور التقني الراهن لصالح إعلام متحرر، يعبر عن الأفراد والجماعات الصغيرة المهمشة¹. ويطلق عليه بعض الإعلاميين والدارسين مسمى "الإعلام الجديد".

لم تتفصل يومًا وسائل الإعلام في دول العالم الثالث والدول الديكتاتورية عن الحكومة؛ فقد بقيت بشكل مباشر أو غير مباشر ذراعها الأكثر إخلاصًا في خدمتها، كونها الأكثر فعالية في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، خاصة فيما يتعلق بالحكومة أو القضايا المعيشية.

بدأت الفضائيات العربية تظهر للوجود قبل نحو عقدين، واحدة تلو الأخرى بتمويل وإدارة حكومية، وكانت السياسة التحريرية ترسم من قبل رجال الساسة أو رجال الإعلام التابعين للساسة. وهذا يعني أن الآراء التي كانت تشكل الرأي العام حول القضايا المعيشية حينها، كان يضعها رجال الساسة من الخفاء ويبنها الإعلام، وربما هذا ما يفسر إلى حد ما استقرار الأوضاع السياسية في العقود السابقة.

هذه الثورة الفضائية جاءت في ظل تراجع الوضع التعليمي في المنطقة العربية، خاصة على صعيد تدريس المفاهيم والقيم الدينية والعربية والوطنية، سواء كان ذلك راجعًا إلى التراجع في النظر إلى قيمة التعليم بصفة عامة في المجتمعات العربية، أو إلى تدني مستوى الخدمة التعليمية ذاتها، أو كان راجعًا إلى الهم السياسي الغربي على مناهج التدريس في العالم العربي².

وأصبح نفور الشباب جليًا من المحتوى المقدم-الذي غالبًا ما يمجد الرئيس أو الملك، فحاولوا اللجوء إلى وسائل إعلام مستقلة، أو معارضة، لكن الأخيرة كان يُضيق الخناق عليها من قبل الحكومات الديكتاتورية كالعادة.

¹ علي حجازي، الإعلام البديل، (دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2017)، ص15.
² محمد مسفر، تحليل الرسالة الإعلامية وتأثير الفضائيات العربية على الشباب العربي، العدد الثالث (مجلة المفكر، جامعة قطر)، ص34.

ومما يلاحظ في هذا الشأن أن هذه المنشآت (الإعلامية) أفرغت من المحتوى الإعلامي الشبابي مضمونه، وجعلته إعلامًا خاليًا من أخلاقيات العمل، مستندة في ذلك إلى أساليب التحريض الطائفي، العرقي والديني، وإرساء خطاب الكراهية والتطرف في الرأي، كما تَحَوَّل في العديد من الأحيان إلى إعلام يتعامل بسذاجة مع عقول الشباب العربي، فتم إنشاء منابر تدعي أنها ترفيهية لكنها في الواقع هي نتاج لسياسات ممنهجة تستعمل برامج غير هادفة وغير مجدية، هادفة إلى تجهيل الشباب العربي بالسياسة وقضايا العدالة الديمقراطية، والنهضة الفكرية، ولا يعنيه الانتماء الوطني والحريات العامة¹.

لكن سعي الشباب الدائم للتغيير والانفتاح، ورفض الأفكار السائدة، كانت تتعارض مع توجه الحكومات التي دائماً ما ترفض التغيير، فلم تعد وسائل الإعلام الحكومية قادرة على إشباع رغبات الشباب.

لذلك، لجأت وسائل الإعلام التقليدية إلى إنشاء صفحات لها على مواقع التواصل الاجتماعي؛ للحفاظ على متابعيها وزيادتهم، وبات من الصعب اليوم على أي وسيلة إعلامية أن تنجح دون توظيف مواقع التواصل الاجتماعي.

ثانياً: الشباب والإعلام الرقمي:

في البدء كانت الخلفية من وراء رَقْمَنَةِ الإعلام التقليدي هو أن يكون مواكبًا للتقنية، وأكثر انتشارًا وقربًا من المتلقي. وأيضًا كانت شبكات التواصل الاجتماعي ذات بُعد يهتم بالعلاقات الاجتماعية والمهنية، أما اليوم فقد غزتها أيضًا المعلومة والخبر؛ لتتحول إلى فضاءٍ مُؤَعَّلَم، أي نافذة للإعلام. قد يصحُّ ونحن نرصد كل هذه التحولات، العودة إلى ذلك المثل العربي "هذا الشبل من ذاك الأسد"

¹ يونس بلفلاح، الإعلام العربي والشباب.. بين التقليد والتجديد، (العربي الجديد، أغسطس 2016/9)، في: <https://2u.pw/nXIg>

في إحالة إلى علاقة شبكات التواصل الاجتماعي -الشبل- بالإعلام التقليدي -الأسد- بعد أن غزته الرُقْمَنَة¹.

أصبح الإعلام الرقمي جديدًا في مضمونه، وليس في شكله فقط، ففي الماضي، إذا أرادت قناة تلفزيونية أو جريدة أن تغطي مؤتمرًا، فإنها تحتاج لنشر فيديو وخبر وصور وتعليق، وهذا سيتطلب من القارئ على الأقل ثلاث دقائق، أما اليوم ومن خلال الإعلام الرقمي، فيتم تغطيته بأقل من دقيقة من خلال فيديو تفاعلي مدته أقل من دقيقة، بل حتى طريقة عرض الأخير فُرضت على القنوات التلفزيونية.

إنّ ما ساعد الإعلام الرقمي هو التطور التقني المستمر للإنترنت ولمواقع التواصل الاجتماعي، فظهرت صحافة خاصة بالصحافة الإلكترونية، وأصبحت تدرس في الجامعات كتخصص مستقل. ومما لا شك فيه، أن معظم الناس اليوم يفضلون الاطلاع على الأخبار من خلال هاتف محمول في أي وقت ومكان، بدلًا من شرائهم لجريدة، أو استماعهم لإذاعة، فمن قال يومًا: إن التلفزيون الذي اجتمع فيه الصوت والصورة وبالألوان، وعبر البث الحي والمباشر، والمتوفرة مشاهدته في كل مكان سيصبح علبة ديكور في الصالونات لا أكثر ولا أقل؟

لقد أصبح تأثير وسائل الإعلام الجديدة ينمو بشكل متزايد في مجال دفع الشعوب للمشاركة في الحياة العامة، فتجاوزت بلا شك الدور الإخباري لوسائل الإعلام التقليدية، وخلقت الأهم بتوفير التواصل والتفاعل بين المختلف راح المجتمع وخاصة الشباب، والتي تعد الفئة المهمة للمشاركة بأنفسهم وبمختلف مستوياتهم في صنع الخبر ونشره بأقصى سرعة².

¹ مرجع سابق، جمال زرن.

² صاحبي صبيحة، الشباب الجزائري بين الإعلام التقليدي والإعلام الإخباري، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017)، ص 1.

ومن أبرز ما يميز الإعلام الرقمي عن الإعلام التقليدي هو (Feedback)، ففي الماضي القريب، كان نشر خبر صحفي، حتى لو كان كاذبًا في وسائل الإعلام التقليدية أمرًا يمر مرور الكرام، وكان أقصى ما يمكن للمتلقي أو القارئ أن يفعله هو أن يرسل رسالة للمحرر، وبالطبع هذه الرسالة لا أحد يراها إلا المرسل والمحرر، أما اليوم فباستطاعة المتلقين أن يعلقوا على الأخبار والفيديوهات الإخبارية مباشرة وعلنًا، وهذه التعليقات أصبحت اليوم هي من تعطي ثقة للخبر وللوسيلة بأكملها.

من هنا، تأتي أهمية الإعلام الرقمي في تناوله لقضايا الشباب، وبخاصة أنه بفضل تكنولوجيا الاتصال أصبح من أكثر الوسائل جذبًا وإبهارًا للشباب، إذا ما قورن بالإعلام التقليدي من صحف وإذاعة، الأمر الذي أعطاه مكانة متميزة، وأدوارًا متعددة في تنشئة الشباب وتنقيفه، وإرساء القيم والعادات الاجتماعية والثقافية، وتغيير سلوك الأفراد إلى الأفضل عن طريق اهتمامه بنشر الوعي، وتبصير الشباب بقضايا المجتمع، وإبراز قيم التماسك الاجتماعي¹.

أصبح للإعلام الرقمي تأثير كبير في مخاطبة عقول ونفوس الشباب، ووسيلة هامة في منظومة القيم، بل أمسى له تأثير في مجرى تطور البشر. ويختلف التأثير والتأثر بحسب الوسيلة الإعلامية ووظيفتها، وطريقة استخدامها، والظروف الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات، وقد يكون التأثير سلبياً وقد يكون إيجابياً².

ثالثاً: الشباب بين الإعلام الرقمي والإعلام التقليدي:

بعد أن أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي متنفسًا للشباب، ومكانًا للتعبير عن آرائهم، لجأت وسائل الإعلام التقليدية لمواقع التواصل الاجتماعي، وبانتت تعد محتوى تفاعليًا خاصًا بجمهورها على مواقع التواصل ليشبع رغباتهم. "الكثير من الناس ينظرون نظرة سلبية تجاه مواقع

¹ إبراهيم المصري، وعمرو أبو جبر، العلاقة بين مستويات استخدام الجمهور الفلسطيني للإعلام الرقمي ومستويات المعرفة بقضايا الشباب، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات-العدد الثاني والأربعون(1)-2017، ص122.
² العطري بن عزوز، الشباب والإعلام الجديد، (مجلة حراء، 2017/21/3)، في <https://cutt.us/Ta617>.

التواصل الاجتماعي، لكنها ساعدت بالمفهوم الإيجابي الإعلام التقليدي في سرعة الانتشار، وجاءت مكملًا لها¹.

عند تشريح علاقة متغير السنّ بوسيلة الإعلام وبالشبكات، فإن الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين 13 و24 سنة تستهلك المحتوى المشاهد من الإنترنت، خصوصًا من "اليوتيوب"، بمعدل 11 ساعة في الأسبوع، بنسبة 96% من مجموعة محتوى الفيديو المشاهد (30)².

من الواضح أن الشباب هم الذين يقضون ساعات أكبر على الإنترنت، وهم الأكثر استهلاكًا للمواد التفاعلية، ربما يكون ذلك بسبب الفراغ الناجم عن البطالة المرتفعة في البلدان العربية، وأيضًا بسبب حرمانهم من المشاركة السياسية؛ لذلك بات الشعب يسعى لصناعة إعلامه، بشكل يعارض الإعلام التقليدي في الهيكل والرسالة، فهو أكثر من مجرد تقديم خطاب يفضح فساد الدولة أو يوافق المسكوت عنه، إذ أصبح مجابهاً، ويفند خطاب الإعلام التقليدي لإثبات زيفه، ويصوغ محتوى مضادًا في بيئة وهيكلية أو تحريرية مختلفة³.

لقد تبلورت قوة الإعلام البديل خلال الحراك العربي الذي شكل الشباب وقوده، وأثبت فشل الإعلام التقليدي في إقناع الشباب ومواكبة تطعاتهم، لقد غابت المصادقية عن أغلب المنابر الإعلامية العربية، لقد خسر الاستبداد والمال رهانه المبني على التسفيه وغسل الأدمغة وصار الشباب هم سادة وقادة الإعلام الجديد، وهذا لا يعني وجود حياد في الطرح، والتحليل والتفسير، لكن يبقى الإعلام البديل متمتعًا بموضوعية جادة، وقوة اقتراحية جعلته أكثر إقناعًا وقربًا من الشباب⁴.

ومن أمثلة استغلال القنوات الفضائية لوسائل التواصل الاجتماعي: برنامج بي بي سي ترينديغ الذي أُطلق في أكتوبر 2017، ويسلط الضوء على القضايا المثارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في

¹ سلطان ناصر: رئيس مهقى الإعلام الاجتماعي، مقابلة شخصية، قطاع غزة، 12/9.

² مرجع سابق، جمال زرن.

³ نهى عاطف، الإعلام الشعبي: بين إعلام الدولة ودولة الإعلام، (العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص130.

⁴ مرجع سابق، يونس بلفلاح.

كل دول عالم، ويستضيف مدونين وناشطين، واللافت أنه يتم تقسيم الحلقة التي مدتها 30 دقيقة إلى مقاطع؛ المقاطع تتراوح من 30 ثانية إلى بضع دقائق ليسهل استهلاكها، ويحصد كل مقطع مئات آلاف المشاهدات، وبعض المقاطع التفاعلية تصل لملايين المشاهدات.

أيضا أطلقت الجزيرة برنامج بودكاست أسبوعي للهواتف المحمولة، يسلط الضوء على القضايا التي تشغل مواقع التواصل الاجتماعي. وأيضًا برنامج شباب توك الذي تقدمه قناة DW العربية الذي يتناول مواضيع تهم الشباب، ويستضيف مؤيدين ومعارضين للفكرة، ويأخذ آراء للمتفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد حقق البرنامج نجاحًا كبيرًا¹.

فلسطينيًا، يعتمد الجمهور الفلسطيني في المرتبة الأولى على الإنترنت في الحصول على المعلومات. وتمثل وسائل الإعلام الجديدة (أي وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت) المنصات الإعلامية الأكثر استخدامًا في الحصول على الأخبار وغيرها من المحتويات، يليها التلفزيون، في حين أن الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة هي الأقل استخدامًا بين الشباب¹.

وتحظى الصفحات الإعلامية التابعة لوكالات الأخبار والشركات والمؤسسات الإعلامية بأعلى معدلات تفاعل على الإطلاق، نظرًا لطبيعة ما يتم نشره من مواضيع وأخبار يومية. ومع غياب ضوابط موجهة للأداء الإعلامي الرقمي، ظهر خلال العام الكثير من الملاحظات على الأداء سواء من ناحية طبيعة المحتوى المقدم، أو من ناحية دقة الأخبار ومطابقتها للواقع، ساهمت هذه الصفحات في كثير من الأحيان بتغذية الانقسام بين قطبي السياسة الفلسطينية، ويتعمد إثارة النقاش حول قضايا مجتمعية وسياسية خلافية؛ لجلب المزيد من التفاعل مع صفحاتها مواقعها الإلكترونية².

¹ مرجع سابق، المصري وأبو جبر، ص129.

² استوديو سوشال، تقرير وسائل التواصل الاجتماعي 2015، ص26، في: <https://cutt.us/oMQmN>

الإعلام الفلسطيني الحكومي/ الرسمي أسوة بالحزبي والخاص، كان حاضرًا بقوة في الانقسام السياسي الحاد، ورسب في اختبار المهنية بتحوّله أداة للتحريض، فغابت عن كثير من وسائل الإعلام مفاهيم المهنية، ولم تقم بالأهداف المنوطة بها، وبخاصة في سياق المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على النسيج الاجتماعي ومحاربة الفرقة والفتنة وأسبابها. والإعلام لم يكن عامل تجميع، بل كان عامل تفريق وهدم أثّر عميقًا على الهوية الوطنية.¹ إنّ الإعلام الفلسطيني يجبر لصالح الطبقة الحاكمة سياسيًا واقتصاديًا، ويخدم أهدافها ومصالحها. إنه إعلام مشغول بشرعة الحاكم، وتلهي المحكومين بالبكاء على الأطلال أو الرقص عليها، لا قضايا موحدة ومركزية كبرى في هذا الإعلام السائد.²

على صعيد مواقع التواصل الاجتماعي، يستخدم نحو 2.58 مليون فلسطيني موقع الفيس بوك موزعين بين الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، والداخل المحتل. 43% منهم نساء، و57% ذكور.³ 17% بين الفئة العمرية 13-17 عامًا، و39% بين 18-24 عامًا، و27% 25-34 عامًا، و10% بين 35-44 عامًا، و5% بين 45-54 عامًا، و2% فوق 55 عامًا.⁴

نرى هنا أن قرابة نصف الفلسطينيين المقيمين في فلسطين مرتبطون بموقع الفيس بوك، ولهذا، أنشأت معظم وسائل الإعلام التقليدية الفلسطينية صفحات إخبارية خاصة بها على مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى المتلقي. على سبيل المثال: "هناك إذاعات محلية حولت استديوهاتنا، عبر مشاهدتها عبر البث المباشر على الفيس بوك". وأيضًا بإمكان الضيوف أن يخرجوا ببث مباشر للإذاعة، كما حصل معي قبل يومين على إذاعة محلية. يجب أن يكون الصحفي على دراية

¹ عمر نزال وسعيد أبو معلا، الإعلام العمومي الفلسطيني وإمكانية التحقق ودوره في إعادة صياغة الهوية الجمعية (مركز بيرزيت لتطوير الإعلام، فلسطين، 2015)، ص47.

² المرجع السابق، الهوية. ص46.

³ مرجع سابق، استوديو سوشال. ص10.

⁴ المرجع السابق، ص11.

ومتابعة التطورات، هناك الكثير ممن يكتبون مقالاتهم على مذكرة الهاتف، ثم يرسلونها إلى الجريدة، كما أن هناك كتاب رأي لا زالوا يكتبون مقالاتهم ويرسلونها عبر الفاكس¹.

اللافت أن الشبكات الإخبارية حديثة النشأة على مواقع التواصل الاجتماعي تهتم بشكل كبير في قضايا الشباب الذي شعر بمساحة من الحرية وفتتها مواقع التواصل الاجتماعي، وربما هذا ما يفسر نجاح شبكة قدس الإخبارية التي لها نحو 6.6 مليون متابع على الفيس بوك فقط، إذ تعرف نفسها أنها شبكة إخبارية شبابية، وتهتم بتقديم المحتوى الشبابي.

بيّنت هذه الدراسة أن منصات وسائل الإعلام الجديدة هي الأكثر استخدامًا من قبل الشباب لمتابعة جميع أنواع الأخبار والبرامج التي سئلوا عنها. وسجلت وسائل الإعلام الرقمية أعلى نسبة استخدام للقنوات التلفزيونية، فقد اقترنت بالبرامج السياسية (42%)، تعقبها البرامج الرياضية (38%). ما زالت القنوات الإذاعية بدورها تحظى بالمتابعة ولكن بنسبة أقل بكثير، في حين كانت متابعة الشباب لوسائل الإعلام المطبوعة لا تذكر². يشعر 50% من الشباب بعدم الرضا عن تغطية وسائل الإعلام الفلسطينية لشواغل الشباب³. وأفاد 71% من الشباب الفلسطيني بأن الأخبار والأحداث المحلية تنصدر قائمة اهتماماتهم، مقابل 14% منهم تستحوذ الأخبار والأحداث الإقليمية والدولية على أكبر قدر من اهتماماتهم، بينما أشار 15% إلى أنهم لا يتابعون الأخبار إطلاقًا⁴. ورغم ذلك، فإن "الناس يتقنون بوسائل الإعلام التقليدية أكثر من الإعلام الجديد"⁵.

إذ يُنظر إلى وسائل الإعلام التقليدية، على وجه الخصوص القنوات التلفزيونية، على أنها الأكثر موثوقية، حيث اختار 49% من عينة البحث القنوات التلفزيونية أو الإذاعة أو الصحف والمجلات

¹ سلطان ناصر، مرجع سابق.

² المرجع السابق، ص9.

³ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، دراسة استقصائية حول الشباب ووسائل الإعلام، (10/2017)، ص9.

⁴ المرجع السابق ص9.

⁵ مرجع سابق. سلطان ناصر.

بوصفها المصادر الأكثر موثوقية، في حين تعدُّ وسائل الإعلام الجديدة الأكثر استقلالية (44%)، والأكثر ملاءمة (42%)¹.

فيما يخصُّ المصداقية، لا زال الشباب غير مقتنعين تمامًا بأن وسائل الإعلام الجديدة تتمتع بمستوى المهنية عينه (الذي تتمتع به الوسائل التقليدية)، بما تعنيه المهنية من توجُّهٍ لدقة المعلومات، وتحقيق من صحتها، ومستوى تفصيلٍ كافٍ. وبحسب أحد الشبان (غزة)، إن وسائل الإعلام الجديدة، بما فيها المواقع الإلكترونية وفيسبوك، تسارع إلى نشر المعلومات من دون التحقق منها أو تفحصها، فينتهي بها المطاف بنشر الإشاعات².

أشار الكثيرون إلى أن الخيارات التي توفرها المواقع الإلكترونية، وصفحات/مجموعات فيسبوك للشباب أوسع بكثير مما تؤمنه الوسائل الأخرى. وعليه، تفتح لهؤلاء فرصة أكبر للاطلاع على عدد من المصادر، والمقارنة بينها، واختيار ما يناسبهم. ويرى الشباب أن وسائل الإعلام الجديدة أكثر استعدادًا لعرض مسائل ذات صلة بالشباب ومناقشتها، مثل فرص العمل والتعليم³.

مميزات وسلبيات الإعلام التقليدي والإعلام الرقمي:

الإعلام التقليدي	الإعلام الرقمي	أوجه المقارنة
أكبر من الإعلام الرقمي	أقل من الإعلام التقليدي	التكلفة
مشابهة للإعلام الرقمي	مشابهة للإعلام التقليدي	مصادر الدخل
أقل، الجمهور أقل تنوعاً.	أكبر، وجمهورها من كل الجنسيات	سهولة الوصول للجمهور

¹ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، مرجع سابق، ص9.

² المرجع السابق، ص12.

³ المرجع السابق، ص13.

قوة التأثير على الرأي العام
كبيرة لإمكانية تنفيذ الخطاب الإعلامي الرسمي، والمشاركة الواسعة
قليلة إن لم توظف مواقع التواصل الاجتماعي

الصدى
إمكانية تعليق الجمهور علنيًا
لا يستطيع الجمهور التعليق علنيًا

النتائج:

- ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي وسائل الإعلام التقليدية في الوصول لجمهور متنوع.
- الشباب يفضلون تصفح الأخبار من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أكثر من المواقع الإلكترونية، لكنهم يثقون بالأخيرة أكثر.
- نجحت البرامج التلفزيونية التي تسلط الضوء على القضايا الأكثر تفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعي، بشكل كبير.
- وفر الإعلام الرقمي متسعًا من الحرية للشباب، وسمح لهم بالتعليق علنًا على المادة الإخبارية، وأصبحوا وسيلة تضغط تؤثر على السياسة التحريرية.
- يتناول الإعلام الرقمي/ التفاعلي قضايا الشباب بشكل أكبر من وسائل الإعلام التقليدية.

التوصيات:

- تنظيم دورات تدريبية متخصصة في الإعلام الرقمي، وسن قوانين تنظم عمل صحفيي الإعلام الجديد/ الرقمي.
- تنظيم حملات قانونية توعية حول حقوق الملكية، التي تعد المشكلة الأبرز على مواقع التواصل الاجتماعي.
- إنشاء مواقع إعلامية تفاعلية ناطقة بلغات أجنبية لمخاطبة العالم وتعريفه بالقضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

أولاً: مقابلات شخصية:

1. سلطان ناصر، رئيس مقهى النادي الاجتماعي - فلسطين، ومدرّب إعلام اجتماعي وتسويق رقمي، قطاع غزة، 11 ديسمبر 2019.

ثانياً: الكتب:

1. علي حجازي، الإعلام البديل، (دار المعتر للنشر والتوزيع، 2017).
2. د. نهى عاطف، الإعلام الشعبي: بين إعلام الدولة ودولة الإعلام، (العربي للنشر والتوزيع، 2017).

ثالثاً: دراسات سابقة:

1. رامي الشرافي، دور وسائل الإعلام التفاعلية في التنشئة السياسية لدى الشباب، (غزة، جامعة الأزهر، 2012).
2. قيتان عبدالله الغامدي. التوافق والتناظر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، بحث منشور في مؤتمر الإعلام والأمن الإلكتروني، (جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012).
3. معهد الجزيرة للإعلام، صحافة البيانات، دراسة إعلامية، (معهد الجزيرة للإعلام، أبريل 2019/23).
4. محمد مسفر، تحليل الرسالة الإعلامية تأثير الفضائيات العربية على الشباب العربي، العدد الثالث (مجلة المفكر، جامعة قطر).
5. صاحبي صبيحة، الشباب الجزائري بين الإعلام التقليدي والإعلام الإخباري، (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017).

6. د. إبراهيم المصري، ود. عمرو أبو جبر، العلاقة بين مستويات استخدام الجمهور الفلسطيني للإعلام الرقمي ومستويات المعرفة بقضايا الشباب، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات-العدد الثاني والأربعون(1)-2017.
7. عمر نزال وسعيد أبو معلا، الإعلام العمومي الفلسطيني وإمكانيات التحقق ودوره في إعادة صياغة الهوية الجمعية، (مركز بيرزيت لتطوير الإعلام، فلسطين، 2015).
8. استوديو سوشال، تقرير مواقع التواصل الاجتماعي 2015، ص10/11/24، رابط الدراسة [.https://cutt.us/oMQmN](https://cutt.us/oMQmN)

رابعاً: مقالات:

1. د. جمال زرن، الإعلام التقليدي والجديد في سياق تمدد الإعلام الاجتماعي وشبكاته، (موقع مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2017/3) في [.https://2u.pw/5lg9D](https://2u.pw/5lg9D)
2. أحمد عبد الملك، الإعلام التفاعلي.. التباس المفهوم، (صحيفة الاتحاد، مايو 2014/1)، في [.https://2u.pw/LL6it](https://2u.pw/LL6it)
3. (بتصرف) يونس بفلح، الإعلام العربي والشباب.. بين التقليد والتجديد، (العربي الجديد، أغسطس 2016/9) في [.https://2u.pw/nXlg0](https://2u.pw/nXlg0)
4. العطري بن عزوز، الشباب والإعلام الجديد، (مجلة حراء، 2017/3/21)، في [.https://cutt.us/Ta617](https://cutt.us/Ta617)

العدالة الانتقالية من منظور الشباب الفلسطيني

تغريد جبر نجم

الملخص:

تناولت الورقة منظور الشباب لعملية العدالة الانتقالية من خلال التركيز على مفهوم العدالة الانتقالية وآلياتها، وبعض النماذج الدولية والإقليمية، كما وتناولت الورقة الأدوار الشابة في العدالة الانتقالية. وخلصت إلى أن الشباب الفلسطيني مقسم إلى ثلاث أقسام: الأول ليس له أي دراية بمفهوم العدالة الانتقالية، والقسم الثاني موقفه سلبي، ويرى أنه ليس له أي دور بعملية العدالة الانتقالية أو السعي إلى تحقيقها، أما القسم الثالث فموقفه إيجابي ويعي دوره جيداً؛ لذا وجب على الأخير بأن يتبنى أدواراً في العدالة الانتقالية واستنهاض أفرانه.

وأوصت الورقة بضرورة تنفيذ مجموعة من الورش التوعوية، وإطلاق حملة مناصرة رقمية وغيرها من الأنشطة لتوعية الشباب، وغيرهم من الفئات بعملية العدالة الانتقالية، وتكريس هذا الوعي؛ سعياً لتحقيق العدالة الانتقالية في مجتمعنا الفلسطيني.

مقدمة:

في ظل تزايد حجم الانتهاكات وحدّة الصراع في العالم ككل، والمجتمع الفلسطيني بوجه خاص، وما تحدثه هذه الانتهاكات من خطرٍ جمٍ على مصير المجتمعات، وجب على أفراد هذه المجتمعات باختلاف شرائحهم إيجاد الحل الذي تعالج به هذه الانتهاكات بأفضل الطرق وأنجعها.

لقد شكّل الانقسام الفلسطيني الداخلي أرضية خصبة لممارسة العديد من الانتهاكات التي طالت الأفراد والجماعات على حد سواء، لذلك فإن أية محاولات فلسطينية للمصالحة الداخلية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار إجراء معالجات لجميع الانتهاكات التي مورست خلال مرحلة الانقسام.

تتطلب هذه المعالجة ضرورة البحث عن العدالة الانتقالية باعتبارها مدخلاً صحيحاً لجبر الضرر من ناحية، ومعالجة حالات الاحتقان والكرهية المجتمعية المترتبة على تلك الانتهاكات من ناحية أخرى. ويعدّ الشباب من الفئات الأكثر تأثراً في المجتمع، كما ويشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع الفلسطيني، حيث يمثلون 23% من إجمالي عدد أفراد المجتمع، أي ما يقارب الثلث من عمر 18-29 سنة بحسب جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ولا يمكن لنا إغفال هذه الفئة في تطبيق عملية كبيرة ومهمة في المجتمع الفلسطيني¹.

من هنا تطرح الورقة المنظور الشبابي للعدالة الانتقالية، وماهية الدور المناط بهم في السعي لتحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع الفلسطيني؟ وتأتي أهمية هذه الورقة من تقديمها للرؤية الحقيقية للشباب تجاه عملية العدالة الانتقالية وطبيعة أدوارهم في تحقيقها.

أولاً: مفهوم العدالة الانتقالية ونشأتها:

أ. مفهوم العدالة الانتقالية:

¹ واقع الشباب في فلسطين، (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2019). في: <https://bit.ly/32rpdcl>.

تعرف الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها: "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة، وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية -أو عدم وجودها مطلقاً- ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً"¹.

في حين يعرفها المركز الدولي للعدالة الانتقالية على أنها: "الاستجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان؛ بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية، أي أنها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تقشي انتهاكات حقوق الإنسان، سواء حدثت في التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة".

وفي تعريف آخر قانوني، فقد عرفها القانون الأساسي التونسي بأنها: "هي مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة؛ لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الانسان بكشف حقيقتها، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية، ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"².

ب. نشأة العدالة الانتقالية:

¹ موجز تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، (مجلس الأمن، 24 آب 2004، التقرير المرقم S/2004/616)، ص8.
² مشروع القانون الأساسي التونسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الصادر في 24 ديسمبر 2013، الفصل الأول. الباب الأول من المشروع.

اختلف الباحثون في تحديد ظهور مفهوم وممارسات العدالة الانتقالية. وحديثاً يمكن الحديث عن التطور التاريخي لمفهوم العدالة الانتقالية من خلال ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، وتمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات المترتبة عليها.

- **المرحلة الثانية:** جاءت في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث ضعفت جهود تحقيق العدالة الانتقالية، وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم مُسيس من العدالة الانتقالية أكثر ارتباطاً بالهيكل الرسمية للدولة، وهنا تجاوزت فكرة المحاكمات، وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة والتعويضات.

- **المرحلة الثالثة:** بدأت في تسعينيات القرن العشرين تقريباً، حيث جاء إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في 1993 تجسيداً وتحفيزاً وتطبيقاً للعدالة الانتقالية، إذ أدى تكرر النزاعات إلى تكرر حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحدّ من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة¹.

أما في الحالة العربية؛ فقد بدأ العمل على تطبيق العدالة الانتقالية عقب أحداث ثورات الربيع العربي، وانتقال عدد من المجتمعات العربية كتونس من أنظمة سابقة مارست العديد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة حكمها، وخلال ثوراتها أيضاً، إلى أنظمة ديمقراطية تحاول معالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وبناء أنظمة جديدة تكافح الانتهاكات والاتجاه نحو السلم الأهلي، من خلال تطبيق مجموعة من الآليات، وتشكيل اللجان لتحقيق العدالة الانتقالية في مجتمعاتها.

¹ محمد عز، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية، (الحوار المنمنن 26/3/2015)، في: <https://bit.ly/37ZYFQG>

ثانياً: مشروعية العدالة الانتقالية:

تستمد العدالة الانتقالية مشروعيتها من ضرورة معالجة الاختلالات التي حدثت في المجتمعات الإنسانية في ظل الظروف الاستثنائية، وفي أثناء فترات الانتقال السياسي، من حيث تحقيق مطالب المتضررين بشكل جدي؛ لضمان العدالة والمساواة والسلم والاستقرار، ويرى المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية، وخاصة مواجهة الماضي تقوم على مبررات، منها: ضرورة مواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وتقوية الديمقراطية؛ حيث إن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم وتقوى من دون تحقيق "جهود مستمرة ومنظمة وتوافقية لمواجهة انتهاكات الماضي"¹.

إن الواجب الأخلاقي يفرض مواجهة الماضي، وعدم نسيان الضحايا والناجين من الفظائع، والقبول بهم والاعتراف بهم كضحايا، إذ إنه من "المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه"، وهو ما يحتم "إظهاره بطريقة بناءة"؛ للحيلولة دون ارتكاب أعمال شنيعة في المستقبل. وإذا كان مجال العدالة الانتقالية يهتم بمجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة؛ لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، بحيث تحيل هذه الاستراتيجيات وتطبيقاتها عملياً إلى خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، فإن ذلك يحتم أن تقام هذه العدالة الانتقالية ضمن سياق من التحول الديمقراطي؛ بغية تجنب تكرار الأسباب التي أفضت إلى النزاع من البداية، وما يرتبط بذلك من الحاجة إلى الآليات المؤسسية والعملية التي تمكن من الحفاظ على مطلب حقوق الإنسان وكرامته².

وجد الاهتمام العالمي الراهن بقضايا تحقيق العدالة الانتقالية أسبابه في عوامل عولمية دفعت به إلى واجهة الأحداث، ويتعلق الأمر بالمسار التوحيدي الذي أضحى يمس الوضع البشري أولاً، ثم انحسار منزلة "سيادة الدولة" في الوضع الدولي الراهن ثانياً، ويمكن اختزال تلك العوامل فيما يلي³:

¹ مولاي عبد الكريم، الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية مقارنة أولية، العدد 11 (قطر، مجلة تبين 2015/3/11)، ص3.

² المرجع السابق، ص19-20.

³ المرجع السابق، ص19-20.

- الكثافة التواصلية بين الشعوب بفعل الثورة الاتصالية، وما حققه ذلك من انكشاف للوضع الداخلي للدول أمام العالم، فرض بدوره على الحكومات ضرورة التصرف بغية توجيه العناية إلى أوضاع حقوق الإنسان.
- تبوّأت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني على الصعيد العالمي مكانة وسلطة موازية إعلامياً على الأقل، لسلطات الدولة وحكوماتها.
- المراجعة الدقيقة لمفهوم الشرعية وأبعاده القانونية بإعطاء الأولوية لحق الإنسان كفرد مجرد قبل الحقوق السيادية للدولة ككيانات سياسية، ومن ثم فسح المجال أمام حق التدخل لحماية الشعوب من سيطرة تسلط أنظمتها، أو سيطرة بعض الإثنيات على الأخرى¹.

ثالثاً: نماذج دولية وإقليمية للعدالة الانتقالية:

إن تجارب كل بلد ومساراته الخاصة، بمنزلة اللحظات الحية على تواصل المشترك الإنساني، الذي ساهم في تعزيز الفكر السياسي والثقافة الديمقراطية إزاء قضايا طرحت في مرحلة أولى، وعلى جيل أول في بلدان من منطقة أمريكا اللاتينية، وفي مرحلة ثانية على صعيد بعض بلدان أفريقيا وآسيا، وراثناً في الوطن العربي، الذي بفضل أحداث (ربيعه) الكبرى، أطلقت ديناميات واعدة في مجال العدالة الانتقالية في المغرب، بالتقدم في تنفيذ عدد من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وفي تونس بتبلور مسار إعدادي نوعي أفضى إلى ميلاد مشروع قانوني لهيئة "الحقيقة والكرامة"، وفي كل من ليبيا واليمن باقتراح مشروعين قانونيين يؤشران إلى المستقبل، وفي مصر بتواصل الدعوات إلى الحوار الواسع حول الممكن من العدالة الانتقالية².

بعض النماذج الدولية والإقليمية التي خاضت تجربة العدالة الانتقالية:

النموذج الأول: الأرجنتين:

¹ المرجع السابق، ص 19-20.

² العدالة الانتقالية، حلقة نقاشية، (مجلة المستقبل العربي، مارس 2011).

قام الجنرال "خورخي فيديلا" في عام 1976 بانقلاب عسكري على حكومة رئيسه "إيزابيلا بيرون"، استولى على إثره على الحكم في الأرجنتين، وقام "فيديلا" بفرض الأحكام العرفية، واستخدام سياسة القمع ضد المواطنين، واستمر الحكم العسكري للأرجنتين من عام 1976 حتى عام 1983، وهو العام الذي هزم فيه الجيش الأرجنتيني من نظيره البريطاني في حرب "المالوين"، وقد شهدت الأرجنتين خلال تلك الفترة شتى صنوف الانتهاكات لحقوق الإنسان من (قتل، تعذيب، اختفاء قسري،.....).

وتتبع أهمية التجربة الأرجنتينية في العدالة الانتقالية من رافدين أساسيين، الأول: وهو أن التجربة الأرجنتينية تعدّ من التجارب الأولى في العالم في مجال تطبيق العدالة الانتقالية، حيث يمكن القول بأن مصطلح العدالة الانتقالية ولدت من داخل الأرجنتين، أما الثاني: يتمثل في كون التجربة الأرجنتينية قد شهدت عثرات كبيرة، ومقاومات أكبر في سبيل تحقيقها، وبالرغم من هذا فقد حاول "راؤول ألفونسين" وحكومته المرور قدمًا نحو تحقيق العدالة الانتقالية، وذلك من خلال ما يلي¹:

1- لجان تقصي الحقائق.

2- المحاكم الجنائية.

3- تعويض الضحايا وجبر الضرر.

4- إحياء الذكرى.

5- الإصلاح المؤسسي.

6- ضمان عدم التكرار في المستقبل.

¹ تامر موافي، الإفلات من العقاب عن العدالة الانتقالية الغائبة في: تونس ومصر وليبيا واليمن، (مصر، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2013)، ص 17-18.

النموذج الثاني: يوغسلافيا:

تعد حرب البوسنة والهرسك أكثر الحروب دموية وعنفاً من الحرب العالمية الثانية، إذ سقط خلالها مائة ألف قتيل معظمهم من المدنيين، وشرد أكثر من مليوني بوسني من منازلهم، كما شهدت تلك الحرب العديد من حالات التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، بل وجرائم حرب ترتقي لأن تكون جرائم إبادة جماعية، وانتهت الحرب باتفاق سياسي لم يحقق طموح معظم مواطني البوسنة والهرسك.

تعد تجربة البوسنة والهرسك من التجارب الإنسانية الحديثة لجهة محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وهي في الواقع تجربة تعتبر نتائجها بغالبها الأعم سلبية للضحايا وذويهم، إذ لم يتم بشكل فعلي معاقبة منتهكي حقوق الإنسان، إذ تأخر اعتقال بعضهم لسنوات وآخرين لم يتم تسليمهم بعد.

لكن في المقابل؛ أسهمت في تطوير العديد من الآليات القضائية والقانونية التي تتيح محاسبة مجرمي الحرب مستقبلاً، كما قدمت التجربة البوسنية نموذجاً للمحاكم الدولية متمثلاً بالمحكمة الجنائية الدولية لدولة يوغسلافيا السابقة، إضافة إلى تأسيس محمة البوسنة والهرسك من قبل دولة البوسنة والهرسك؛ للمساعدة في محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب.

لكن أبرز ما قدمته التجربة البوسنية للحضارة الإنسانية كان معالجتها لمعضلة المفقودين أثناء الحرب، وذلك من خلال تحليل الحمض النووي DNA لكل من الضحايا والأهالي ومطابقتها بعد ذلك، وتم اكتشاف 70% من المفقودين إبان الحرب حتى الآن وهي نسبة لن تتكرر في تاريخ النزاعات والحروب¹.

¹ عمرو السراج، تجربة العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك، (البوسنة والهرسك، الهيئة السورية للعدالة الانتقالية، 2014)، ص4.

النموذج الثالث: تونس:

في 17 ديسمبر 2010 أشعل محمد البوعزيزي النار في جسده؛ ليكون شرارة الثورة التي اندلعت تظاهراتها في اليوم التالي مباشرة في منطقة سيدي بوزيد، واستمرت التظاهرات في التنامي، واتسع نطاقها لتشمل محافظات تونس كافة، حتى أجبر الرئيس التونسي إلى الفرار خارج البلاد يوم الجمعة 14 يناير 2011.

الإطار القانوني

مشروع قانون العدالة الانتقالية:

تم تشكيل لجنة للحوار الوطني حول العدالة الانتقالية وقانونها، تفرع عنها عدة لجان إقليمية عقدت كل منها لقاءات وندوات وحلقات استماع في مدن تونسية شتى؛ بهدف تجميع آراء جميع الأطراف حول ما ينبغي إدراجه في القانون؛ لتحقيق أهداف كشف الحقيقة، والمساءلة، والمصالحة، والتعويض، وجبر الضرر.

أهم ما تضمنه مشروع القانون:

يتألف مشروع القانون من عنوانين رئيسيين، يتناول الأول أسس العدالة الانتقالية، بينما يتناول الثاني هيئة الحقيقة والكرامة، المنوط بها تنفيذ المهام التي تتألف منها منظومة العدالة الانتقالية.

ممكنات تطبيق العدالة الانتقالية على الحالة الفلسطينية:

تسمح لنا التجربة الفلسطينية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية بأول تجربة عربية تضع حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان أمام أوضاع معقدة، بحيث نقف أمام مهمة تعد من أصعب المهمات، وتكمن في تخليص المجتمع من الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، والمتعددة من خلال

تناول عقلاني وعادل لمسألة المحاسبة والتعويض للضحايا، وامتلاك الرؤية الصائبة لمعالجة إرث طويل من الانتهاكات، وبالرغم من تأكيد القانون الأساسي الفلسطيني بمقتضى المادة 32 منه على أن "كل اعتداء على الحقوق والحريات التي يكفلها القانون الأساسي 2003 جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية، ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل السلطة الوطنية تعويض عادل لمن وقع عليه الضرر".

إلا أن المعطيات والأوضاع تشير إلى ضرورة التفكير في حل المعضلات الآتية:

1- أننا نقف أمام حالة نموذجية للتعسف وارتكاب الانتهاكات لحقوق الإنسان سابقة ولاحقة، مع صعوبة محاسبة أشخاص ارتكبوا جرائم وانتهاكات متعددة، وهم اليوم في موقع السلطة والنفوذ، والخشية أن نقع في فخ محاسبة الأسماك الصغيرة في حين أن الحيتان الكبيرة تجري حمايتها.

2- غياب أو تعطل الأنظمة المؤسساتية المستقلة والمكلفة بسيادة القانون وضمن العدالة، الأمر الذي يحتاج إلى وقت إلى إعادة بناءها وتفعيلها، فالعدالة لا يمكن أن تتحقق واقعياً إلا بتلازم أسس الحق والحرية، وكل اعتداء عليهما هو نسف كامل لأسس الديمقراطية وأركان السلم الأهلي.

3- ضمان العدالة والكرامة للضحايا وأهالي الضحايا، والذي ينبغي أن يكون بتشكيل لجان تحقيق مستقلة، وقضاء مستقل يعتمد قواعد العدالة ومعايير حقوق الإنسان.

4- أن العلاقات بين جميع الفرقاء الفلسطينيين لا تزال تتطلب نقاشاً معمقاً وجريئاً؛ من أجل التوصل إلى صيغة تحمي حقوق الضحايا، وتضمن الحقوق والحريات، وتدعم قيم الديمقراطية.

بالرغم من كل التحديات السابقة وغيرها الكثير، إلا أنه ومن خلال ما تم استعراضه من تجارب الدول الأخرى؛ يظهر لنا أن العدالة الانتقالية بكل ما تتضمنه من قيم ومعايير ومناهج تعد المخرج المثالي لمجتمعنا الفلسطيني بواقعة المؤلم، ولذلك فإن الدعوة إلى استلهاً واستيعاب واستحضار تجارب العدالة الانتقالية، والإبداع في تطبيقها بما يتلاءم مع واقع مجتمعنا، شريطة عدم إغفال قيم الوحدة، والتسامح، والحوار، والعدالة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، فهي إذن دعوة للنضال وتجاوز كل التحديات والمعوقات التي يمكن أن تعطل المصالحة والعدالة الانتقالية.

رابعاً: الأدوار الشبابية في العدالة الانتقالية:

إن مفهوم العدالة الانتقالية وآلياتها هو مفهوم حديث نسبياً، وخاصة عند فئة الشباب؛ لذا نجد فئة قليلة من الشباب ممن لديهم المعرفة والدراية بهذا المفهوم وآلياته؛ ولأننا نسعى لتحقيق هذه التجربة في مجتمعنا الفلسطيني، ولأنه لا يمكن تحقيق أي خطوة دون الوعي والعلم بها من جميع أفراد المجتمع وتحديداً الفئات المؤثرة، ولأن الشباب من هذه الفئات المؤثرة حيث تبلغ نسبتهم 23% أي حوالي ثلث إجمالي عدد السكان في فلسطين؛ فعلى الشباب تقع مسؤولية إحداث هذا الوعي لدى فئاتهم والفئات الأخرى أيضاً¹.

وهو ما يتلخص به دورهم الحقيقي والجوهرى في تحقيق العدالة الانتقالية، أو السعي إلى تحقيقها، وهو نشر الوعي والمعرفة بمفهوم العدالة الانتقالية، ونجاعة هذه التجربة، وهو ما سينتج عنه من تنفيذ مبادرات شبابية لتكريس مفهوم العدالة الانتقالية، وأهمية هذه التجربة في تطبيقها على الحالة الفلسطينية. ومن المبادرات التي يمكن تنفيذها لتكريس الوعي بالعدالة الانتقالية كالاتي:

-تنفيذ ورشات عمل توعوية لأقرانهم من الشباب.

-إدارة حملات رقمية لتوعية ونشر مفهوم العدالة الانتقالية لجميع فئات المجتمع.

¹ مرجع سابق، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا ، 2019.

-المشاركة في حلقات إذاعية وتلفزيونية للحديث عن عملية العدالة الانتقالية وآلياتها.

إن إحداث هذا الوعي يساهم بشكل كبير في تطبيق العدالة الانتقالية، وإنهاء لحالة الانقسام الفلسطيني، وإعادة الوحدة الفلسطينية بين فرقائها، وهو الخطوة المهمة والكبيرة في إزالة جملة كبيرة من مشاكل الشباب الفلسطيني وهمومهم؛ لأن الانقسام هو المسبب الرئيسي لها، وهو من شأنه أن يفتح الأفق أمام الشباب والمجتمع الفلسطيني ككل.

بالإضافة إلى أن قيم العدالة الانتقالية أيضًا، والتي سيتم نشرها وترسيخها بين الشباب الفلسطيني له دور كبير في تعزيز منظومة القيم لدى الشباب الفلسطيني، والوصول بالمجتمع إلى حالة التآخي والتعاقد والتكاتف جنبًا إلى جنب، وإعادة البوصلة للقضية الفلسطينية والقدس الشريف، وحق العودة وعيش الشباب الفلسطيني بواقع كريم، وانتزاع حقوقه المطلوبة.

خامسًا: رؤية الشباب الفلسطيني لمفهوم العدالة الانتقالية:

تستحوذ نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني على النسب الأكبر من مجموع سكانه، إلا أن هذه الفئة وفي خلاف عن واقع الشباب في مختلف الدول الغربية والعربية، فإنهم أصبحوا من الفئات المهمشة، والتي تعاني العديد من المشاكل والأزمات والحقوق المنتهكة، فهو فاقد لحقه في الحصول على فرص عمل وحقه في السفر والتنقل، وما نشاهده من منع متكرر لبعض الشباب في السفر، وصعوبات جمة تواجه البعض الآخر، وما يواجهه الشباب من قمع لحرياته في التعبير عن رأيه، والاعتقالات السياسية التعسفية على خلفية حرية الرأي، وقمع تجمعاتهم السلمية عندما يخرجون مطالبين بحقوقهم، والوساطة والمحسوبية والمحاباة التي يعاني منها الشباب في تحصيل حقوقه.

هذه الأزمات والمشاكل جعلت من الشباب ضحيةً أمام الانتهاكات والتجاوزات التي يعاني منها، فقد بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية 27%، وفي قطاع غزة ارتفعت إلى 69% للعام 2018، حيث إن نحو أكثر من نصف الخريجين عاطلون عن العمل، وفي تقدير مماثل في أكثر من نصف

الشباب الفلسطيني هم فقراء، وإن ما نسبته 15% من الأسر الفلسطينية يرأسها شباب، وقد اقتصر وجود الشباب في مراكز صنع القرار ما نسبته فقط 1%¹.

ما جعل الشباب الفلسطيني بحالة من الاغتراب المجتمعي، من ضعف للمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل وينظرون للحياة بمنظور سلبي للغاية، وإلى ذواتهم أيضاً، فقد أضحو فاقدي الإيمان بقدراتهم، وقدرتهم على العطاء والتغيير، وأصبح الشباب يهربون من أنفسهم، ومن واقعهم بإدمانهم على مواقع التواصل الاجتماعي، فهم يرون بما نسبته 84% بأن مستقبلهم محفوف بالمخاطر؛ ما أدى إلى تنامي رغبتهم في الهجرة؛ بحثاً عن واقع أفضل ينبئ بمستقبل جيد لهم، فقد بلغت نسبة الشباب الراغبين في الهجرة 51% في قطاع غزة².

تراجع المنظومة القيمية لدى الشباب الفلسطيني تسببت بتراجع قيم العمل المجتمعي والتطوعي، فقد بلغت نسبة الشباب المشاركين في أعمال وأنشطة خيرية غير مادية 11%، أما نسبة من شاركوا في أنشطة تنمية مجتمعية فقد بلغت 7% من نسبة الشباب الفلسطيني فقط، بالإضافة إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، حيث بلغت 60% وفقده المصداقية لأصحاب القرار في المجتمع الفلسطيني وقادة الأحزاب السياسية وجميع القوى المؤثرة في الحالة الفلسطينية، لقد أصبح الشباب الفلسطيني يعيش حالة من التيه والانفصال، فهو تارة ينتفض محاولاً الدفاع عن حقوقه وحرياته، وتارة يستكين متكيفاً متصلحاً مع واقعه المزرى، خاصة بعد الانقسام السياسي، فهو المصدر الأكبر لجميع الأزمات والمشكلات التي يعيشها مجتمعنا الفلسطيني وخاصة الشباب³.

¹ مرجع سابق، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2019.

² أسباب هجرة الشباب وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني، استطلاع رأي، (مركز الدراسات وقياس الرأي العام، وكالة سما،

يوليو 2018)، في: <https://bit.ly/2vhxAuW>

³ استطلاع رأي "نتائج استطلاع الرأي بين الشباب الفلسطيني"، فلسطين، (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2013)، في:

لم يعد الشباب الفلسطيني مؤمناً بقدرة ومصادقية القوى الفلسطينية، ورغبتها في إيجاد حل منصف للأزمة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وبالتالي حل العديد من مشاكله، والمرتبطة بشكل أو بآخر بحالة الانقسام الفلسطيني. ويرى الحل بأنه أشبه بمعجزة تقع على المجتمع الفلسطيني فتحل جميع عقده ومشاكله وأزماته.

هذه الحالة التي يعيشها الشباب الفلسطيني انعكست على فهمه للعدالة الانتقالية، والتي يمكن أن تكون هي الحل الحقيقي للأزمات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، والتي ازدادت حدتها بعد الانقسام البغيض، فنجد أن البعض لم يسبق له أن سمع بهذا المصطلح، والبعض من سبق له معرفة هذا المفهوم، لكنه لا يعي ماهية العدالة الانتقالية جيداً، ويرى بأنه لا يوجد أي دور للشباب في عملية العدالة الانتقالية، والقلّة القليلة من هم على معرفة جيدة بهذه العملية وآلياتها، وأهمية تطبيقها على الحالة الفلسطينية، ويرى بأن تجربة العدالة الانتقالية تجربة مهمة يمكن اعتبارها مخرجاً للحالة الفلسطينية التي نعيشها حالياً، لكن يتطلب تطبيقها تظافراً للجهود، وأن يكون هدفها الحقيقي هو تحقيق السلم الأهلي، بعيداً عن المصالح الشخصية والفئوية، دون تجاهل لأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للانتهاكات خلال فترة الانقسام¹.

إن غياب الفهم لعملية العدالة الانتقالية وماهيتها رافقه غياب لقيم العدالة الانتقالية قيم التسامح والعفو، وأهمية الخلاص الجمعي كأولوية على الخلاص الفردي، فهي "الأنا" التي يغلبها الشباب في حياتهم المجتمعية والسياسية والاقتصادية، وأصبح همه الفردي على حساب الهم الجمعي نحن الكل الفلسطيني الذي سعى شبابه تحديداً على الدوام لتصدر الموقف الوطني والنضالي والمجتمعي، فكان انطلاق الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية من كنف الجامعات الفلسطينية، والتي تضم العدد

¹ المقابلات:

- مقابلة شخصية، ناشط شبابي، الاتحاد العام للمراكز الثقافية، 2019/10/20.
- مقابلة عبر الفيس بوك، ناشط سياسي، جامعة الأقصى، 2019/10/18.
- مقابلة شخصية، طالب من جامعة الأزهر (18 أكتوبر 2019).

الأكبر للشباب الفلسطيني داخل أسوارها، وكان التآزر والتآخي والتكافل الاجتماعي بين أبنائه بأروع صورته ومضرباً للأمثال.

أثر الانقسام الفلسطيني على زعزعة هذه القيم المجتمعية، وتراجع لحالة التسامح والتآخي، وتصدرت صورة التعصب والحقد والكره للآخر لمجرد الاختلاف في الرأي والانتماء السياسي.

لذا وجب على الشباب الفلسطيني التحرك كعادته دوماً بالصدارة، بأن يعود بالمجتمع الفلسطيني إلى مشهده الحقيقي ومنظومته القيمية الأصيلة، بدعوة جميع فئاته إلى إعادة اللحمة بين أبناء شعبه، وتمثله بأزهى صورته التي شهدناه على الدوام.

النتائج:

- أظهرت الورقة أن الشباب الفلسطيني ينقسم إلى ثلاثة أقسام في التعامل مع مفهوم العدالة الانتقالية: القسم الأول، ليس له أي دراية أو معرفة بمفهوم العدالة الانتقالية، أما القسم الثاني، موقفه سلبي حيث يرى أن ليس له أي دور، أما القسم الثالث، موقفه إيجابي فهو ملم بمفهوم العدالة الانتقالية، ويرى ويؤمن بأن له دور مهم في عملية العدالة الانتقالية.
- إن للشباب دوراً مهماً؛ سعيًا لتحقيق العدالة الانتقالية في فلسطين، ويتمثل في نشر وتكريس الوعي بمفهوم العدالة الانتقالية، وآليات تطبيقها لأقرانهم، والفئات الأخرى في المجتمع.
- إن تطبيق العدالة الانتقالية هو الحل الجذري للمشاكل والأزمات التي يعيشها الشباب الفلسطيني من منظور الشباب الفلسطيني.
- ضعف اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بموضوع العدالة الانتقالية والأنشطة المقدمة في هذا المجال، وترسيخها كثقافة مجتمعية.

- ان من معوقات تطبيق الحالة الفلسطينية غياب القوانين الرادعة، وعدم القدرة على تطبيقها بسبب حالة الانقسام الفلسطيني، وتعطل أعمال المجلس التشريعي؛ ما يشكل صعوبة في محاسبة منتهكي حقوق الإنسان.
- ضعف النظام التعليمي في تعزيزه لمفاهيم العدالة الانتقالية وقيمها، وبناء جيل يتبنى قيم ومبادئ العدالة الانتقالية في المجتمع الفلسطيني.

التوصيات:

- تنفيذ الشباب لورشات عمل توعوية لفئات المجتمع المختلفة، وتشمل جميع المناطق خاصة المهمشة منها.
- إطلاق حملة مناصرة رقمية من الشباب الفلسطيني؛ لتوعية الأفراد بماهية العدالة الانتقالية، والضغط على صناع القرار؛ لتطبيقها على الحالة الفلسطينية.
- إدارة جلسات حوارية تجمع الشباب مع مختصين في المجال الحقوقي والقانوني؛ لتوضيح مفهوم العدالة الانتقالية والتجارب المطبقة على الصعيد العالمي والإقليمي، وكيفية تطبيقها على الحالة الفلسطينية والأدوار الشابة في هذه التجربة.
- حث مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات التي من شأنها أن تعزز العدالة الانتقالية كثقافة مجتمعية.
- مطالبة وزارة التربية والتعليم بإضافة وتعديل المنهاج الدراسي والخطط التعليمية، بما يعزز مبادئ وقيم العدالة الانتقالية لدى أبناء المجتمع الفلسطيني.
- إطلاق حملة ضغط على صناع القرار في المجتمع الفلسطيني؛ لتطبيق القانون على منتهكي حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة الانتقالية في فلسطين.

المراجع والمصادر

أولاً: المقابلات:

- مقابلة عبر الفيس بوك، ناشط سياسي، جامعة الأقصى، 2019/10/18.
- مقابلة شخصية، طالب جامعي، جامعة الأزهر، 2019/10/18.
- مقابلة شخصية، ناشط شبابي، الاتحاد العام للمراكز الثقافية، 2019/10/20.

ثانياً: القوانين والمواثيق:

- موجز تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة حول (سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع)، مجلس الأمن، 24 آب 2004، التقرير المرقم S/2004/616.
- مشروع القانون الأساسي التونسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الصادر في 24 ديسمبر 2013، الفصل الأول. الباب الأول من المشروع.

رابعاً: التقارير واستطلاعات الرأي:

- تقرير (واقع الشباب في فلسطين)، فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2019.
- استطلاع رأي "أسباب هجرة الشباب وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني"، فلسطين، مركز الدراسات وقياس الرأي العام، وكالة سما، يوليو 2018.

خاصًا: الدراسات:

- موافي، تامر (الإفلات من العقاب: عن العدالة الانتقالية الغائبة في: تونس ومصر وليبيا واليمن)، مصر، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ط1، 2013.
- عبد الكريم ، مولاوي (الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية) ، قطر، 2015.
- الصقلي، إياد. الجبوري، عامر، (العدالة الانتقالية دراسة قانونية)، العراق، جامعة الموصل، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 2017.
- السراج، عمرو (تجربة العدالة الانتقالية في البوسنة والهرسك)، البوسنة والهرسك، 2014.
- رشوان، علاء الدين (مفهوم العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة). مصر، 2013.
- العدالة الانتقالية، حلقة نقاشية (مجلة المستقبل العربي، مارس 2011).

سادسًا: مواقع الإنترنت:

- عز ، محمد. (العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية (مصر، 2015. <http://www.ahewar.org>
- استطلاع رأي "نتائج استطلاع الرأي بين الشباب الفلسطيني"، فلسطين، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2013 <http://www.awrad.org>

آليات تعزيز الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني

تفريد جبر نجم

هبة صبري أبو بكر

ملخص:

تناولت الورقة أزمة الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني، من خلال التركيز على مفهوم الحوار والفجوات التي يعانها الحوار السلمي في المجتمع الفلسطيني، كما تناولت الورقة مدى الحاجة في مجتمعنا إلى الحوار السلمي، وتوصيف الحالة الآنية للحوار السلمي لدى الشباب في المجتمع الفلسطيني.

خلصت الورقة إلى أهم الآليات التي تساهم في تعزيز الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني، وأبرزت المشاكل والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي أنتجت الحالة العنيفة والتعصبية، وتنامي الأمراض والمشاكل المجتمعية لغياب الحوار السلمي بين أفراد المجتمع، وخاصة الشباب منهم، حيث توالى الأزمات الداخلية والخارجية في المجتمع الفلسطيني؛ ما عزز أزمة الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني. وأكدت على ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في غرس ثقافة الحوار السلمي.

مقدمة:

يشهد المجتمع الفلسطيني على الصعيد السياسي والاقتصادي جملة من الأوضاع التي أثرت سلباً على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ونفسياً على الفرد نفسه؛ ما جعل الحياة اليومية حملاً ثقيلاً على كاهله، بالأخص منه الشباب الذي وجدوا أنفسهم في دائرة النزاع المستمر والصراعات؛ ما زاد الضغط النفسي على الشباب الفلسطيني الذي يتجه إلى أساليب عنيفة تدفع ثقافة الحوار إلى القاع.

هنا تكمن مشكلة هذه الورقة في ضعف ثقافة الحوار السلمي، والتعامل بثقافة حوار تقوم على العنفية والقمعية والتعصب، وهي السائدة في مجتمعنا، وهذا ما يقودنا إلى السؤال الرئيس: ما الحاجة الضرورية لترسيخ ثقافة الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني؟ وما سبب أزمة ضعف الحوار السلمي لديه وآليات تعزيزه؟

جاءت عدة دراسات سابقة تتطرق إلى مناقشة ثقافة الحوار حيث تناولت دراسة الفليت (آليات تشر ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، ٢٠١٥) وتبين هذه الدراسة أن هناك ضعف في الجامعات الفلسطينية في إعمال ثقافة الحوار بين طلابها، ولأن الدراسة السابقة ركزت في مضمونها على الطالب الجامعي، وفي تقديمها للآليات المقترحة أيضاً في نطاق عمل الجامعة؛ ما يجعل الفئة المستفيدة من الطرح هي فئة محدودة، ولأن مثل هذه المشكلات يتطلب العمل عليها بتكاتف جميع الجهود والأطراف. لذا، تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع ثقافة الحوار لدى الشباب الفلسطيني، ودور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز ثقافة الحوار.

أنت هذه الورقة لتقدم مجموعة آليات سلسلة وقابلة للتطبيق، والشباب مشارك قوي فيها لتعزيز الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني، وتمكينها كثقافة أساسية في التعامل المجتمعي، إلى جانب توضيح الأثر في حال لم يتم إحياء هذه الثقافة، وبقاء الوضع كما هو عليه.

أولاً: الحوار السلمي:

هناك تعريفات عدة للحوار السلمي، منها أنه حديث بين شخصين أو أكثر يتم فيه مناقشة قضية، أو فكرة، أو موضوع ما يعتمد على الطريقة الودية والإقناع؛ لإيصال الفكرة بعيداً عن التعصب¹.

وهو أيضاً مراجعة الكلام في شأن ما لتعزيزه أو تصويبه أو تطويره، والوصول فيه إلى التماثل أو التجانس أو التفاهم أو التكامل².

وما الحوار إلا حالة علمية لها بعد إنساني واجتماعي وثقافي وسلوكي يضمن صدق النتائج، إذا ما أحسنت أدواته وآلياته، كما يضمن صحة المنهج وسلامة الموقف، إذا صحّت معه الصيغ والمقاصد والنوايا قبل أي اعتبار آخر³.

أما التعريف الإجرائي فهو مناقشة كلامية بين الأشخاص بهدوء واحترام دون تعصب لرأي معين أو عنصرية، وتعاون بين الأطراف المتحاوره بهدف معرفة الحقيقة، والوصول إليها، وهو مطلب من مطالب الحياة الأساسية، فعن طريقه يتم التواصل بين الأشخاص لتبادل الأفكار وفهمها.

¹ خلود الفليت، آليات نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر لدى الجامعات الفلسطينية، (فلسطين: جامعة فلسطين - مؤتمر ثقافة الحوار

ضرورة وطنية، ٢٠١٥)، ص ٦.

² حسنين جمعة، ثقافة الحوار مع الآخر، العدد الثالث، (سوريا: مجلة جامعة دمشق، ٢٠٠٨)، ص ١١.

³ عبدالله التطاوي، الحوار الثقافي - مشروع التواصل والانتماء، ط ١، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٣.

ويختلف مفهوم الحوار السلمي عن مصطلحات ومفاهيم أخرى متشابهة منها الجدل، فالجدل هو المنازعة، ليس بهدف إظهار الحق، وإنما لإلزام الخصم لمجرد التنازل عن رأيه، والافتقار برأي آخر، كما يشير إلى العناد والتمسك بالرأي والتعصب.

تتركز أهمية الحوار السلمي في تلبية الحاجة لخلق مجتمع توعوي إنساني، يفهم قضاياها بحيادية تامة، ويحاول إيجاد حلول لها بالطريقة السلمية الصحيحة.

ما الحاجة الضرورية للحوار السلمي؟

الحوار وسيلة للتفاهم، وعبرة عن مطلب إنساني، وأسلوب حضاري يصل الإنسان من خلاله إلى النضج الفكري، وقبول التنوع الثقافي الذي يؤدي إلى الابتعاد عن الجمود، وفتح قنوات التواصل مع المجتمعات الأخرى.

إنَّ الحوار من أهم أدبيات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في مجتمعنا المعاصر؛ لما له من أثر في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك، والتحليل، والاستدلال؛ بغية إنهاء خلافاتهم مع الآخرين بروح التسامح والصفاء بعيداً عن العنف والاقصاء.

الحوار هو سمة من سمات المجتمعات المتحضرة، والأداة الفعالة التي تساعد على حل المشكلات الصعبة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

أهداف الحوار السلمي:

1. إقامة الحجة، ودفع الشبهات والآراء والأقوال الفاسدة.
2. معرفة وجهات نظر الأطراف الأخرى حيال أمر معين.
3. البحث من أجل الوصول إلى نتائج أفضل، واستخدامها في حوارات أخرى.

4. إيجاد حل وسطي يرضى جميع الأطراف المتحاوره.

5. إقناع الطرف الآخر باستخدام أدلة واضحة، وتعديل وتقويم الأفكار الغير صحيحة.

6. يعمل على تحويل الرؤى الشخصية، وتجميعها في رؤية مشتركة واحدة، بل وتدعو إلى

اتفاق الآراء والجهود على الأساليب التي يمكن أن تحقق تلك الرؤية¹.

لا بدّ للحوار السلمي أن يرسى قواعده على أرضية صلبة وأهداف ثابتة تحقق الغاية منه،

والغاية الأسمى هي تغيير الوضع المجتمعي الفلسطيني؛ لوضع أفضل وأكثر ديمقراطية.

آداب الحوار السلمي:

هناك آداب من الواجب اتباعها حتى تحقق هذه العملية النتائج المرجوة:

• الإصغاء وحسن الاستماع: إن الإنصات عظيم الفائدة، فهو يفتح لك نافذة لترى ما

يدور في عقل الطرف الآخر، كما يجعل الطرف الآخر على استعداد للإنصات إليك،

فالمحدث البارح مستمع بارح². وإذا تم الإصغاء للشباب في معرفة مطالبهم وتلبيتها من

قبل أصحاب السلطة، فإن ذلك سيعزز المواطنة لديهم بشكل أكبر، ويتيح لهم الفرصة

في الشعور بالرضا والاكتماء، اللذين يساعدان على بناء مجتمع متسامح ديمقراطي.

• التواضع وعدم الانتصار للنفس: التغلب على النفس من أكثر الأمور التي تحتاج لجهد،

حتى يستطيع الفرد النجاح بذلك، فهذه الخطوة الأولى للفرد لاتساع مداركه، واتباع آداب

¹ محمد هلال، مهارات إدارة الحوار والمناقشات، ط1، (مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية، 1999)، ص 12.

² خلود الفليت، آليات نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي لدى الجامعات الفلسطينية، (فلسطين: جامعة فلسطين، مؤتمر جامعة فلسطين ثقافة

الحوار ضرورة وطنية، 2010)، ص 9.

الحوار بصدر رحب دون الاندفاع المتهور. والشباب من طبعه مندفع، فإذا تم زرع التغلب على النفس فيه، فإنه سيتحكم بأغلب ردود أفعاله بما يتناسب مع المواقف.

• **الابتعاد عن التعصب:** إنَّ التعصب يزيد من المشاحنات التي لا طائل منها سوى الآثار السلبية، التي تضح رأس المجتمع بحالة من التنافر والتوتر الشديد بين أفرادها؛ لذلك فإن الابتعاد عنه يجنب الكثير من هذه الآثار. فكثرة الأحزاب السياسية في مجتمعنا الفلسطيني والتنافس الذي بينهما ولدت حالة من النزاع المستمر بين فئات الشباب والتعصب والعنصرية الحزبية؛ ما أثر ذلك على تعزيز الانقسام الداخلي الفلسطيني وتشتيت هدفنا الأسمى عن القدس.

• **الاعتماد على العقل والمنطق:** إن تحكيم العقل في الحوار يجنب الكثيرين التعرض لسوء الفهم ووضعهم في حالة حرجة؛ لذلك فإنَّ العقل والمنطق هو الذي يقود إلى توازن الإدراك والتعامل السليم. ويجب على الشباب خاصة تحكيم عقولهم جيدًا؛ لمواجهة هذه الأوقات الحرجة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني على مستواه الداخلي والخارجي.

• **احترام رأي الآخر وتقبله:** حيث احترام الطرف الآخر يولد حالة من الإنسانية والود بين المتحاورين، والتعامل على أساس المشاركة الجماعية في جو يسوده الود، وإن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

إن تعلم آداب الحوار ابتداءً من الأسرة يعدُّ امتدادًا لخلق حالة من الوعي المجتمعي، ونهوض جيل مستقبلي يؤمن بأداة التغيير التي ستقضي على كل الآفات المضرة في المجتمع، وتنتشر ثقافة الحوار كأسلوب حياة.

آليات تعزيز الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني:

- مشاركة الشباب في المناظرات أداة حيوية في تعزيز ثقافة الحوار لدى الشباب الفلسطيني.
- تنفيذ الشباب للعديد من جلسات المساءلة والاستماع، والتي تساهم في تنمية الحوار السلمي لدى الشباب.
- تنفيذ مجموعة من ورشات العمل التوعوية للشباب حول أهمية الحوار السلمي، وآثاره على المجتمع.
- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي على اختلافها في نشر ثقافة الحوار السلمي.
- إعادة إعداد البرامج الحوارية التي تبث عبر وسائل الإعلام المختلفة بالشكل الذي يخدم ثقافة الحوار السلمي.
- تقديم القدوة من المؤثرين وأصحاب القرار وقادة المجتمع، بما يعزز ثقافة الحوار السلمي في المجتمع الفلسطيني.
- تفعيل دور وزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة ودمج الشباب ببرامجها الأساسية، وتشكيل حاضنة قوية للشباب من خلالهما.

ثانياً: واقع ثقافة الحوار السلمي في المجتمع الفلسطيني:

نعيش اليوم في مجتمعنا الفلسطيني حالة يرثى لها من انعدام البيئة الصحية للحوار السلمي، والجو العام المشحون بالخلافات السياسية، وأزمة الانقسام الداخلي منذ 2007، والذي أوجد حالة من التنافر بين أفراد المجتمع، وولّد العديد من الأزمات على المستوى السياسي والاجتماعي، مثل البطالة، وازدياد نسبة الفقر بشكل ملحوظ، حيث تقبع آلاف العائلات تحت خط الفقر حسب إحصاء الأمم المتحدة، وهناك الحصار المفروض على قطاع غزة الذي يضيق الخناق أكثر؛ ما أثر كل ذلك على الشباب بالدرجة الأولى لانعدام فرص الحياة الكريمة، الذي كان يطمح بها في بداية تأسيس حياته الخاصة به، والتعامل معه على أساس عنصري حزبي، والمحسوبية والواسطة التي

تسود المؤسسات ومراكز صنع القرار، وتؤثر سلبًا على تيسير حياته، واستغلال وإهدار طاقات الشباب في التطوع لمدة طويلة دون عائد مادي، ودون قانون دولي يحفظ لهم حقوقهم العامة.

وقد ولد ذلك الصدمة عند الشباب الفلسطيني، وحالة من الخنق والنقمة؛ لما يحدث لهم نتيجة وضع لم يوجدوه، فاتجه الشباب إلى تفريغ هذا الظلم الواقع عليهم والكبت إلى العنف بكل أشكاله والتدخين والإدمان، والتسرب من التعليم، وتناقص الاهتمام لدى الشباب بالقضايا الوطنية العامة، كذلك تراجع الميل للعمل التطوعي.

لذلك جاءت الحاجة الملحة لإرساء ثقافة الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني؛ لمحاولة إنقاذ ولو جزء بسيط من المجتمع.

الأسباب والفجوات التي يواجهها الحوار السلمي في المجتمع الفلسطيني:

1- الوضع السياسي: نتيجة تعرض المجتمع للضغط السياسي من احتلال واعتقالات وحروب مستمرة على قطاع غزة، والحصار المفروض عليها؛ خلقت حالة من الرعب والاهتزاز النفسي، وعدم الشعور بالأمان؛ ما أدى سلبًا على آليات الحوار.

2- الوضع الاقتصادي: جراء الأزمات التي تمر بها الحالة السياسية في البلاد، أثرت على الوضع الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني؛ ما قلل مستوى دخل الفرد، وزادت نسبة البطالة والفقر التي عملت على زعزعة الحالة الاجتماعية بين الأفراد وعلاقتها ببعضهما.

3- التعصب والحزبية: يعرف التعصب على أنه ضعف النفس وجهة العقل، وهذا يؤدي إلى الخطأ المطلق، والتعصب يجعل الإنسان يعتقد أنه هو ومعتقداته يسيران في طريق سليم، وباقي المعتقدات خطأ¹.

4- غياب دور المؤسسات الحكومية: في ظل الانقسام المشؤوم الذي فرض على الشعب الفلسطيني، والتفكك في البيت الفلسطيني الداخلي غياب دور المؤسسات الحكومية والوزارات؛ مثل وزارة الثقافة، ووزارة الشباب والرياضة التي كان من واجبها عمل برامج داعمة لنشر ثقافة الحوار السلمي.

5- ضعف دور المؤسسات المجتمعية المدنية: ضعف دور المؤسسات في خلق بيئة صحية للحوار السلمي بين الشباب الفلسطيني، وعدم استثمار الطاقات المهدورة للشباب للنهوض بهم، ومساعدتهم لتكوين حياتهم الخاصة، واستثمار المواهب الإبداعية والفنية؛ لتغيير ولفت نظر المجتمع المشحون بالعنف لوجود أساليب أخرى سلمية يتم فيها تفريغ الضغوط النفسية بنتائج مبهرة، وأيضًا استغلال بعض المؤسسات للشباب تحت مسمى التطوع لسنوات عديدة، دون أي عائد عليه؛ ما أفقد الشباب مصداقيتهم في هذه المؤسسات.

6- غياب دور الأسرة: التربية السليمة تؤثر على تصرفات الفرد، وتزرع به المبادئ التي زرعتها فيه الأسرة، فتغفل الأسرة عن ثقافة الحوار التي يجب زرعها بالفرد بداية من الأسرة.

7- غياب حرية التعبير عن الرأي: القمع الذي يواجهه الشباب الفلسطيني في التعبير عن آرائهم، واحترام آرائهم الخاصة من قبل الحكومة المسيطرة على الدولة، من خلال ملاحقة الشباب حتى على مواقع التواصل الاجتماعي، وسجنهم، وتعذيبهم، وقمعهم على إثر التعبير عن آرائهم الخاصة، واحتكار وسائل الإعلام؛ ما ولد لدى الشباب فجوة كبيرة عن الحوار السلمي.

¹ (مرجع سابق)خلود الفليت، آليات نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي لدى الجامعات الفلسطينية، (فلسطين: جامعة فلسطين، مؤتمر جامعة فلسطين ثقافة الحوار ضرورة وطنية، ٢٠١٥)، ص ١٠.

إن الثقافة المجتمعية السائدة، والقوانين القبلية التي تخنق المجتمع بعاداتها وتقاليدها تزيد من فجوة هذه الأسباب، وترسيخ ظاهرة التعصبية والانحياز الشديد لكل ما يدعو إلى إغفال العقل، وتمييز الصواب سواء آليات الحوار السلمي أو غيرها.

تأثير غياب ثقافة الحوار السلمي على الشباب الفلسطيني:

- توجه الشباب الفلسطيني إلى العنف بأنواعه النفسي والجسدي؛ للتفريغ من الضغط والاضطهاد الواقع عليه. فإن نسبة العنف للنساء اللواتي تعرضن للعنف بلغت 58.6% من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي، وجرائم الإيذاء العمدي، فقد بلغت 841 جريمة لعام 2018، أما عن حالات الشروع في القتل القصد، فقد بلغت 10 حالة في نفس العام. وقضايا المشاجرة العامة فقد بلغت 77 قضية، أما عن قضايا التهديد؛ فقد بلغت 307 قضية لعام 2018 وقضايا هتك العرض بلغت 32 قضية. وزيادة عدد الجرائم الإنسانية في المجتمع الفلسطيني، أما قضايا الحاق الضرر بمال الغير بلغت 356 قضية، والجرائم الإلكترونية بلغت 28162 طلباً، وهذا ما ذكرته النيابة العامة في تقرير إحصائي لها¹.
- زيادة نسبة الشباب المهاجرين والراغبين بالهجرة، وأخطر هذه الظواهر هي تنامي الرغبة للهجرة من الوطن، والتي بلغت نسبتها 51%. وأن عدد من هاجروا فعلاً 61 ألف مواطن، عاد منهم 37 ألف في العام 2018².
- توجه الشباب إلى الإدمان على المواد المخدرة التي تشكل خطراً كبيراً على المجتمع.

¹ نيابة الأحداث، التقرير الإحصائي السنوي، 2017، في: <http://www.pgp.ps>

² مركز الدراسات وقياس الرأي، استطلاع رأي "أسباب هجرة الشباب وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني"، (وكالة سما، يوليو 2018)، في:

<https://samanews.ps>

- زيادة توجه الشباب إلى الانتحار: فقد بلغت حالات الانتحار 624 حالة في العام 2015 توفي منها 9 حالات.

إن زيادة هذه الآثار السلبية لغياب ثقافة الحوار السلمي إنما هي ناقوس خطر على المجتمع بأكمله، وليس فقط على الشباب الفلسطيني؛ لذلك يجب أن نقف عندها مطولاً، ولا نمر عليها مرور الكرام، والالتفاف حولها وخنقها قبل أن تتبلع مجتمعاً بأكمله، جميع هذه الصورة المنافية لثقافة الحوار السلمي والتسامح والصفاء بعيداً عن العنف والاقصاء تتطلب منا أن نوجد آليات تعزز الحوار السلمي وتكرسه.

الشباب الفلسطيني وثقافة الحوار:

امتاز شعبنا الفلسطيني منذ القدم بروح التعاون والتسامح والإخاء وتقبُّل الآخر المختلف، إلا أن ما مر به مجتمعنا الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة من تكرار العدوان، والانقسام البغيض والحصار، وتكاتف القوى الخارجية لإنهاء وجوده؛ جعل من المواطن الفلسطيني وخاصة الشباب منهم صخرة مثقلة، داخلها ثقل وخارجها أثقل؛ ما انعكس على لغة الحوار بين أفراد المجتمع، فما نلبث حتى نجد في لقاءاتنا داخل البيوت أو داخل مؤسسة العمل وبين الأصدقاء حوارات تنتهي بإطلاق الشتائم والاتهامات والأحكام الغليظة، إن لم تتطور لاستخدام العنف، وما أسفنا لبعض هذه المشاحنات أن انتهى بعضها باستخدام السلاح، ووقوع ضحايا ومقاطعات بين الأخوة والأصدقاء والأقارب.

هذا هو حالنا اليوم، وحال الشباب الفلسطيني على وجه الخصوص، نحن نعلم جيداً كم من الصعوبات والهموم التي يواجهها الشباب الفلسطيني في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعانيه شعبنا الفلسطيني، لكن ما نأمله ونطمح إليه هو أن تعود اللحمة بين الشباب الفلسطيني، وأن تعزز ثقافة الحوار السلمي لديهم، لا نستطيع تخيل بشاعة الصورة للشباب الفلسطيني إذا استمر الحال على ما هو عليه، واستمرت الخلافات والمشاحنات لمجرد اختلاف الرأي والانتماء بينهم. فما

نشده اليوم هو من أبتشع الصور من حالات الانتحار، وارتقاع نسبة الشباب الراغبين في الهجرة والمهاجرين فعلاً، إلى جانب حوادث العنف التي نشدها على الدوام.

من خلال مقابلات شخصية مع مجموعة من الشباب؛ اتضح أن الأسباب الواردة السابقة هي التي تقف خلف حدة لغة الحوار بين الشباب، وما ترتب عليه من مشاهد تعكس غياب الحوار السلمي والتسامح مع الذات والآخر¹؛ لذا نحتاج إلى وقفة لننهى هذه الحالة المقيتة، ونعود بشبابنا لصورته وفعله الحسن.

نحن نعلم جيداً قوة وتأثير هذه الفئة في المجتمعات، وفي مجتمعنا الفلسطيني على الخصوص، فهو يكابد العديد من التحديات والصعوبات، وبما أن الشباب الفلسطيني بلغت نسبتهم 23% من إجمالي عدد السكان، استدعى منا أن نهض بهذه الفئة، وأحد أهم أوجه النهوض بهذه الفئة هي تعزيز ثقافة الحوار السلمي لديهم².

النتائج:

- توالي الأزمات الداخلية والخارجية في المجتمع الفلسطيني عززت أزمة الحوار السلمي لدى الشباب الفلسطيني.
- غياب القدوة من قادة المجتمع والمؤثرين وأصحاب القرار، بل على العكس فإن ما نشاهده على الساحة الفلسطينية بين قادة المجتمع زاد الفجوة بين أطراف المجتمع الفلسطيني.
- ضعف دور المؤسسات التعليمية الوزارات ذات العلاقة في تعزيز ثقافة الحوار لدى الشباب الفلسطيني، وعدم استثمار طاقاتهم الإبداعية.

¹ مقابلة شخصية، طالب جامعي، (غزة، 18 أكتوبر، 2019).

² تقرير (واقع الشباب في فلسطين)، فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2019. <http://info.wafa.ps>

- وسائل الإعلام الموجهة والمسيسة ساهمت في تعزيز حالة التشتت والتشرذم بين الشباب الفلسطيني.
- ضعف وجود أدوات يتداولها الشباب الفلسطيني لتعزيز الحوار السلمي لديهم.
- عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في جميع المجالات المختلفة في المجتمع الفلسطيني.

التوصيات:

- تفعيل دور المؤسسات التعليمية في غرس ثقافة الحوار السلمي في مناهجها التربوية، وتفعيل دور وزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة؛ لتكون حاضنة للشباب الفلسطيني، واستثمارهم، وتفريغ طاقاتهم الإبداعية من خلال برامجها الفاعلة التي تعزز ثقافة الحوار السلمي.
- تمكين الشباب من المشاركة السياسية الفاعلة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني.
- عقد ورشات وجلسات توعية لنشر ثقافة الحوار السلمي ابتداء من أولياء الأمور.
- تبني وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للعب أدوار توعوية لتعزيز ثقافة الحوار السلمي في المجتمع الفلسطيني.

المراجع والمصادر

أولاً: المقابلات:

1. مقابلة شخصية، طالب جامعي، (غزة ، 18 أكتوبر 2019).

ثانياً: الكتب:

1. التطاوي، عبد الله (الحوار الثقافي- مشروع التواصل والانتماء)، مصر، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006م.
2. هلال، محمد (مهارات إدارة الحوار والمناقشات)، مصر، مركز تطوير الأداء والتنمية ، ط1، 1999م.

ثالثاً: الدراسات:

1. جمعة، حسنين. (ثقافة الحوار مع الآخر)، سوريا، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الثالث، 2008م.
2. الفليت، خلود. (آليات نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر لدى الجامعات الفلسطينية)، فلسطين، جامعة فلسطين، 2016م.

رابعاً: التقارير والاستطلاعات:

1. تقرير (واقع الشباب في فلسطين)، فلسطين، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2019 <http://info.wafa.ps>.
2. استطلاع رأي "أسباب هجرة الشباب وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني"، فلسطين، مركز الدراسات وقياس الرأي العام، وكالة سما، يوليو 2018 <https://samanews.ps>.
3. النيابة العامة "التقرير الإحصائي السنوي لنيابة الأحداث"، 2017

<http://www.pgp.ps>

الشباب والعمل التطوعي بين الضرورة والإحجام

وسيم جهاد الخالدي

ملخص:

يشهد المجتمع الفلسطيني تراجعاً في العمل التطوعي غير مرتبط بأعداد المتطوعين، بقدر ارتباطه بأزمة ثقة بين الشباب المتطوعين بقيمة العمل التطوعي من خلال غياب النموذج الصحيح الذي يعيد الاعتبار والثقة وينظم المفاهيم، بالإضافة إلى توفر المسؤولية المنوطة بالمتطوعين أن يكون لديهم النية الصادقة في التطوع، بالإضافة إلى تشوه مفهوم العمل التطوعي كقيمة مجتمعية؛ ما يدفع بالمطالبة بضرورة مؤسسة العمل التطوعي، واعتباره غاية¹.

يرجع هذا التراجع إلى عدة أسباب من أهمها: خلل في التنشئة الاجتماعية والتعليم في عدم ترسيخه لقيمة العمل التطوعي، وكذلك عدم وعي المتطوعين ومدراء المؤسسات والفهم الصحيح لماهية العمل التطوعي، واحترام حقوق المتطوعين، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي أطاح بمستقبل الكثير من الشباب، وأعاق السماح للشباب الفلسطيني من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات داخل مؤسسات المجتمع المدني.

¹ مركز شباب فلسطين التطوعي ينظم لقاء حوارياً حول العمل التطوعي واقع وحلول (دنيا الوطن، 17-09-2019)، في:

<https://bit.ly/2HWEN6I>

مقدمة:

يعد العمل التطوعي أحد أهم مرتكزات التنمية بمفهومها الشامل، وهو يعبر عن أهمية وروح انتماء المواطن، ومدى استعداده لبذل المجهود الكافي؛ من أجل تنمية المجتمع جنبًا إلى جنب مع مختلف أطراف مجتمعه، وبالتكامل مع الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع¹.

فمن خلال العمل التطوعي، تتم المساهمة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية، والتي تكون على شكل التكافل الاجتماعي، وتنمية المجتمع المحلي، والمساعدة في أوقات الطوارئ والكوارث الطبيعية، هذا إلى جانب أنه استثمار وتفعيل للطاقات الكامنة في أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم وخلفياتهم.

يحتفل العالم بيوم التطوع العالمي المقرر في 5 ديسمبر من كل عام، وذلك لتنشيط فكرة التطوع عند الشباب، وتعزيز القيم الإيجابية التي يحملها العمل التطوعي.

يعدُّ العمل التطوعي في فلسطين جزءًا من تراث هذا الشعب، حيث كان العمل التطوعي دارجًا ومعروفًا لدى الجميع، وكان الشعب يمارسه بفنائه كافة، وتجسد ذلك عبر ما كان يعرف بـ "العونة" في قطف الزيتون، وعقد سقوف البيوت وحصاد القمح والسمسم، وغيرها من الأعمال الجماعية التطوعية التي اتصف بها المجتمع الفلسطيني منذ القدم. ولأنه واجب وطني، واجتماعي، وإنساني، وديني، استهدف العمل التطوعي من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن الإنسان الفلسطيني أصرَّ رغم المعوقات الكثيرة على تقديم العون والمساعدة لمن يحتاج دون مقابل².

تطور مفهوم العمل التطوعي من الشكل الفردي غير المنظم؛ ليأخذ أشكالًا منظمة من خلال عمل الجمعيات الأهلية، حيث يعتبر العمل التطوعي الاستمراري نشاط هذه الجمعيات الأهلية، خاصة

¹ العمل التطوعي، (مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي، 2020)، في: <https://bit.ly/380sUH6>

² جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، المتطوعين، (الهلال الأحمر الفلسطيني)، في: <https://bit.ly/2uwIP2v>

وأنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات، وهذا يستوجب تعميق مفهوم التطوع، واستمرار الدعوة لاستقطاب المتطوعين، وتقييم جهودهم وتشجيعهم، وإشعارهم بقيمة وأهمية الأعمال والمهارات التي يقومون بها، ثم توسع المفهوم بشكل واضح؛ إذ أصبح شاملاً لمفاهيم وأبعاد سياسية، وبناء قدرات المؤسسات الأهلية الناشئة والمجموعات الشبابية ضمن برنامج "رجال و نساء من أجل المساواة بين الجنسين"¹.

بالرغم من تقديم نموذج راقى للعمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني، إلا أنه أضحى هناك تراجعاً في دور الشباب للعمل التطوعي، ليس على مستوى الأعداد، وإنما في قيمة العمل التطوعي وأهميته للمجتمع. لذا، تسعى الورقة إلى قراءة وتحليل تراجع قيمة العمل التطوعي لدى الشباب الفلسطيني.

مفهوم العمل التطوعي:

هو أي جهد بشري إرادي يبذله الفرد أو الجماعة بشكل تلقائي أو منظم، من خلال قنوات مجتمعة، مثل: الاتحادات، والمؤسسات، والنوادي، والجامعات، والنقابات دون توشي عائد مادي؛ يهدف المشاركة في تحمل مسؤولياته تجاه المجتمع ومؤسساته؛ من أجل الإسهام في حل مشكلاته، وتحقيق طموحاته، كما أنه ممارسة إنسانية، وسلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه ويرغبه منه وإرادته، ولا يبغي منه أي مردود مادي. ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية، وغاية لا تقتصر فقط على المساعدات المادية، بل يتعدى الأمر إلى أبعد من ذلك من الأمور الاجتماعية التي تهتم الإنسان بصورة عامة، كالحفاظ على البيئة، والاهتمام بالثقافة والتعليم والصحة، ورفع مستوى المواطن مادياً ومعنوياً، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

¹ الشباب و العمل التطوعي بين الضرورة و الاحجام، (موقع الغاضي)، في: <https://bit.ly/2v8RWHO>

يعرف المتطوع بأنه الشخص الذي يتمتع بمهارة أو خبرة لأداء واجب اجتماعي، ولا يكون له أي مردود مادي، أو توظيف مقابل الجهد المبذول، ويمكن تحديد مكافآت عينية أو مادية حسب سياسة كل مؤسسة¹.

أهمية العمل التطوعي:

لقد وُجد العمل التطوعي في كل حضارة وشعب، وفي كل ثقافة، وهو أساس إنساني غير مقتصر على أحد، وعلى حضارة معينة، بل إرث لكل الحضارات. وللتطوع أهمية كبيرة في بناء الأمم، والمساهمة في دفع عملية التنمية الشاملة في الدول المختلفة، فهي التي تزيد من أواصر المحبة والترابط بين الناس، ويعرف الفرد بقيمة مجهوده، ويعطي الفرد فرصة لتعزيز ثقته بنفسه، والعمل على بناء ذاته وقدراته وتطويرها، ويعمل على تنمية المجتمعات، ويعطي من قيم الولاء والانتماء للوطن، ويفتح للأفراد أبوابًا كثيرة من التفاعل والمشاركة، وبناء العلاقات، ويسد الثغرات والعجز في احتياجات المجتمع من بعض المهارات، ويساعد المؤسسات الرسمية والهيئات والجمعيات باحتياجات المجتمع الحقيقية، ويتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع.

فلسطين والعمل التطوعي:

بلغ عدد المتطوعين في فلسطين 1900.000 متطوع، فيما تصدرت دولة فلسطين المرتبة التاسعة في العام 2019، وتشير الإحصائيات إلى أن التطوع غير الرسمي أعلى من التطوع الرسمي، ومن المعلومات المثيرة، حيث إن النساء أكثر تطوعًا من الرجال².

¹ دليل العمل التطوعي شبكة المنظمات الأهلية.

² فلسطين تحتل المرتبة التاسعة في مجال التطوع وغزة تتفوق (فلسطين اليوم - غزة - فلسطين، 2019)، في:

<https://bit.ly/391UcOX>

ترتفع نسبة النساء في العمل التطوعي مقارنة بالرجال، إلا أن هذه النسبة تختلف بين فئات الشباب في فلسطين، حيث سجلت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2015 أن عدد الشباب (15 - 29 عامًا) في العمل التطوعي أكبر من الشابات، كما أن الفرق بين المتطوعين في الضفة الغربية وقطاع غزة كبير، حيث تتفوق غزة على الضفة من حيث عدد المتطوعين، مع العلم أن نسبة الشباب في الضفة الغربية أعلى من نسبتهم في غزة¹.

ويوضح بشكل جلي أن المتطوعين يبحثون عن فرص عمل، وليس فقط التطوع من أجل التنمية المستدامة، أعداد الخريجين الهائلة بغزة تعكس النسب العالية للتطوع في ظل عدم توفر فرص عمل، وهذا خلافاً لما يحدث في الضفة الغربية التي من الممكن العمل بها، فأعداد الخريجين الشباب أقل رغم أن الشباب بالضفة أكبر. وقد اتضح ذلك في استطلاع رأي أجراه المركز العالمي للتنمية أورد، حيث أنّ تراجع المنظومة القيمية لدى الشباب الفلسطيني تسبب بتراجع قيم العمل المجتمعي والتطوعي، فقد بلغت نسبة الشباب المشاركين في أعمال وأنشطة خيرية غير مادية 11%، أما نسبة من شاركوا في أنشطة تنموية مجتمعية فقد بلغت 7% من نسبة الشباب الفلسطيني فقط².

وهذا يعني أننا أمام تراجع وإحجام عن العمل التطوعي، فالأرقام لا تعكس بالضرورة الوعي بفكرة العمل التطوعي، كذلك فنحن أمام حالة تراجع في العمل التطوعي عما كان سائدًا في المجتمع الفلسطيني.

¹ المرجع السابق.

² استطلاع رأي "نتائج استطلاع الرأي بين الشباب الفلسطيني"، فلسطين، (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2013)، في:

<http://www.awrad.org>

الشباب الفلسطيني والعمل التطوعي:

لا يختلف منظور الشباب الفلسطيني للعمل التطوعي عن المفاهيم التقليدية العامة الناظمة لهذا العمل، إلا أن طبيعة التحديات هي التي تجعل من العمل التطوعي يرى بعيون فلسطينية، خاصة بأهميته على الصعيد الشخصي والمجتمعي، فهم يؤمنون بدورهم وواجبهم تجاه مجتمعهم. يقول (ن/ ش) "خلال فترة تطوعي بالعديد من مؤسسات المجتمع المدني في الأعوام السابقة، واجهت الكثير من الصعوبات، خاصة حول تغيير مفهوم العمل التطوعي من قبل هذه المؤسسات واعتباره شيئاً هامشياً، لا أهمية له! المؤسسات المحلية غيرت المفهوم السامي لهذا العمل، واعتبرته مكسباً مادياً لها، خاصة وأنّ الكمّ الأكبر من المتطوعين لا يتقاضون أي مبلغ، حتى مبلغ مواصلاتهم"¹.

أما المتطوع (و/ ش)، الذي يوافق قوله نمر شاهين، ويزيد عليه قائلاً: "يوجد تهميش كبير من قبل المؤسسات للمتطوعين، أولها في عدم إعطائه الفرصة عندما تأتي، ويتم التعامل معه كموظف لا متطوع في أغلب المؤسسات، وعندما يتم التسريح به كمتطوع لا يوجد حقوق تكفلهم من خلال شهادة معتمدة من قبلهم، أو بدل مواصلات، أو أشياء أخرى تترتب على المؤسسة توفيرها للمتطوع، ونحن كمتطوعين نطالب بحق يكفل المتطوعين كافة، وخاصة بمؤسسات مجتمع مدني، حتى لو كانت الحقوق أقل القليل"². إذن هناك خلل في آليات وتقنيات العمل، فلا يوجد قانون ينظم العمل التطوعي في فلسطين، وإنما لكل مؤسسة إجراءاتها وقوانينها في العمل التطوعي.

تلك الإشكاليات وغيرها، أدت إلى عزوف الشباب عن العمل التطوعي. وفي مقابلة مع مسؤول العمل التطوعي لدى المجالس الشبابية أكرم مهدي، وسأله حول عزوف الشباب عن العمل التطوعي، أجاب "تعد ظاهرة عزوف الشباب عن العمل التطوعي همًا مشتركًا بين جميع مؤسسات

¹ مقابلة شخصية، متطوع لدى مؤسسات المجتمع المدني، نمر شاهين، (غزة، 9 أكتوبر 2019).

² مقابلة شخصية، متطوع لدى مؤسسات المجتمع المدني، وليد شعلان، (غزة، 10 أكتوبر 2019).

المجتمع المدني، وخصوصاً المؤسسات الخيرية منها، خصوصاً أولئك الذين يعطون الكثير من وقتهم وجهدهم الذي يقطعونه من وقت عوائلهم ووقتهم الخاص، إلا أننا نعاملهم معاملة الخدام، بلا تقدير حقيقي، وبلا إبراز لدورهم الحقيقي والجهود التي يقومون به، ولربما هذه النقطة مرتبطة بالنقطة أعلاه، فنحن لا ننظر للمتطوعين على أنهم (قادة التغيير)، وإن كل شخص متطوع هو متطوع لأن لديه هدف وغاية نبيلة وجميلة يريد أن يحققها من خلال تطوعه¹.

رأت دراسة عبد القادر حماد أن العمل التطوعي يشكل أهم الوسائل المستخدمة لتعزيز دور الشباب في الحياة الاجتماعية، والمساهمة في النهوض بمكانة المجتمع في شتى جوانب الحياة، منوهة إلى أن خير شريحة ممكن أن تُتجح العمل التطوعي، وتعطي فيه باندفاع وحماس، بل وتصل به إلى حد الإبداع والتميز هي فئة الشباب².

تحديات مشاركة الشباب في العمل التطوعي:

1- ضعف الوعي بمفهوم العمل التطوعي بين أفراد المجتمع، فالكثير من الشباب ينتهون من دراستهم الجامعية، ويلجئون إلى العمل التطوعي من أجل تطوير مهارتهم اليومية لتطوير مؤهلاتهم جيداً؛ للعمل في الأسواق المحلية والدولية دون إدراك القيمة الحقيقية من وراء العمل التطوعي، أو حتى الضوابط التي تحكم هذا العمل من حقوق وواجبات.

2- ضعف الاهتمام بتعزيز العمل التطوعي كمنهج وقيمة ضمن الثقافة العامة الفلسطينية. إن تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى الأجيال الشابة يتطلب تحديد الحقوق والواجبات، والمكاسب العامة والفردية من العمل التطوعي، وهذا يتطلب اعتماد سياسة تعزيز العمل التطوعي ضمن

¹ مقابلة شخصية، مسؤول العمل التطوعي لدى المجالس الشبابية، أكرم مهدي، (غزة، 19 أكتوبر 2019).
² عبد القادر حماد دراسة "دور الشباب في العمل الطوعي في المؤسسات الفلسطينية"، (وكالة معاً، 2009)، في:

<https://bit.ly/2HYGZuq>

المراحل الأساسية للتعليم، وضمن الجامعات الفلسطينية، الذي يسهم بشكل أساسي في تنمية المجتمع¹.

كذلك على الأحزاب والمؤسسات تحفيز العمل التطوعي للشباب من خلال دعم جهود المتطوعين ضمن برامج التمكين وتطوير قدراتهم، والسعي نحو إكسابهم العديد من الخبرات اللازمة لسوق العمل، بالإضافة إلى دور المدارس والجامعات من خلال تعزيز المناهج الدراسية وطرق التعلم بمساقات تتيح للطلبة التطوع يقابلها مساقات تؤكد على أهمية العمل التطوعي كمفهوم تنموي يساهم في تطوير واستثمار طاقات الشباب.

3- خلو كثير من المؤسسات من برامج جاذبة للمتطوعين، والاهتمام بهم وفقاً لمهاراتهم. فعدم توافق مهام المؤسسة وأهدافها مع شخصية واستعدادات المتطوع يرجع لغياب آلية واضحة لدى المؤسسة التطوعية لاختيار المتطوعين، وتوجيههم نحو المجالات التي تتناسب مع تخصصاتهم ومواهبهم².

4- الصعوبات المرتبطة بالوضع الاقتصادي المتردي، والتي تعيق من توجه المتطوعين لممارسة العمل التطوعي، ويعد من قبيل ذلك وجود مواصلات على أبسط مثال³، وانشغال الشباب بالسعي نحو توفير فرصة عمل نحو تحسين أوضاعهم الاقتصادية السيئة بالأساس، على حساب الاهتمام بالأعمال التطوعية، فقد بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الربع الثالث 25٪، في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 32٪، وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية المنقحة ICLS-19th⁴.

¹ تعزيز العمل التطوعي للشباب الفلسطيني، ورقة تحليل سياسات، حنين العمصي، أريج جريد، (مؤسسة بال تنك، 2020، غزة).

² نفس المرجع.

³ مقابلة مع المدير التنفيذي العام للمراكز الثقافية الأستاذ فادي ابو شمالة، تم بثها من خلال إذاعة ألوان بتاريخ:

⁴ الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2019 دورة (مركز الإحصاء الفلسطيني،

2019)، في: <https://bit.ly/32vjMsi>

5- غياب وجود قانون ينظم العمل التطوعي، ويحمي المتطوعين من الاستغلال ضمن المؤسسات الرسمية والخاصة يعتبر أمراً هاماً، فالقانون هو الضابط والمعياري الذي ينبغي أن ينظم العمل التطوعي من خلال مؤسسة هذا العمل، وتشجيعه وحماية الفاعلين به. وقد أكدت الكثير من ورش العمل في المؤسسات والجمعيات على ضرورة إيجاد قانون ناظم للعمل التطوعي، كما أوصت دراسة عبد القادر إبراهيم حماد بتطوير منظومة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التطوعي، بما يكفل إيجاد فرص حقيقية لمشاركة الشباب في اتخاذ القرارات المتصلة بالعمل الاجتماعي، مع العمل على عقد دورات تدريبية للعاملين في الهيئات والمؤسسات التطوعية؛ ما يؤدي إلى إكسابهم الخبرات والمهارات المناسبة، ويساعد على زيادة كفاءتهم في هذا النوع من العمل¹.

تغيب عن مؤسسات المجتمع المدني العمل بنفس الآليات والإجراءات فيما يخص "العمل التطوعي". أكد أكرم مهدي مسؤول العمل التطوعي لدى مؤسسة إنقاذ المستقبل الشبابي قائلاً: "مستوى الشراكة والشفافية بين مؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع لا زالت ليست بالقدر الصحيح والسليم، هناك استثناءات، وهناك جمعيات ومؤسسات خيرية متميزة على هذا الصعيد، إلا أن هناك العديد من المؤسسات والجمعيات الأخرى التي تقتصر إلى أبسط ممارسات الشراكة والشفافية، وطبعاً النتيجة الطبيعية لهذا الأمر هي ابتعاد الشباب وعزوفهم عن هذه المؤسسات والجمعيات، وهو الأمر الحاصل فعلاً، وضعف الموارد المالية في المؤسسات ذات النفع العام والمؤسسات التطوعية، والتي لا تساعد على إقامة أنشطة، إضافة إلى ضعف الوعي بمفهوم وفوائد المشاركة في العمل الاجتماعي والتطوعي"².

¹ مرجع سابق، دراسة عبد القادر حماد حول "دور الشباب في العمل الطوعي في المؤسسات الفلسطينية".

² مقابلة مع أكرم مهدي مسؤول العمل التطوعي في مؤسسة إنقاذ المستقبل الشبابي، تم إجراؤها بغزة، 19 أكتوبر 2019.

- 6- الشروط الخاصة باختيار المتطوعين ضمن المؤسسات الفلسطينية¹، تضع مؤسسات المجتمع المدني مجموعة من الشروط والمعايير لاختيار المتطوعين في المؤسسات من أهمها:
- 1- أن يكون المتطوع مؤمناً بأهداف المؤسسة، فالكثير من الخريجين الجامعيين وخاصة من فئة الذكور ينتهون من الدراسة الجامعية وغير واعين لمفهوم العمل التطوعي؛ لذلك يجب على الشباب أن يؤمنوا بهدف المؤسسات، وتكوين فكرة كاملة عن عمل المؤسسات، والآلية التنظيمية للمؤسسة.
- 2- الالتزام بسياسة برنامج التطوع وسياسة المؤسسة.

النتائج:

- 1- إن غياب التوعية بأهمية العمل التطوعي ضمن المناهج والبرامج العامة هو سبب أساسي في تراجع أهمية وقيمة العمل التطوعي.
- 2- تسبب غياب وجود تشريع خاص بالعمل التطوعي بفجوة كبيرة في حماية المتطوعين ضمن مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، وقد أظهرت الإحصائيات تراجعاً لافتاً في أعداد المتطوعين ضمن المؤسسات الرسمية.
- 3- إن غياب الحوافز والاهتمام بالمبادرات وتوفير اللوجستيات التي تمكن المتطوعين من أداء أعمالهم تسببت في تراجع العمل التطوعي، وتزيد من حجم التحديات التي يواجهها المتطوعون، بالإضافة إلى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية العامة والخاصة.

¹ مرجع سابق، مؤسسة أورايد.

التوصيات:

- تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم العمل التطوعي في فلسطين، بما يكفل حماية حقوق المتطوعين وعدم تعرضهم للاستغلال.
- مأسسة العمل التطوعي من خلال تشكيل هيئة وطنية عليا للإشراف على التطوع، ويتفرع عنها هيئات محلية في كل محافظة.
- دعم المؤسسات العاملة في مجال العمل التطوعي، وإسنادها بما يضمن تمكين اللوجستيات اللازمة للمتطوعين، وتقديم الدعم للأفكار الإبداعية والخلاقة التي تقدم من خلال المبادرات الشبابية التطوعية.
- إتاحة الفرصة أمام مساهمات الشباب، وحثهم على التطوع وتكريم المتميزين؛ لما يكون له حافز معنوي.
- تعزيز ثقافة العمل التطوعي كمفهوم تنموي ضمن البرامج التعليمية والأكاديمية، وفي وسائل الاعلام بأشكالها كافة؛ لتأخذ دوراً أكبر في دعوة المواطن إلى العمل التطوعي، وأهميته في تحسين واقع المجتمع الفلسطيني للأفضل.

المراجع والمصادر

أولاً: المقابلات:

1. مقابلة شخصية، متطوع لدى مؤسسات المجتمع المدني، نمر شاهين، (غزة، 9 أكتوبر 2019).
2. مقابلة شخصية، متطوع لدى مؤسسات المجتمع المدني، وليد شعلان، (غزة، 10 أكتوبر 2019).
3. مقابلة شخصية، مسؤول العمل التطوعي لدى المجالس الشبابية، أكرم مهدي، (غزة، 19 أكتوبر 2019).
4. مقابلة مع أكرم مهدي مسؤول العمل التطوعي في مؤسسة انقاذ المستقبل الشبابي، (غزة، 19 أكتوبر 2019).

ثانياً: الإحصاءات والاستطلاعات:

1. الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2019 دورة (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2019)، في: <https://bit.ly/32yjMsj>.
2. نتائج استطلاع الرأي بين الشباب الفلسطيني"، فلسطين، (مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2013)، في: <http://www.awrad.org>.

ثالثاً: الدراسات:

1. عبد القادر حماد دراسة "دور الشباب في العمل الطوعي في المؤسسات الفلسطينية"، (وكالة معاً، 2009)، في: <https://bit.ly/2HYGZuq>
2. تعزيز العمل التطوعي للشباب الفلسطيني، ورقة تحليل سياسات، حنين العمصي، أريج جريد، (مؤسسة بال تنك 2020، غزة).
3. دليل العمل التطوعي شبكة المنظمات الأهلية.

رابعاً: مراجع الإنترنت:

1. مركز شباب فلسطين التطوعي ينظم لقاءً حوارياً حول العمل التطوعي واقع وحلول (دنيا الوطن، 2019-09-17)، في: <https://bit.ly/2HWEN6I>
2. العمل التطوعي، (مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي، 2020)، في: <https://bit.ly/380sUH6>
3. جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، المتطوعين، (الهلال الأحمر الفلسطيني)، في: <https://bit.ly/2uwIP2v>
4. الشباب والعمل التطوعي بين الضرورة والإحجام، (موقع الغاضي)، في: <https://bit.ly/2v8RWH0>
5. فلسطين تحتل المرتبة التاسعة في مجال التطوع وغزة تتفوق (فلسطين اليوم - غزة- فلسطين، 2019)، في: <https://bit.ly/391UcOX>

خريجو قطاع غزة والعمل الحر عبر الإنترنت

عبد الله كامل أبو شملة

مي يوسف الصوص

ملخص:

تتاولت الورقة العمل الحر عبر الإنترنت، وأثره على بطالة الخريجين الشباب في قطاع غزة، وهدفت إلى التعرف على منصات العمل الحر، وواقعه عبر الإنترنت في قطاع غزة.

توصلت الورقة إلى أنّ مفهوم العمل الحر عبر الإنترنت في قطاع غزة لا زال دون المستوى، وأنّ العديد من الخريجين بحاجة إلى دورات وورش تدريبية؛ لتأهيلهم من جميع التخصصات؛ للالتحاق بسوق العمل الحر الذي أصبح يلجأ إليه العديد من الشباب في الفترات الأخيرة، وقلة الحاضنات الموجودة في قطاع غزة، والإهمال الكبير من قبل مؤسسات التعليم العالي في نشر هذا المجال الواسع.

المقدمة:

في عصر التكنولوجيا والتطور والتقدم الذي يعيشه العالم في الآونة الأخيرة، تغيّر توجّه المجتمع من العمل التقليدي إلى العمل الحر، فلم يقتصر العمل على المكاتب والجدران والمؤسسات والشركات والمدارس، بل أصبحت هناك أشكال أخرى للوظائف، مثل العمل الحر الذي كسر فتور العمل التقليدي، فأصبح من الممكن العمل على شاشة الهاتف، أو الحاسوب الشخصي من أي مكان بالعالم لأي شركة، مهما كانت المسافة بين الشركة والموظف.

يتجه العالم في الآونة الأخيرة للعمل الحر عبر الإنترنت، في ظل توفر الإنترنت في بلدان ومدن العالم كافة، حيث أصبحت العديد من الشركات تستعين بأصحاب الخبرات، والتخصصات المطلوبة عن طريق بعض المنصات العالمية التي تختص بالعمل الحر، وقد سمحت أيضًا لأصحاب المنتجات بتسويق منتجاتهم عبر هذه المنصات؛ ما يساعد في التقليل من مشكلة البطالة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، حيث تمثلت نسبة البطالة عند الخريجين بـ 45% حسب المركز الإحصائي الفلسطيني لعام 2019م، فأتجه الشباب الخريج للعمل الحر كبديل عن الوظائف الحكومية غير المتاحة¹.

على الرغم من سهولة وصول الخريجين الشباب للإنترنت ومنصات العمل الحر، إلا أن نسبة العاملين فيه قليلة مقارنة بأعداد الخريجين العاطلين عن العمل. لذا، تطرح الورقة تساؤلات عديدة، وهي: ما هي مساهمة العمل الحر عبر الإنترنت في توفير فرص عمل للخريجين؟ وما دور حاضنات التكنولوجيا في تيسير العمل الحر؟

هدفت الورقة إلى عرض مساهمة العمل الحر في الحدّ من بطالة الخريجين في قطاع غزة، ومدى أهمية العمل الحر في خفض نسبة البطالة المرتفعة بقطاع غزة. اعتمدت الورقة على أداة المقابلات

¹ الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني (2018م) تقرير حول مسح القوى العاملة-التقرير السنوي (الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني، رام الله، فلسطين، أيار 2018)، في: ص 41.

في جمع المعلومات، وانقسمت إلى ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول العمل الحر عبر الإنترنت، ويتضمن مفهوم العمل الحر، فيما يتناول المحور الثاني الخريجين والعمل الحر عبر الإنترنت، بينما يتمثل المحور الثالث في العمل الحر والشباب الفلسطيني دوافع وتحديات.

أولاً: العمل الحر عبر الإنترنت:

تعددت تعريفات العمل الحر، فيعرفه القصاص بأنه: عمل اختياري تقع عبء مسؤولياته على صاحبه، وتعود إليه مخرجاته المادية والأدبية والمعنوية، وقد يكون عملاً في مجال واحد، أو تتعدد المجالات بحسب اهتمامات من يقوم به، أو تفرضه عليه ظروف سوق العمل¹.

عرّفت أكاديمية العمل الحر التابعة لشركة حسوب² التي تدير أغلب منصات العمل الحر العربية أنه: أحد أساليب العمل التي يقوم فيها المستقبل بإدارة أعماله بنفسه، وتوفير خدمات للعملاء الذين يدفعون في مقابل الحصول عليها³. ويرى الباحثان عبد الله أبو شملة ومي الصوص أنه: وظيفة مستقلة لا يشترط فيها الارتباط بدوام معين أو دائم، بل هو عمل مؤقت بمصدر دخل يتم الاتفاق عليه من قبل الطرفين لإنجاز مهمة معينة.

تتنوع المجالات في عالم العمل الحر عبر الإنترنت، ومنها: مجال الإعلام، تصميم الجرافيك، البرمجة، الترجمة، الهندسة، كتابة الأفلام والسيناريوهات، التصوير الفوتوغرافي، إدخال البيانات، والعديد من المجالات التي تحدّ من منع الأفكار الإبداعية للوصول لمكانها المناسب في هذا الفضاء الواسع، وأيضاً لدمج الخريجين الفلسطينيين في سوق العمل، في ظلّ توفر كل التخصصات المناسبة لهم.

¹ القصاص، مهدي. (2008م). العمل الحر آلية لحل مشكلة الشباب-دراسة ميدانية، ورقة مقدمة للندوة الرابعة حول (علم

الاجتماع وقضايا العمل والبطالة في ظل العولمة) قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا.

² شركة حسوب: هي مجموعة من شركات الانترنت تخدم المستخدمين العرب حول العالم. تدير حسوب أكبر منصتي عمل حر عربية وأكبر شبكة إعلانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة لمنتجات وشركات أخرى.

³ شركة حسوب (hsoub. 2017) المنصات التابعة لحسوب. <https://www.hsoub.com/>

بدأت حركة العمل الحر في السبعينات من القرن الماضي، فتولدت العديد من التعريفات لفكرة العامل الحر أو "الفري لانسر" (Freelancer) أو الموظف الإلكتروني، حيث تفردت الدول العربية بمنصات خاصة بها، ولم تقتصر على المنصات الأجنبية، بل أنشؤوا وطوروا منصاتهم الخاصة التي تتنافس المنصات الأجنبية، والتي تتبنى الفكرة ذاتها، مثل:

"موقع خمسات للخدمات المصغرة"¹ ومنصة "مستقل"²، وتندرج جميعًا في مشاريع شركة حسوب "hsub". كان بداية انطلاق المنصات العربية بين عامي 2013-2014 مثل منصة "المحترفون العرب - نبش"³ وما إلى غير ذلك. ومن أشهر المنصات الأجنبية التي يُعد العرب أيضًا فاعلين عليها، منصة (Upwork)⁴، (FreeLancer)⁵، (Grur)⁶.

تختلف المنصات بعضها عن بعض في طريقة تقديم الخدمات، وبطبيعة الأعمال التي تقدمها، كما أنها تختلف أيضًا في الفئات والمشاريع، ولجأت العديد من الشركات والمؤسسات إلى تشغيل أعداد كبيرة من الأفراد الذين يعملون في أماكنهم مهما كانت، في مختلف التخصصات، وأصبح بإمكان أي شركة أو مؤسسة أو صاحب عمل الوصول إلى أصحاب الكفاءات التي يرغب بها، حيث إن هذه المنصات تتضمن تخصصات متنوعة مثل، البرمجة، والتصميم، والترجمة، والتسويق الإلكتروني، والتعليق الصوتي وكتابة المحتوى.

¹ منصة خمسات: هو السوق العربي الأول لبيع وشراء الخدمات المصغرة، بحيث يجمع بين الشباب العربي المستعد لتقديم الخدمات، وبين فئة المشترين المستعدين لشراء هذه الخدمات <https://khamsat.com/>.

² منصة مستقل: تعمل على وصل الشركات وأصحاب المشاريع بأفضل المستقلين المحترفين لمساعدتهم على تنفيذ أفكارهم ومشاريعهم <https://mostaq.com/>.

³ منصة نبش: هو سوق عمل مستقل متخصص في ربط الشركات سريعة النمو بجودة عالية وموهبة حرة ومختارة بعناية من الأسواق الناشئة في العالم <http://www.nabbesh.com>.

⁴ منصة Upwork: هو منصة للعمل الحر على الإنترنت يتواصل فيه أصحاب العمل مع العمال المستقلين للتعاون عن بعد. <https://www.upwork.com/>

⁵ منصة Freelancer: هو موقع سوق عالمي للتعهيد الجماعي، حيث يسمح لأصحاب العمل المحتملين بنشر الوظائف لحسابهم الخاص ويمكن بعد ذلك إكمالها. <https://www.freelancer.com/>

⁶ منصة Grur: مكان لأرباب العمل وأصحاب العمل الحر للتواصل والتعاون وإنجاز العمل. <https://www.guru.com/>

ثانيًا: الخريجين والعمل الحر.

تزداد نسبة البطالة شيئًا فشيئًا في قطاع غزة، حيث بلغ عدد عاطلين عن العمل حسب الإحصاء المركزي الفلسطيني 207 ألف عاطل عن العمل، بينهم 40 ألف خريج حاصل على شهادة البكالوريوس¹؛ ما جعل هذا العدد الكبير من الشباب مستعدين لتطبيق ما تعلموه في سوق العمل، ولكن بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وعدم توفر فرص عمل تليق بما تخصصوه، زادت نسبة البطالة في غزة؛ ما أدى إلى تدني مستوى دخل الفرد وانتشار الفقر، فقد بلغت نسبة البطالة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في قطاع غزة بين الأفراد من 20-29 من الحاصلين على البكالوريوس أو الدبلوم.

نسبة بطالة الخريجين في قطاع غزة.	العام
45%	2010
37%	2015
44%	2017
45%	2018
45%	2019

يتضح من الجدول ازدياد نسبة البطالة من عام 2010_ 2019 بين الخريجين بما نسبته 28%²

¹ مرجع سابق (الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2018).

² اعتمدت الورقة على الدراسات السابقة:

1- أنسام علي خليفة.

هذه النسبة ليست بالقليلة أبدًا، إن البطالة تزداد بكثرة؛ ما جعل الخريجين أمام مواجهة مباشرة للفقر، وشح فرص العمل من جهة، ومسؤولياتهم من جهة، ومستقبلهم وطموحاتهم وأحلامهم من جهة أخرى، لكن في ظل توفر الإنترنت والأجهزة الذكية، التي جعلت العالم قرية صغيرة سهلة التواصل، ما جعل الشباب يتجه لهذا العالم الذي قد يوفر لهم بعض الأمل في عدم توفره في قطاع غزة، ويسخروا هذا العالم لمصالحهم، وتوفير مصدر للدخل، يعيلهم ويعيل أسرهم التي انتظرت تخريج أبنائها، وساعد أيضًا ذلك على إقبال الشركات وأرباب العمل نحو خلق منصات لتوفير خادمين وموظفين؛ لعمل مهمات تساعد الشركة في عمل واجباتها، فأدى ذلك لتوفير فرص العمل بشكل أكبر، حيث تتزايد الأعداد للملتحقين ببرامج العمل الحر، وتشير الإحصائيات إلى زيادة الإقبال على العمل الحر ساعة تلو الأخرى، فقد أوجد العمل الحر فرصة بعيدة عن الحكومات والمؤسسات المحلية في توظيف وتشغيل خريجي جامعات قطاع غزة.

أشارت إحصائية أجرتها أكاديمية العمل الحر التابعة لحسوب "hsoub" في عام 2014 أن سوق العمل الحر في فلسطين في تزايد مستمر، حيث إن 67% من الذكور، و33% من الإناث قد انخرطوا في العمل ضمن منصات العمل الحر. وقد تنوعت الفئات العمرية بين الذكور والإناث الملتحقين بالعمل الحر من الفئة (20-25) سنة فكانت حوالي 59%. وتبعًا لإحصائيات منصة Upwork ومنصة freelancer حيث تعدّان من أكبر المنصات العاملة، فإن عدد الفلسطينيين المسجلين قد بلغ 1500 عامل حر في منصة Upwork، و600 عامل حر على منصة freelancer يتوزعون على عدد كبير من المجالات ما بين البرمجة، والتصميم، والترجمة، وكتابة المحتوى، والتسويق، والمبيعات، وغيرها من التخصصات التكنولوجية والأدبية¹.

حيث ساعدت هذه المنصات على التخفيف من حدة البطالة لدى الشباب، عن طريق انخراطهم في هذه المنصات التي تلائم تخصصاتهم الجامعية، إذ تمكن الشباب من العمل على هذه المنصات

¹ Mercy Corps. (2016). Rapid Market Systems Assessment-Online Freelancing for Women in opt, Gaza strip. Retrieved November 14

عن طريق البرامج والحاضنات التي تعمل على تدريبهم؛ مثل حاضنة الجامعة الإسلامية، ومركز Gaza sky geeks، وبعض المؤسسات التي كانت تحتُّ على العمل الحر من خلال ورش العمل والمبادرات والتدريبات.

ثالثاً: العمل الحر والشباب الفلسطيني دوافع وتحديات.

كان لا بدّ من استغلال توجُّه الشباب الكبير إلى الشبكة العنكبوتية؛ للبحث عن مصادر دخل جديدة في تأسيس حاضنات ومؤسسات محلية تيسّر الأعمال التي يمارسها الخريجون عبر العمل عن بعد، فالحاضنة هي مؤسسة أو منشأة تعمل على تزويد الخريجين الملتحقين ببرامجها بالتدريبات، والخبرات، والمهارات، والمعلومات، والأدوات اللازمة التي تمكنهم من العمل على الشبكة العنكبوتية، واستثمارها في توفير عمل، وتعدُّ مؤسسة متكاملةً من الخدمات والتسهيلات، وآليات المساندة والاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرة الكاملة، والقدرة على الحركة الضرورية لنجاح مهامها، تقدم خدماتها لمن يمتلكون مواهب العمل الحر؛ لذلك تم اعتبار الحاضنة برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي. ومن الحاضنات التي لمع دورها في الأعوام الأخيرة في قطاع غزة:

- حاضنة "غزة سكاى جيكس : Gaza Sky Geeks" بدأت بالعمل في عام 2011م، بإدارة مؤسسة "ميرسي كور" و"جوجل"؛ لتبدأ العمل ودعم أصحاب المشاريع المحليين على التواصل مع شبكات رواد الأعمال حول العالم.

نموذج العمل: تقبل "غزة سكاى جيكس" رواد الأعمال أصحاب الأفكار التجارية الذين يمكنهم المشاركة في الحاضنة عبر واحدة من الفعاليات المتعددة التي تديرها الحاضنة، وتلتحق الفرق المقبولة ببرنامج احتضان الأعمال، حيث يتلقون التدريب من قبل مدربين محليين ودوليين. كما تساعد الحاضنة بعد ذلك على تشبيك رواد الأعمال لديها مع

المستثمرين ورجال الأعمال، وتدعم الرياديين للمشاركة في فعاليات ريادة الأعمال خارج غزة.

- **"حاضنة يوكاس التكنولوجية UCAS"**: أُسست "حاضنة يوكاس التكنولوجية" لتعزيز تطلعات الطلاب والخريجين من "الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية"، الساعين لتأسيس مشاريعهم وشركاتهم الريادية، وهي مدعومة من "أوكسفام"، و"الصندوق الكويتي" KF، و"البنك الإسلامي للتنمية"، "إن الحاضنة تسعى مع شركائها إلى تحسين مهارات التعلم الذاتي لدى الخريجين بتزويدهم بمصادر تعليمية وعملية عبر الإنترنت، وصقل مهاراتهم في المجالات التي عليها طلب متزايد في مواقع العمل الحر المختلفة، والتشبيك مع مؤسسات محلية وخارجية."

نموذج العمل: تقبل الحاضنة الأفكار من الرياديين المحتملين وطلاب الجامعات، كما تقدم التدريب والتمويل المبدئي، والدعم اللوجستي للمشروعات المحتضنة¹.

ومن الأعمال التي قد توفر لها تدريبات هذه الحاضنات: التصميم الجرافيكي، التسويق الإلكتروني، الترجمة، والبرمجة، وغيرها.

- **حاضنة الأعمال والتكنولوجيا BTI بالجامعة الإسلامية**: تعمل الحاضنة على مساعدة الشباب الرياديين والرياديات من قطاع غزة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ريادية ناجحة، ثم تكمل معهم المشوار، وتستمر في تقديم الدعم لهم؛ لتسريع وتطوير نمو شركاتهم الناشئة.

ينقسم العمل في حاضنة الأعمال والتكنولوجيا إلى 3 برامج أساسية، وهي:

¹ موقع ومضة، (فلسطين 8 حاضنات أعمال). <https://www.wamda.com/ar/2015/09/>

برنامج دعم الأفكار الريادية: *

ويندرج تحته جميع المشاريع التي تعمل على دعم المشاريع الريادية في مرحلة الفكرة، ويتم تقديم الدعم لها حتى تصبح مشروعًا قائمًا، ويتم تنفيذ الفكرة على أرض الواقع.

* برنامج دعم الشركات الناشئة:

يختص البرنامج بدعم الشركات الناشئة، أي المشاريع الريادية التي قد تأسست بالفعل، وأصبح لديها زبائن أو مستخدمين.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم هذه الشركات، وتسريع نموها من خلال تمويل إضافي بمبلغ يتراوح حول 7 آلاف دولار، ومجموعة من خدمات التدريب المتقدم، وربطهم بالمرشدين والموجهين من أصحاب الخبرة العالية، وفي الغالب من خارج غزة.

برنامج الاستثمار: *

تسعى الحاضنة من خلال هذا البرنامج إلى تقديم فرصة للشركات الناشئة؛ لعرض المشاريع الخاصة بهم أمام المستثمرين من داخل وخارج القطاع، وذلك بالاعتماد على شبكة علاقات الحاضنة، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب على أساليب العرض، وآليات التعامل مع المستثمرين المحتملين لكل مشروع.

ويجب التنويه أن الحاضنة تقوم بتقديم الدعم لجميع الأفكار في جميع المجالات، وليس فقط في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وهنا نعرض بعض النماذج التي عملت على منصات العمل الحر:

أفاد ياسر جبريل أن العمل الحر عبر الإنترنت "قد وفر الكثير من المصاريف التي كانت تقع على عاتق والدي، وساهم في تحسين الوضع المادي المتردي الذي كان عائقًا في توفير مصاريفي الجامعية، بعد هذه الظروف التي مررت بها، قررت الانخراط بعالم الإنترنت في ظل توفره، والبدء في العمل على منصات العمل الحر، فأنا الآن أعمل على منصة Upwork كمبرمج، حيث بدأت قصتي مع هذا العمل من المنزل، فقد بحثت عبر الإنترنت عن كيفية هذه الأعمال المستقلة، بعد جهد طويل، وتدريب، وسهر حصلت على أول عمل لي في البرمجة، وكان مردود هذا العمل شهريًا ما نسبته من 3 آلاف ل5 آلاف دولار، منذ أربع سنوات، تمكنت من مساعدة عائلتي في العديد من مناحي الحياة¹.

أما إفادة الخريجة إسراء عبد الهادي، في مقابلة حول تجربتها مع العمل الحر، فقد قالت:

"تخرجت من الجامعة الإسلامية من تخصص هندسة الاتصالات بمعدل جيد جدًا، وبعد فرحة النجاح والتخرج، خرجت للسوق للبحث عن عمل، واستمر البحث عامين، ولكن المحاولات باءت بالفشل، أمام البطالة الكبيرة التي يغرق فيها قطاع غزة".

لجأت إسراء لمنصات العمل عن بعد؛ لتحظى بفرصة عمل، ومصدر دخل حتى لو كان لفترة محدودة أو مؤقتة، فتعلمت البرمجة، والبايثون، والتسويق الرقمي؛ حتى تواكب متطلبات سوق العمل الحر، بعد العمل لساعات طويلة بأجور منخفضة، وقَّعت إسراء عقد عمل مع شركة سعودية لمدة ستة شهور في مجال البرمجة، براتب ٢٥٠ دولار شهريًا².

¹ مقابلة شخصية، خريج، ياسر جبريل (النصيرات، 15 أكتوبر 2019).

² مقابلة شخصية، خريجة، إسراء عبد الهادي (البريج، 16 أكتوبر 2019).

يقول معاذ النادي: "تخرجت من تخصص الإعلام، ومكثت بلا أي شغل، لقد كان لدي مشروعني الخاص "استيديو" لكنني فشلت، لجأت للعمل الحر عن طريق صديق لي، كان لدي شغف كبير للإنترنت، ولدي بعض الأساسيات في اللغة الإنجليزية للتواصل مع العملاء، دخلت في عالم العمل الحر بـ ٢٠١٥م، وأصبحت أعمل في التسويق الإلكتروني والتصميم "فوتوشوب، بريمير" كانت لدي هذه المهارات منذ عملي بالاستديو، وبحمد الله أصبحت أدخل شهرياً ما يقارب الـ ٥٠٠ دولار، كان هذا المبلغ كفيلاً بإعالتني وإعالة عائلتي، كنت أشعر بأنني إنسان منتج، أعتمد على ذاتي في تحقيق ما أتمنى، كنت ألتحق بالدورات التدريبية التي تنمي مهاراتي وخبراتي؛ لأصبح محترفاً أكثر فأكثر، وليكون لي نصيب أكبر على منصات العمل الحر. أما نصيحتي للشباب الخريجين وغير الخريجين في غزة، فهي أن يتعلموا أي طريقة للوصول لهذه المنصات، ولي من الأصدقاء المترجم، والمصمم، والمبرمج، والذين يدخلون رواتب شهرية تليق بجهدهم¹."

بدوره صرّح الناشط الإعلامي سلطان ناصر عند الحديث عن تجربته، أنه بدأ بالعمل الحر قبل ثلاث سنوات من خلال المواقع التي توفر فرص عمل حر، يركز من خلالها على تقديم خدمة كتابة المحتوى لبعض المواقع والمنصات التجارية، العمل الحر أحد أهم الوسائل التي توفر فرص عمل للناس في قطاع غزة، قد تعمل في مجال اهتماماتك وتخصصك، وقد تعمل في مجال آخر، هناك أناس لم يتخصصوا في الإعلام، ولكن بسبب ملكاتهم ومواهبهم أصبح لديهم زبائن كثر على منصات العمل الحر، وينصح سلطان ناصر الشباب في القطاع بالبحث عن مواهبهم، واستغلالها في الحصول على فرص عمل على منصات العمل الحر؛ لتكون مواهبهم مصدر دخلهم².

¹ مقابلة شخصية، خريج، معاذ النادي (النصيرات، 20 أكتوبر 2019).

² مقابلة شخصية، ناشط إعلامي، سلطان ناصر (غزة، 24 أكتوبر 2019).

الخاتمة:

إنَّ العمل الحر له أثر إيجابي في التخفيف من مشكلة البطالة، فقط ما ينقصنا هو الاهتمام أكثر بهذه المنصات، وتوعية الشباب الخريجين والعاطلين عن العمل بها، من قبل مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات العمل المحلي، وتأهيل العاطلين عن العمل للانخراط في هذه المنصات، عن طريق البرامج والدورات التدريبية المتخصصة، وأيضًا العمل على تقوية اللغة الإنجليزية؛ لسهولة التواصل مع مزودي الخدمات؛ لأن المعضلة كانت في التعليم الفلسطيني، الذي لم يهتم بأي شكل من الأشكال بهذا الجانب المهني والاقتصادي، فلو قرّرت وزارة التربية والتعليم مقررات مخصصة تعزز مهارات الطلبة في استخدام منصات العمل عن بعد؛ لما احتار الشباب فور تخرجهم من الجامعات في كيفية البدء بالعمل، والبحث عن الدورات التي تؤهلهم في سلك هذا الدرب، أثر ذلك على استغلال الشباب سواء من المؤسسات التي تطلب مبالغ باهظة على الدورات التدريبية، أو من المنصات التي تحتجز أموال العاملين بسبب الاستخدام الذي ينقصه الخبرة من قبل الخريجين، ففي الأونة الأخيرة _ كما كانت متطلبات الجامعة كالصحة العامة وغيرها _ أصبح من المهم جدًا إقرار متطلبات تفيد في استخدام العمل الحر؛ لتوفير المال والوقت والجهد على الخريجين الشباب.

النتائج:

1. إن العمل الحر عبر الإنترنت يعمل على تخفيف مشكلة البطالة في قطاع غزة.
توصلت الورقة إلى أن العمل الحر يعمل على تخفيف مشكلة البطالة في غزة، إذ إنها تعمل على إيجاد مردود مادي يعيل العاطل عن العمل من جميع الجوانب، ويجعله شخصًا فعالاً في المجتمع.
2. أهمية وسائل التكنولوجيا الحديثة من حواسيب وإنترنت، ودورها الكبير في انتشار ثقافة العمل الحر في قطاع غزة.

توصلت الورقة إلى أهمية الإنترنت، ووسائل التكنولوجيا للوصول لهذه المنصات التي تعمل على انخراطهم في هذا العمل، وأيضاً تزيد من توعيتهم لكيفية التعامل مع هذه المنصات من الكورسات التعليمية على المواقع الإلكترونية.

3. العائد المادي الجيد من أكبر دوافع استمرار الشباب الخريجين للعمل الحر عبر المنصات العربية والأجنبية.

توصلت الورقة إلى أن العائد المادي الجيد هو من أهم دوافع استمرار الشباب للعمل الحر، إذ يشعرون حيال ذلك بالثقة والأمان الوظيفي والمستقبلي، وأيضاً الابتعاد كل البعد عن وحل الفقر؛ ما يزيد من فعالية وإنتاجية العاطل عن العمل الذي يعمل على منصات العمل الحر.

4. انخفاض انتشار ثقافة العمل الحر عبر الإنترنت في مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والكليات.

تتخفف ثقافة العمل الحر عبر الإنترنت في مؤسسات التعليم العالي، حيث إن الخريج يلجأ لحاضنات بعيداً عن الجامعات والكليات، وهذا يقلل من وصول هذه الثقافة لأكثر عدد من الخريجين.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي أظهرتها الورقة؛ قام الباحثان بصياغة بعض التوصيات المهمة، والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار لدى الجامعات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة المعنية بشؤون الخريجين، وإيجاد حلول لمشاكل البطالة، وهي كآآآي:

1. نشر ثقافة العمل الحر عبر الإنترنت، والعمل على تبني خياراته الواسعة؛ لإيجاد حلول فعالة لبطالة الخريجين، عن طريق الإعلام ومؤسسات التعليم العالي.
2. نشر أهمية وسائل التكنولوجيا الحديثة والإنترنت، والاستغلال الجيد لهذه المواقع عن طريق الإعلام، ونشر الثقافة في الجامعات بأيام دراسية لكل تخصص.
3. نشر مفاهيم العمل الحر والتوظيف عن بعد لدى الشباب والطلبة الجامعيين من خلال إقرار مساقات متخصصة في المقررات الجامعية.
4. ضرورة تكثيف البرامج التدريبية وورش العمل التي تقوم بها المؤسسات العاملة في قطاع غزة، الهادفة لتعزيز مهارات العمل الحر لدى الخريجين.

المراجع والمصادر

أولاً: التقارير:

الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني (2018م) تقرير حول مسح القوى العاملة-التقرير السنوي، رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني.

ثانياً: المقابلات:

- مقابلة شخصية، مبرمج، ياسر جبريل، (النصيرات، 15/ أكتوبر 2019).
- مقابلة شخصية، مبرمجة، إسراء عبد الهادي، (البريچ، 16/ أكتوبر 2019).
- مقابلة شخصية، مصمم، معاذ النادي (النصيرات، 20/ أكتوبر 2019).

ثالثاً: مراجع الإنترنت:

- القصاص، مهدي. (2008م). العمل الحر آلية لحل مشكلة الشباب-دراسة ميدانية، ورقة مقدمة للندوة الرابعة حول (علم الاجتماع وقضايا العمل والبطالة في ظل العولمة) قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا.
- شركة حسوب hsub. (2017م) المنصات التابعة لحسوب. [/https://academy.hsub.com](https://academy.hsub.com)

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Mercy Corps. (2016). Rapid Market Systems Assessment–Online Freelancing for Women in opt, Gaza strip. Retrieved November 14

نحو مواءمة مخرجات التعليم في كليات الإعلام مع سوق العمل

نورهان الطباطبائي

ياسمين الدريملي

المُلخص:

تناولت الورقة مسألة ملاءمة مخرجات التعليم في كليات الإعلام مع احتياجات سوق العمل في قطاع غزة، وحاولت إظهار مدى الفجوة بينهما من أجل السعي نحو مواءمتها. وقد توصلت الورقة إلى أنه رغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المواءمة، إلا أن الواقع العملي كان على النقيض تمامًا، فكلية الإعلام رغم إيمانها بتخريج طلبة مؤهلين، وإعداد كوادر إعلامية قادرة على الانخراط والمساهمة في إنتاجية سوق العمل الإعلامي، إلا أن برامجها الدراسية ومساقاتها لم تكن كافية لتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لدمجهم في سوق العمل، فضلًا عن فقرها إلى المعدات والأجهزة المتطورة إلى حد ما؛ ما يضعف من قدرات ومهارات طالب الإعلام؛ ليكون متسلحًا بها أثناء ممارسته لعمله الإعلامي.

مقدمة:

يعد تخصص الإعلام ببرامجه التي يقدمها من التخصصات الحيوية والمهمة في العالم، نظرًا للدور الذي يلعبه في عملية بناء المجتمعات، وتطورها عبر وسائله المتنوعة، فضلاً عن دوره في تعزيز الوعي المجتمعي، وتشكيل الرأي العام حول القضايا المختلفة؛ لذلك يسعى العديد من الطلاب لدراسته، والالتحاق بإحدى برامجه من أجل المساهمة في هذا الدور.

شهد العالم ثورة تكنولوجية، فقد أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً فيه، ما بات ضرورياً للتحرك من النمطية والتقليدية التي تتبعها برامج كلية الإعلام عبر خططها الدراسية، الأمر الذي يتطلب وضع منهجية جديدة تجعل مخرجات التعليم مناسبة لتلبية احتياجات سوق العمل.

خاصة وأن مخرجات التعليم هي إحدى الجوانب الأساسية لتنمية مهارات الخريج مع متطلبات سوق العمل، ولكن اليوم بات واضحاً أن سبب الفجوة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم، وضعف المنتج الجامعي، وافتقار الجامعات لبرامج تدريبية أثناء الدراسة لإكساب الخريجين الكفاءة اللازمة لاحتياجات المهنة.

إن غياب المهارات يؤدي إلى ضعف إيجاد فرص عمل؛ لذلك يضطر الخريج لتطوير مهاراته بالدورات التدريبية التي تأخذ وقتاً طويلاً، كما يلجأ البعض إلى الدراسات العليا التي تتطلب تكاليف مادية؛ من أجل أن يصبح ممن لديهم القدرة الكافية للالتحاق بعمل ما.

تناولت دراسة سابقة لـ أحمد أبو السعيد - عميد كلية الإعلام في جامعة الأقصى سابقاً موضوع (واقع تعليم الإعلام في الجامعات الفلسطينية في ضوء تطبيق مبادئ الجودة الشاملة بالتطبيق على أقسام الإعلام في جامعات قطاع غزة)، والتي توصلت إلى أن هناك عدة معوقات تواجه تعليم الإعلام في فلسطين، وتمثلت في عدم وجود نظام لضبط الجودة في الجامعات الفلسطينية، وعدم

وجود ميزانيات لأقسام الإعلام. وكان من ضمن اقتراحات الدراسة، زيادة ساعات تعليم اللغة الانجليزية، واستخدام الإنترنت في الإعلام، وتبادل الزيارات والاهتمام بالتدريب الإعلامي.

وعليه تتمحور مشكلة الورقة حول سدّ الفجوة بين مخرجات تعليم كليات الإعلام وسوق العمل، من خلال التركيز على الإعلام الرقمي، وتخريج كوادر مدربة وفقاً لاحتياجات السوق، ومواكبة التطورات التي تشهدها البيئة الإعلامية، فقد بلغت نسبة البطالة في صفوف المتخصصين في الصحافة والإعلام 69%. وتسعى الورقة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما مدى ملاءمة مخرجات كليات الإعلام مع احتياجات سوق العمل؟ وهل المهارات التي اكتسبها الخريجون أثناء دراستهم في الجامعة تأهلهم لسوق العمل؟

هناك علاقة وترابط قوي بين المهارات والمعارف المتوفرة في الخريج واحتياجات سوق العمل، وحتى نلقي الضوء بشكل دقيق على كليات الإعلام في جامعات قطاع غزة؛ سنتناول هذه الورقة البحثية "جامعة الأقصى" كنموذج، وقياس تأثيراتها على متطلبات سوق العمل.

تحدد أهمية الورقة في إعطاء تصور واضح حول واقع التعليم الإعلامي التدريسي والتدريبي المتبعة داخل كلية الإعلام في جامعة الأقصى من وجهة نظر القائمين على الجامعة، ومن وجهة نظر خريجي كلية الإعلام. وقد اعتمدت الورقة على المنهج الكيفي، حيث أجرت مقابلات الشخصية مع ذوي العلاقة (عميد كلية إعلام جامعة الأقصى، وطلبة وخريجي كلية الإعلام).

وكي تجيب الورقة عن سؤالها الرئيس، تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسة، وهي: 1. كليات الإعلام في قطاع غزة ودورها. 2. طلبة كليات الإعلام بين التعليم وسوق العمل. 3. كليات الإعلام واحتياجات سوق العمل.

أولاً: كليات الإعلام في قطاع غزة:

إنَّ المجال الإعلامي هو مجال مفتوح ومتشعب ودائم التجدد في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا، التي بات العالم يشهدها مؤخرًا؛ وبالتالي يصبح جهد كليات الإعلام مضاعفًا في سبيل تطوير مناهجيتها؛ لتلائم هذا التغير السريع، لاسيما وأنَّ الإعلام يلعب دورًا حيويًا في بناء المجتمعات؛ فقد أطلق عليه "السلطة الرابعة"؛ نتيجة الدور الفاعل الذي يلعبه، ليس في تعميم المعرفة والتوعية والتثوير فحسب، إنما في إثارة القضايا الحياتيّة، وتشكيل وتوجيه الرأي العام، بالإضافة للضغط على الطبقة السياسيّة الحاكمة، وإجبارها على القيام بواجباتها تجاه الشعب¹.

فالتساؤل هنا، هل تقوم كليات الإعلام من خلال برامجها بتعزيز هذا المفهوم، ولعب دورها المنوط بها بما يتناسب مع حركة التطور؛ من أجل إعداد طلبة مؤهلين للتعامل مع سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي؟

من خلال الاطلاع على سياسة كليات الإعلام في قطاع، فهي تسعى إلى إعداد كوادر متميزة في مجالات الإعلام المختلفة، قادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والمساهمة في تطوير المؤسسات الإعلامية والبحث العلمي، وملتمزين بأخلاقيات مهنة الإعلام، والحفاظ على الهوية الفلسطينيّة.

التخصص

كليات الإعلام في جامعات قطاع غزة

1. قسم الإعلام والاتصال الجماهيري

جامعة الأزهر - غزة

1. تخصص الصحافة

الجامعة الإسلامية

¹ لماذا يعتبر الإعلام السلطة الرابعة وما دوره في وجه السلطات الثلاث، رصيف22، 2019/6/13،

<http://bit.ly/371zmO7>

2. علاقات عامة وإعلان

كلية الإعلام وتكنولوجيا المعلومات

جامعة فلسطين

1. تخصص الإعلام والاتصال

2. تخصص رئيسي الإعلام فرعي وسائط متعددة

كلية العلوم الإنسانية

جامعة الإسراء

1. الصحافة والإعلام

1. قسم الصحافة

جامعة الأقصى

2. قسم الإذاعة والتلفزيون

3. قسم العلاقات العامة

1. العلاقات العامة والإعلام

جامعة القدس المفتوحة

2. تخصص الإعلام الجديد

كلية علوم الاتصال واللغات

جامعة غزة

1. قسم الإعلام

1. بكالوريوس الإعلام الإذاعي والتلفزيوني

كلية فلسطين التقنية - دير البلح

2. دبلوم الإعلام الرقمي

1. بكالوريوس الإعلام وتكنولوجيا الاتصال

الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية

2. دبلوم متوسط العلاقات العامة والإعلان

3. دبلوم مهني "تصوير ومونتاج تلفزيوني"

برنامج الإعلام:

كلية الدراسات المتوسطة - الأزهر

1. العلاقات العامة

2. الصحافة والعلاقات العامة

كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة - 1. الصحافة الإلكترونية

غزة

2. العلاقات العامة والإعلام

كما تحرص في برامجها الإعلامية على تخريج صحفيين مدربين على قدر عالٍ من الخبرة والكفاءة، يعملون في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ويستطيعون الإسهام في عملية التنمية الوطنية الشاملة التي يحتاجها المجتمع.

لكل من هذه الكليات الإعلامية مجموعة من الأهداف المتميزة التي تحاول جاهدة من خلالها تخريج مجموعة من الطلبة، لديهم مهارات إعلامية تلبى الحاجات المجتمعية، وتوفر لهم فرص جيدة للعمل.

كلية الإعلام في جامعة الأقصى:

تتمثل رسالة جامعة الأقصى الإعلامية في توفير بيئة تعليمية قادرة على صقل مواهب الطلبة، وإعدادهم وفق متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية، بما يتفق مع روح العصر والتطورات

التكنولوجية المتسارعة، وتعزيز الإبداع الفكري والتواصل الفعال؛ لتبادل المعارف المرتبطة في مجال الإعلام بمجالاته كافة، وتقديم الاستشارات العلمية والإعلامية، والبرامج التدريبية التي تخدم المجتمع وتعمل على ازدهاره¹.

أوضح ماجد تريان عميد الكلية منهجية الكلية المتبعة حالياً، بأنه تم تطوير كل الخطط التدريسية في تلك الأقسام المعتمدة بالكلية، والآن يجري العمل على فتح قسم رابع في الكلية. أما بالنسبة لمعامل الكلية التي يمارس فيها الطلبة تدريبهم، فقد صرّح بأنها مزودة بالأجهزة الحديثة والمتطورة؛ لتلبية احتياجات الطالب، حيث هناك ما يقارب 28 جهازاً حاسوبياً، عليهم أحدث نسخ برامج التصميم الخاصة بالطالب الإعلامي كبرنامج "أدوبي بريمر" و "برنامج الفوتوشوب"، علماً بأن هذا المعمل موجود منذ نشأة الكلية في الجامعة، وتم التطوير عليه "in design" بحيث أصبح معمل "ملمديا" وقد كلفت ميزانيته ما يقارب 60 ألف دولار؛ ليتناسب مع تطورات الحركة الإعلامية في سوق العمل².

التكنولوجيا والإعلام الرقمي في كلية الإعلام بجامعة الأقصى³

مشاريع قيد الإنشاء	المساقات التدريسية	استخدامات الكلية للتكنولوجيا
1. مشروع إذاعة الجامعة.	- تدرس الكلية ثلاث مساقات حاسوب، والتي يُدرس فيها برامج خاصة بالمونتاج والتصميم تؤهل الطالب	توظيف الكلية للتكنولوجيا في منهجها على النحو الآتي:
2. مشروع فضائية جامعة الأقصى	- موقع إلكتروني للكلية، وصفحة خاصة على "فيسبوك" ينشر عليها أخبار الكلية بأقسامها	

¹ نبذة عن كلية الإعلام، (كلية الإعلام جامعة الأقصى، 2017/11/13)، في: <http://bit.ly/35PXiU1>

² مقابلة شخصية، عميد كلية الإعلام - جامعة الأقصى، ماجد سالم تريان، مكتب العميد في الجامعة (غزة، 16/10/2019).

³ المعلومات الواردة في الجدول بناءً على زيارة ميدانية لكلية الإعلام في جامعة الأقصى، ومقابلة عميد الكلية ماجد تريان، (غزة، 16/10/2019).

- إعداد المحتوى الإلكتروني.
- الجامعة. والثلاثة، والدورات التي تعقدتها
- طالب الإعلام في تخصص الصحافة
- يُدرس صحافة
- موقِع على "فيسبوك" كحلقة وصل بين الطلبة فيما بينهم.
- صفحات خاصة بكل مادة ينشر عليها المواد الدراسية وشروحاتها.
- الإلكترونية، حيث يُدرس ست مساقات (إنتاج وتصميم وتحرير مواقع إلكترونية ونشر إلكتروني) ويتدرب عليها ضمن معامل الكلية الخاصة والمزودة بأجهزة حديثة ومتطورة.
- شاشة تلفزيون داخل معمل الكلية لعرض أفلام اليوتيوب واستخدامها في العملية التعليمية.

التدريبات التطبيقية في الكلية:

- تصدر الكلية جريدة "الرواد" منذ عام 1999م، وهي جريدة من إعداد وتصميم وتصوير طلبة الكلية، تتناول محتوى متنوع من تعليمي واجتماعي واقتصادي وثقافي. وهي غير ثابتة بسبب تكاليفها.
- تعقد الجامعة شراكات خارجية؛ لمحاولة تدريب الطلبة عملياً، فهناك شراكة مع إذاعة ألوان وإذاعة التربية والتعليم وغيرها. حيث يقوم الطالب بتقديم برامج كاملة من إعداده وإنتاجه وإخراجه في تلك الإذاعات المحلية الشريكة مع جامعة الأقصى، فقد كان هناك برنامج "ضيف من جامعتي" يُبث على أثر إذاعة ألوان من عمل طلبة الكلية، وذلك في العام

الماضي (2018) ضمن الخطة الدراسية للفصل الأول.

- شراكات أخرى مثل معهد بيرزيت للإعلام؛ لعقد دورات تدريبية في الإعلام الرقمي الجديد.

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يمكننا القول:

1. رغم جهود الكلية المبذولة في سبيل دمج التكنولوجيا في الإعلام، إلا أن البرامج الإعلامية ضمن خططها لم تكن كافية لتسليح طالب الإعلام بالمهارات اللازمة في الميدان الإعلامي الحديث، فعملية الدمج لا تكون من خلال المساقات الدراسية وحدها، بل لا بد من توافر معامل تجعل ما يتم تدريسه منفذاً عبر الممارسة التطبيقية، فعدم توافر إذاعة جامعية خاصة بالطلبة مزودة بالمعدات اللازمة والحديثة من أجل ممارسة الطالب للمساقات الدراسية الخاصة بالإذاعة، وتطبيقها عملياً يُفقدتهم حقه في الممارسة والخبرة العملية لما يتعلموه، لاسيما وأن شراكات الجماعة كما صرح د. ماجد مع الإذاعات المحلية كإذاعة ألوان وغيرها لا تكفي لاستيعاب جميع الطلبة، وإن كانت البرامج التي تبث عبر تلك الإذاعات من إنتاج الطلبة أنفسهم، خاصة وأن ذلك يقيد الطلبة من خلال التعامل مع البرتوكول الخاص بالإذاعة المستضيفة لهم، على عكس ما لو كان هناك تدريب عملي داخل معامل الجامعة الخاصة بالإذاعة، والذي سيجتهد لهم الاستفادة بقدر أكبر تحت إشراف المحاضر الأكاديمي.

2. كما نلاحظ أن هذا البرنامج الخاص بالشراكة قد تم تطبيقه _حسبما أفاد د. ماجد_ في الفصل الدراسي الأول لعام 2018م، فالتساؤل هنا: كيف استطاع من تخرج مسبقاً من الطلبة أن يلمسوا ما تعلموه في قسم الإذاعة والتلفزيون حقيقة؟! خاصة وأن الكلية يقع على عاتقها تأهيل الطلبة وإعدادهم من أجل تحقيق رسالتها الإعلامية.

3. الشراكات التي تسعى الكلية لعقدتها مع المراكز والمؤسسات الإعلامية من أجل تكملة ما يفقده الطالب في المساقات الدراسية، مثل تلقيه تدريبات في مجال صحافة الموبايل وغيرها لا تسعف جميع الطلبة للاستفادة منها؛ فالعدد المستوعب من قبلها لا يتجاوز الـ 20 أو 25، مثلما حدث في الدورة التي نفذتها الجامعة، بالشراكة مع مركز بيرزيت للإعلام في صحافة الموبايل، فقد تمّ استيعاب 25 طالبًا فقط، وعدد طلبة الإعلام يفوق الـ 25 طالبًا، ويجدر الإشارة إلى أن د. ماجد في لقائنا معه قال بأن هؤلاء الذين استفادوا من الدورة سيتم اختيار عدد منهم لتقديم التدريب لباقي الطلبة داخل الكلية، لكننا نرى أن هذا يشكل استنزافًا للجامعة، فعملية إعادة التدوير لا تكون بالجودة ذاتها، وتحرم الكثير من الفرص التي أتاحت لغيرهم من الطلبة، فقد كان بالإمكان أن تدرج الكلية ضمن خططها مساقًا خاصًا بصحافة الموبايل، دون الحاجة إلى كل تلك الإجراءات من أجل سد الفراغ الذي تعاني منه، وتكليف متخصص يقدم للطلبة هذا المساق.

4. لاحظنا أنّ أغلب البرامج والمشاريع التي تسعى الجامعة لتنفيذها، وتسهم أيضًا في تطوير الإنتاجية العلمية والعملية تقف في طريقها مسألة التمويل التي إلى الآن لم تفكر الجامعة في توظيف موارد ميزانيتها المتاحة من أجل توفيرها، وذلك من خلال الضغط على صانع القرار بوسائل عدة؛ كتجميد بعض الأقسام الخاصة بالإعلام، والتي لا تتوافر فيها الأجهزة اللازمة لإعداد وتأهيل الطلبة كقسم الإذاعة والتلفزيون.

5. في ظل التوجه التعليمي في كليات الإعلام نحو الإعلام التفاعلي والرقمي، تراجع دور الإعلام التقليدي، فالعالم الآن أمام مرحلة الصحافة التفاعلية التي جعلت معها ألا يكون الميدان الإعلامي حكرًا على طالب الإعلام فحسب، كل ذلك يجعل من واجب كليات الإعلام أن تضاعف جهودها، وتغير من استراتيجيتها الدراسية والتدريبية بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث في البيئة الإعلامية.

ثانياً: طلبية كلية الإعلام بين التعليم وسوق العمل:

بعد أن زرنا الكلية وتحدثنا مع محاضريها، وقابلنا العميد، كان لا بدّ من الحديث مع طلبية الكلية أنفسهم؛ حتى نتمكن من قياس مدى قدرتهم على العمل بعد التخرج.

تقول حنين عمار: شهادة الإعلام الجامعية وحدها لا تمنح وظيفة، ولا تمنح مهارات وكفاءة وخبرة، على الأغلب الجامعة لا تعطي التطبيق العملي حقه، ويعتمد الطالب على نفسه؛ لذا من بداية دراستي في الجامعة توجهت للبحث على أنشطة إعلامية؛ لأن الممارسة مهمة جداً، والتخصص بداية طريق فقط. إضافة إلى ذلك؛ قمت بشراء معداتي من مالي الشخصي؛ نظراً لمحدودية عدد المعدات القليلة التي لا تلبّي حاجة جميع الطلبة¹. يؤكد محمود مرتجي بأن الجامعة لا تؤهل الطالب إلى سوق العمل، لكن الجامعة فتحت أمامي طريقاً لاكتساب مهاراتي الأساسية، من خلال أخذ العديد من الدورات والتدريبات في مؤسسات مختلفة؛ لتطبيق المساقات التي كانت تشرح بطريقة نظرية، وهي التي كان يجب علينا تطبيقها أثناء الدراسة، مثل: التصوير، والتصميم، والكتابة الصحفية².

ذهبت الطالبة هديل حسونة أبعد من زملائها في طرح الفرق بين ما تتلقاه نظرياً وعملياً، قائلة: إنّ كلية الإعلام بجامعة الأقصى تركز على الجوانب النظرية، إضافة إلى بعض المساقات التي لا داعي لها، وعلى جامعة الأقصى بصفتها جامعة معترفاً بها من وزارة التربية والتعليم العالي أن تواكب العصر الحديث، والتوجه إلى العالم الرقمي، وصحافة الموبايل، إضافة إلى الخطة الدراسية القديمة؛ لذا عليها تطوير المناهج الجامعية، إضافة إلى بعض العوائق في المعدات والأجهزة، وصغر حجم الاستديو الإذاعي. والعائق الثاني هو عدم استقطاب أساتذة من سوق العمل، بالنسبة للمهارات والكفاءة فهي تؤهل فقط 40% لسوق العمل؛ لأن الخطة الدراسية تقوم على المواد نظرية

¹ مقابلة شخصية، حنين عمار، خريجة كلية الإعلام- جامعة الأقصى، (2019/11/5).

² مقابلة شخصية، محمود ممدوح مرتجي، خريج كلية الإعلام- جامعة الأقصى، (2019/11/5).

أكثر من التطبيق العملي، وتخصص الإعلام يجب أن يكون عمليًا بنسبة 80%، ونظرًا بنسبة 30%¹.

أما عن كليات الإعلام بشكل عام، فتحدث محمد عيسى الأسود أنّ الإعلام هو من إحدى التخصصات العملية، ومنها تصوير ومونتاج وإخراج وتصميم... إلخ، لكن داخل الدراسة الجامعية نرى بأن الجانب النظري يغلب على الجانب العملي بشكل واضح، وهذا سبب من أسباب عدم القدرة على الحصول على وظيفة بعد التخرج، حتى وإن وجدت الوظيفة؛ تكون إحدى الشروط تعجيزية، ومنها أن يكون لدى الخريج خبرة لا تقل عن 3 سنوات، وأنا خريج يلزمني المزيد من الدورات والتدريبات كي أتأهل لوظيفة تناسب تخصصي². وترى إيمان عماد الدريملي مشكلة تخصص الإعلام في أنك قد تحصل على شهادة بسهولة، لكن لا تستطيع التمييز إن لم تكن لديك المهارات اللازمة للنزول إلى أرض الميدان، والدليل على أن الجامعة غير كافية لكسب المهارات وخبرة الكافية لدى الطالب، ما نجده في أن أغلب المؤسسات تعمل على تأهيل وظيفي لخريجي الجامعات³.

لقد عبّر الطلبة والخريجون عن كيفية استثمار وتنمية مهارات التعليم باستخدام الوسائل البصرية، والخروج من الإطار التقليدي والنظري في التدريس، والتركيز على دمج العملية التعليمية بمتطلبات سوق العمل، وتعزيز مهارات الطلبة؛ كالاتصال، والتفاوض، والتحليل، والتفكير، ونقد الأشياء، والبحث، والمشاركة، والابتكار، والقيادة، وصناعة القرار، وإيجاد الحلول، حيث التركيز على تفعيل دور التكنولوجيا في العملية التعليمية، والتأكيد على أهمية التعليم التشاركي كمهارات أساسية، فنتبين أنّ أكثر ما يعانيه الطالب الخريج هو:

- صعوبة الاندماج المهني.

¹ مقابلة شخصية، هديل حسونة، خريجة كلية الإعلام- جامعة الأقصى، (2019/11/25).

² مقابلة شخصية، محمد عيسى الأسود، طالب كلية الإعلام- جامعة الأقصى، (2019/11/25).

³ مقابلة شخصية، إيمان عماد الدريملي، طالبة كلية الإعلام- جامعة الأقصى، (2019/12/18).

- عدم إلمام الطالب بالمعارف والمعلومات الخاصة بالمحيط الاجتماعي.

ان معظم الخريجين يعملون في مجالات بعيدة عن تخصصهم، وهذا يشير إلى التباعد بين التخطيط للتعليم العالي واحتياجات السوق، حيث تنتشر البطالة كنتاج لاتساع الهوة بين الجامعة وسوق العمل، وعدم تحقيق عنصر المواءمة، وتوفر شرط الكفاءة والمهارة لدى الطالب.

كلية الإعلام في جامعة الأقصى هي كلية معترف بها من وزارة التربية والتعليم العالي، وعليها مواكبة العصر الحديث، والتوجه نحو العالم الرقمي، إضافة إلى تحديث وتطوير الخطة الدراسية القديمة؛ لذا عليها تطوير المناهج الجامعية.

و فيما يخص الخريجين من كلية الإعلام، فإنهم يرون ضرورة التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية بدلاً من المواد النظرية فقط، إضافة إلى ذلك، وجود بعض العوائق في معدات كلية الإعلام، فهي تفتقر لمعدات تناسب العصر منها:

- الكاميرات القديمة.

- عدم وجود المعدات الكافية لإنتاج المادة المكلفة بها من قبل دكتور الجامعة بشكل مهني.

- صغر حجم الاستديو الإذاعي.

لهذا، فإن تحديث وتطوير هذا التعليم، وإعادة النظر في شعبه وتخصصاته الحالية، وتحديد مجموعة المهارات المتعددة يعد مطلبًا ضروريًا وملحًا للارتقاء بالمستوى الكيفي له؛ ليصبح تعليمًا قادرًا على تزويد الخريجين بالمهارات المطلوبة، بما يتيح لهم فرصًا أفضل للتوظيف، وأداء دور فعال في تحقيق التنمية المجتمعية. وهذا ما أوضحتها المقابلات الشخصية التي أجريت مع خريجي كلية الإعلام بجامعة الأقصى.

ثالثاً: كليات الإعلام واحتياجات سوق العمل:

لقد شهد العصر الحديث تطوراً تكنولوجياً متميزاً في وسائل الإعلام، من خلال ظهور تقنيات ووسائل إعلامية جديدة، بحيث لم يعد التلفاز أو الراديو هما المصادر الأولية للإعلام، فقد ظهرت المصادر الإعلامية الإلكترونية، واستخدام الإنترنت، بالإضافة لوسائل التواصل الاجتماعي من الفيس بوك، واليوتيوب، وتويتر، وغيرها من البرامج التي أصبح لها تأثير مهم وفعال داخل المجتمعات المعاصرة وإنجازاتها¹.

وهذا يقودنا إلى القول بأنّ العالم أصبح في مواجهة ثورة حقيقية بين الإعلام التقليدي المعروف بوسائله وآلياته القديمة، والإعلام الاجتماعي الذي يوظف منصات "السوشيال ميديا"؛ لنقل الصورة والخبر، وتوثيقها، خاصة وأنا في عالم الإنترنت الذي جعل من عالمنا قرية صغيرة.

فالمناخ الإعلامي تغير كثيراً في آخر عشرين عاماً، ولم تعد فكرة "مرسل ومستقبل" موجودة كما كان من قبل؛ لأن الأمر أصبح تفاعلياً، وبات الإعلام الرسمي والخاص معتمداً على القدرة على التأثير في المقام الأول، ثم سرعة التوصيل بالمرتبة الثانية².

وعليه، فإن سوق العمل لم يعد بحاجة إلى إعلامي تقليدي يفنر إلى حد ما لمهارات متطورة يحتاجها الميدان الإعلامي الرقمي، في ظل كل تلك المتغيرات التي تفرضها البيئة الإعلامية الحديثة، فمع ارتباط الإعلام الجديد (الصحافة الرقمية) بتطور الإنترنت ورقمنة وسائل الاتصال، ومع تلاشي الفرق بين الإعلاميين والمواطنين مستخدمي وسائل الاتصال الرقمي من حيث نشر المعلومة، أصبح تدريب إعلاميي المستقبل وفق أحدث التقنيات التكنولوجية التي يعتمد عليها العمل الإعلامي، وامتلاك المهارات اللازمة للعمل بمختلف مواقع سوق العمل الإعلامي حاجة ملحة.

¹ عهد أحمد، دور وسائل الإعلام في المجتمع، (موضوع، 7 / 6 / 2016)، في: <http://bit.ly/373G1HO>
² السفير السعودي بالقاهرة: المستقبل "مشرق". والإعلام الرسمي يجب أن يكون موجوداً في الأحداث بقوة، محمد علي - سارة نعمة الله، (جريدة الأهرام، 26 / 10 / 2019)، في: <http://bit.ly/2s5wfGi>

ففي عصر الإعلام الرقمي، لم تعد الحكومات والشركات الكبيرة والأحزاب قادرةً على احتكار الإعلام، فقد صار المواطن ينقل رأيه بقوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المجانية، فمن كانت لديه فكرة قوية تجذب اهتمام الناس، بمقدوره اليوم أن ينشرها ويؤثر في الرأي العام، سواء أكانت مؤسسة إعلامية تتفق (100) مليون دولار سنويًا على حملاتها الإعلامية، أو مواطنًا يملك جهاز هاتف ذكي متصل بشبكة إنترنت¹.

لقد أصبحت وسائل الاتصال التقليدية (الإذاعة، والتلفزيون، والصحف) تتقل بعض المعلومات والأحداث، ويكون مصدرها وسائل التواصل الاجتماعي، هذا هو العصر الرقمي في الإعلام (فضاء مفتوح)، وتتحصر ساحة المعركة بين البشر داخل شاشة الهاتف الذكي.

فكما أشرنا مسبقًا إلى أنّ المجال الإعلامي هو مجال مفتوح ومتشعب ودائم التجدد، فالمشهد الإعلامي العالمي بأدواته ومعطياته يتغير لحظة بلحظة بشكل لافت، خاصة وأنه لم يعد حكرًا، أو محصورًا في طلبة كلية الإعلام وخريجي معاهد الدراسات الإعلامية؛ لذلك على الإعلامي أن يتسلح بمهارات تؤهله من تصدر الوظائف الإعلامية.

إن عدم قدرة الإعلامي على مواكبة المتغيرات، واستيعابه للأفكار الجديدة يعني انعزاله عن المهنة، وفقدانه بريقه يومًا بعد يوم، وبالتالي فقدانه لوظيفته وقوة تأثيره، خاصة مع وجود وسائل جديدة في إيصال المعلومة والحدث بطريقة أوسع وأشمل.

كما أن المتغيرات الإعلامية تتطلب إعداد صحفيين أو إعلاميين بمواصفات جديدة، ومهارات مختلفة عما يتمتع به العاملون حاليًا في مجال الإعلام، حيث منتج المحتوى، الذي يعتمد على برامج وتطبيقات متطورة، وغرف أخبار مدمجة قد تكون جميعها في هاتف ذكي، أو جهاز جديد يقوم برصد ونقل الأخبار "بعد المونتاج" بطريقة ملائمة خلال دقائق معدودة.

¹ عميد كلية جامعة القدس المفتوحة، كلمة العميد، (جامعة القدس المفتوحة – كلية الإعلام)، في: <http://bit.ly/2Mmruim>

الصحفي الشامل

أدى تطور الإعلام ووكلياته إلى ظهور مفهوم "الصحفي الشامل"، في ظل الصحافة التفاعلية والتطورات التي ردفَت على البيئة الإعلامية، حيث يمثل هذا المفهوم بعدًا جديدًا في العمل الصحفي، فالصحفي الشامل يقوم بكل شيء وحده، بحيث يكتب بكل الوسائل، وينتج القصة بأشكال مختلفة، ويتعامل مع التقنيات الحديثة من دون مساعدة؛ فهو يصور القصة للصحافة، ويُنتج الفيديو للتلفزيون، ويحرر الصوت للإذاعة، ويكتب النصوص بكل الأشكال، ولكل الوسائل الإعلامية المختلفة، وينشرها عبر الإنترنت¹. ويبقى السؤال المطروح: هل التعليم الجامعي يتناسب مع متطلبات سوق العمل؟

لقد أصبح مفهوم "الصحفي الشامل" يشكل عنصرًا أساسيًا لصحافة المستقبل، والتي غيرت التكنولوجيا هويتها ودورها، وطورت أشكالها. لكن هذا يقودنا إلى تساؤل مهم، هل كانت البرامج التي تقدمها كليات الإعلام كافية من أجل إعداد طلبة لديهم مهارات تواكب التطور الحديث، وتشبع احتياجات سوق العمل؟

من خلال الربط بين المحور الثاني والثالث في هذه الورقة؛ يمكننا القول أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، رغم الجهود المبذولة في التعديل والتغيير والبرامج التي تتبناها كليات الإعلام، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الاستراتيجيات المتطورة لسد تلك الفجوة.

في ذات السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ليست مقصورة على دولة دون أخرى. فجامعة هارفارد، ومؤسسة كارنيجي، ومركز ستانفورد للأبحاث جميعها أجرت دراسات حول هذه الظاهرة. وكشفت عن أن النجاح في سوق العمل بعد الجامعة يحتاج إلى 15% فقط من المعارف والمهارات الصلبة (hard skills)، أو ما نسميه المهارات

¹ عادل عامر، التطرف الإعلامي، (دنيا الوطن، 8 /7/ 2018)، في: <http://bit.ly/2EYh8kE>

الأساسية، التي تتمثل في المؤهلات العلمية، والخبرات العملية فيما يأتي الـ 85% الباقية من القدرات والمهارات الناعمة التي نطلق عليها المهارات الشخصية، مثل: الاتصال والتواصل، التعامل مع الآخرين، التنظيم والتخطيط، العمل ضمن فريق واحد وغيرها¹.

النتائج:

بعد عرض ما سبق، يمكننا طرح النتائج التي توصلت إليها الورقة على النحو الآتي:

1. إن الجامعة لا تقوم بدورها الرئيس في صقل مهارات الطلبة من أجل إعداد كوادر إعلامية مؤهلة للاندماج مع سوق العمل، وتلبية احتياجاته، (التفسير) وذلك يعود إلى أن الخطط الدراسية التي تعتمدها الجامعة قديمة، ولا تدعم التعليم الحديث وتطوره، فضلاً عن قلة التشبيك مع مؤسسات القطاع الخاص لمعرفة احتياجات السوق.
2. غياب الدور اللازم لعملية المتابعة والإشراف من قبل الجامعة على التدريب الميداني للطلبة، (التفسير) حيث تركز الجامعة على التقييم الأكاديمي (الدرجات) أكثر من العملي الذي يسهم في تعديل سلوكيات الطالب.
3. عدم تخصيص الجامعة ميزانية خاصة للأدوات والمعدات الحديثة لمواكبة التطور الميداني، (التفسير) على الرغم من أفراد الجامعة ميزانية خاصة لمشاريع مثل افتتاح إستديو إذاعي داخل الحرم الجامعي، إلا أنه يبقى حبراً على ورق، وذلك حسب تصريح عميد كلية الأقصى.
4. عدم استقطاب أكاديميين لديهم خبرة عملية في مجال الإعلام، (التفسير) الخبرة الأكاديمية ليست كافية لصقل مهارات الطلبة الأمر الذي سينعكس سلباً على مدى كفاءتهم في سوق العمل.

¹ علي العميري، 10 خطوات لإنهاء الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، (المدينة، 2016/9/3)، في:

<http://bit.ly/2Mk02BO>

5. عدم تبني كلية الإعلام لتخصص الإعلام الرقمي ضمن برامجها، واكتفائها بطرح مادة تخصص، (التفسير) على الرغم من توجه العالم الحديث نحو متطلبات التكنولوجيا الرقمية، وظهور العديد من المنصات الرقمية، الأمر الذي بات مهمًا أن يكون الإعلامي ملماً بتلك المهارات.

التوصيات:

بناءً على نتائج الورقة، توصي بما يلي:

1. ضرورة تحديث البرامج الدراسية في الجامعات بما يتلاءم مع سوق العمل، خاصة الإعلام الرقمي.
2. تفعيل دور الجامعة الرقابي على التدريب الميداني لطلبة كلية الإعلام، ورفع ساعات التدريب تعويضًا عن نقص الأدوات في الجامعات.
3. نوصي الجامعات الفلسطينية بدراسة ومواكبة التطورات في تخصصات الإعلام، وكذلك تخصيص موازنة للأدوات والمعدات الحديثة؛ من أجل إشباع متطلبات التعليم وسوق العمل.

قائمة المراجع

أولاً: المقابلات:

1. مقابلة شخصية، عميد كلية الإعلام – جامعة الأقصى، ماجد سالم تزيان، (غزة، 16/10/2019).
2. مقابلة شخصية، حنين عمار، خريجة كلية الإعلام، عبر الهاتف المحمول بتاريخ 2019/11/5.
3. مقابلة شخصية، محمود ممدوح مرتجي، 2019/11/5.
4. مقابلة شخصية، هديل حسونة، بتاريخ 2019/11/25.
5. مقابلة شخصية، محمد عيسي الأسود، بتاريخ 2019/11/25.
6. مقابلة شخصية، إيمان عماد الدريملي، بتاريخ 2019/12/18.

ثانياً: الدراسات:

1. أحمد أبو السعيد. واقع تعليم الإعلام في الجامعات الفلسطينية في ضوء تطبيق مبادئ الجودة الشاملة بالتطبيق على أقسام الإعلام في جامعات قطاع غزة، المجلد الثاني، العدد 3 (المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 2009)، ص 37.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

1. د. علا عوض، الواقع العمالي في فلسطين 2018 عشية يوم العمال العالمي 2018/5/1، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018/4/30)،
[.http://bit.ly/35Pz1hx](http://bit.ly/35Pz1hx)
2. لماذا يعتبر الإعلام السلطة الرابعة وما دوره في وجه السلطات الثلاث، رصيف22، 2019/6/13،
[.http://bit.ly/371zmO7](http://bit.ly/371zmO7)
3. نبذة عن كلية الإعلام، (كلية الإعلام جامعة الأقصى، 2017/11/13)،
[.http://bit.ly/35PXiUI](http://bit.ly/35PXiUI)
4. عهد أحمد، دور وسائل الإعلام في المجتمع، (موضوع، 7 / 6 / 2016)،
[.http://bit.ly/373G1HO](http://bit.ly/373G1HO)
5. السفير السعودي بالقاهرة: المستقبل "مشرق" .. والإعلام الرسمي يجب أن يكون موجوداً في الأحداث بقوة، محمد علي - سارة نعمة الله، (جريدة الأهرام، 26 / 10 / 2019)،
[.http://bit.ly/2s5wfGi](http://bit.ly/2s5wfGi)
6. عميد كلية جامعة القدس المفتوحة، كلمة العميد، (جامعة القدس المفتوحة - كلية الإعلام)،
[.http://bit.ly/2Mmruim](http://bit.ly/2Mmruim)
7. د. عادل عامر، التطرف الإعلامي، (دنيا الوطن، 8 / 7 / 2018)،
[.http://bit.ly/2EYh8kE](http://bit.ly/2EYh8kE)
8. علي العميري، 10 خطوات لإنهاء الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، (المدينة، 3 / 9 / 2016)،
[.http://bit.ly/2Mk02BO](http://bit.ly/2Mk02BO)



PalThink
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

✉ info@palthink.org

f Palthink t PalThink

المعرفة طريق الإزدهار
LINKING KNOWLEDGE WITH PROSPERITY

WWW.PALTHINK.ORG